آراء
حول الخليج
العدد 105
مارس - 2016

ثماني قمم خليجية-تركية في عام ومجلس تعاون استراتيجي بين الرياض وأنقرة

الصناعة العسكرية التركية مرت بثلاث مراحل وتلقت دعماً خليجيا وقفزت إلى التصنيف العالمي

سباق البيت الأبيض أمريكا غاضبة غير آمنة واحتراب لإرضاء إسرائيل

ملف العدد :

مستقبل العلاقات الخليجية-التركية

- الاتفاقيات العسكرية الخليجية-التركية ليست للدفاع المشترك ولا تؤسس لعقيدة مشتركة
- الاستراتيجية التركية لا تعتبر إيران مهددة لأمنها وكتاب أوغلو يعتبرها بوابة بلاده
- الشراكة الخليجية-التركية مشروطة بموافقة الناتو وتفاهمات واشنطن مع طهران
- عداد القياس التركي يأبى إعادة برمجة سياسية تصفير المشاكل الإقليمية المزمنة
- تركيا لم تقنع العرب بانتهاء الطموحات العثمانية و3 عوامل تحكم التلاقي مع الخليج
- مخاوف أوروبية من استبداد أردوغان وتنامي رفض انضمامه للاتحاد الأوروبي
- القارة العجوز تخشى تقارب تركيا مع مصر والسعودية.. وأنقرة تفقد بريقها في الغرب
- لا دليل على اهتزاز العلاقات الاستراتيجية بين السعودية ومصر وكلاهما يحتاج الآخر
- الربيع العربي وصدمته عطل الحوار الاستراتيجي الخليجي-التركي وأثار شكوكاً

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركـز الخليـج للأبحـاث
المعـرفـة للجـمـيـع

تشجيـع الأبحـاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعـرفـة للجميـع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج، كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيـد من المعلومـات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
سالم عبدالله
s.i.abdullh@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر
أ.د.عبد الخالق عبد الله
أ.د. عبدالله خليفة الشايجي
د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبدالرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبدالله

الطباعة:
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد

6

تركيا .. والخيار الخليجي
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

قضية العدد

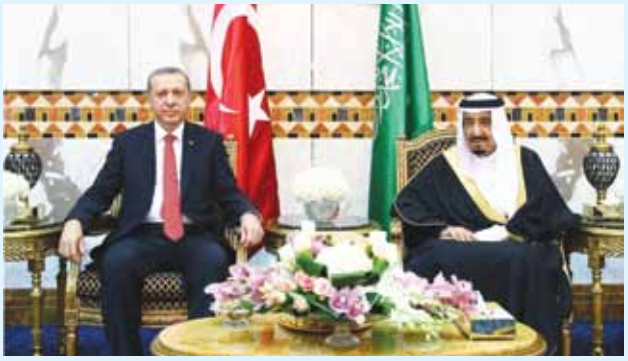

8

التعاون الاستراتيجي التركي ـ الخليجي: المظاهر والأبعاد
د.فؤاد فرحاوي

دراسة العدد

18

العلاقات العسكرية الخليجية - التركية في ظل علاقات أنقرة الدولية
د. محمد مجاهد الزيات

رؤية وتحليل

24

التحالف السعودي ـ التركي في سوريا: من التنسيق العسكري إلى التعاون الاستراتيجي
د.عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د.ظافر محمد العجمي	30
د. سمير صالحة	35
د.محمد الرميحي	40
د. محمد زاهد جول	44
د. علي الدين هلال	48
د. نورهان الشيخ	53
د. طلال صالح بنّان	57
محمد عبد القادر خليل	62
ثائر عباس	69
د.كريستيان كوخ	73
جورج صبرة	76
معن طلّاع	81
د. مثنى فائق العبيدي	86
د. عبد الله عبدالرزاق باحجاج	92
د. خضير عباس النداوي	96

تقارير دولية

100

«آراء حول الخليج» تتابع الانتخابات الأمريكية ٢٠١٦»٣»

الأمريكيون: هذه أمريكا التي لا نعرفها وحملة الدخلاء ومناهضي الدولة والناخبين الغاضبين

د. أمل مدللي

إصدارات

105

سياسة تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية

وقفة

106

تركيا .. وحسم التوجه جنوباً

جمال أمين همام

الإسهامات :

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

هذا العدد

العدد الماثل بين أيديكم من مجلة (آراء حول الخليج) يحمل الرقم (١٠٥) يناقش واحدًا من الملفات المهمة ألا وهو ملف (مستقبل العلاقات الخليجية ـ التركية) ولأهمية هذا الملف شارك فيه نخبة من المحللين والأكاديميين والباحثين المتخصصين من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ومن تركيا، تناولوا تاريخ وحاضر ومستقبل هذه العلاقات من كافة جوانبها، الاقتصادية، السياسية، العسكرية، والأمنية، والاستراتيجية ،وشمل هذا العدد أيضاً مزايا هذه العلاقات أو الشراكة المتوقعة للجانبين وما الذي يمكن أن تحققه من مكاسب إقليمية في صالح الاستقرار الإقليمي ودعم السلم والأمن في هذه المنطقة المتوترة والمهمة من العالم.

تناول العدد المزايا النسبية لدول الخليج وتركيا حيث يقترب إجمالي الناتج المحلي الخليجي من تريليوني دولار، فيما يبلغ إجمالي الناتج المحلي التركي ٨٠٠ مليار دولار، إضافة إلى توفر النفط والغاز بدول الخليج فيما تستورد أنقرة حوالي ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية، إضافة إلى كون دول الخليج تمثل سوقاً كبيراً أمام المنتجات التركية الغذائية والصناعية، وأيضاً سوقاً محتملاً للصادرات العسكرية التركية، إضافة إلى وجود تحديات مشتركة تواجه الجانبين تقريباً ومن أهم هذه التحديات الأزمة السورية، والإرهاب، والملف النووي الإيراني وغيرها .

كما رصد العدد بعض الإشكاليات التي تواجه تقوية العلاقات الخليجية ـ التركية، و تتلخص حول ثبات سياسات تركيا تجاه الدول العربية والخليجية، وموقفها من تنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وما يردده البعض حول أن أنقرة تريد إحياء الإمبراطورية العثمانية، وكذلك ما يقال حول أن تركيا تريد استخدام الدول العربية والإسلامية ورقة ضغط على أوروبا من أجل قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بل هناك من يرى أن أوروبا غير مرحب بها في هذا الاتحاد حيث أن العديد من دول الاتحاد بقيادة ألمانيا ترفض عضوية تركيا لأسباب كثيرة منها الأكراد والمد الأصولي وانتفاء أهمية دورها كبوابة جنوبية لأوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار سور برلين، كما أن العديد من المحللين الخليجيين يرون أن تركيا لن تضحي بعلاقاتها مع إيران مقابل الشراكة الخليجية.

بينما يرى البعض الآخر أن العلاقات الدولية المعاصرة لا تعتمد على مبدأ (من ليس معي فهو ضدي) ، أي يمكن اعتماد منهج المصالح في العلاقات الخليجية ـ التركية بحيث يتم الالتقاء حول المتفق عليه والبناء على المناسب، وتجاوز القضايا محل الاختلاف أو عدم التوافق حتى تسير المصالح بما يخدم مختلف الأطراف لا سيما أن التحديات التي تواجه الطرفين صعبة ومهمة، والمنطقة تخضع لمؤامرة كبرى بهدف تمزيقها أو لتغلغل قوى إقليمية ذات أطماع وأجندات مغايرة وتمثلها إيران، الأمر الذي يحتم الالتقاء بين الدول السنية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها تركيا ومصر ودول الخليج.

محاور العدد المقبل

مستقبل العلاقات الخليجية ـ الصينية

ويتناول الملف العدد الرئيسي للعدد المقبل:

- التعاون العسكري الخليجي ـ الصيني: الطموحات والتحديات.
- الشراكة الاستراتيجية الخليجية ـ الصينية على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية.
- الصين وأمن الخليج: رؤية استشرافية.
- العلاقات الصينية ـ الإيرانية وتأثيرها على منطقة الخليج.
- الصراع المحتمل بين الصين وأمريكا وتداعياته على الخليج العربي.
- ربط العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج وبكين بالعلاقات السياسية والعسكرية.
- دور الصين في توطين الصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- استراتيجية الصين للعلاقات الخارجية في مرحلة ما بعد الأفول الأمريكي.
- الدور الصيني المأمول في مكافحة الإرهاب.
- صادرات النفط الخليجي للصين .. مستقبلها .. أهميتها .. تأثيرها.
- الصين وأزمات منطقة الشرق الأوسط: الدور القائم والمحتمل.
- تأثير تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني على دول مجلس التعاون الخليجي.

تركيا.. والخيار الخليجي

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

يوجد لدى كل من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا قناعة تامة بأهمية العلاقات الثنائية ويدركان ضرورة الارتقاء بها في العديد من المجالات نظراً للكثير من الاعتبارات، وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية للجانبين ولما يمتلكان من ثقل في منطقة الشرق الأوسط برمتها ودورهما مع قوى إقليمية أخرى في رسم ملامح استراتيجية إعادة التوازن إلى المنطقة، حيث أن التطورات التي طرأت على المنطقة مؤخراً تفرض على تركيا التوجه نحو دول مجلس التعاون الخليجي في المقام الأول لكون هذه الدول من الأسواق الكبرى القريبة جغرافياً، والغنية بالطاقة التي تحتاجها تركيا، إضافة إلى الاستثمارات الخليجية، إضافة إلى التعاون العسكري الذي يهم دول الخليج لضرورات أمنية، وتحتاجه تركيا لاعتبارات تسويقية وسياسية خاصة في المرحلة الحالية من مراحل السياسية الخارجية لأنقرة، وعليه فإن التقارب مفيد للجانبين لكنه يظل مهماً للجانب التركي، فرغم تنامي القوة الاقتصادية التركية، وزيادة تأثيرها الإقليمي إلا أن المتغيرات تحمل معطيات جديدة أيضاً ليس كلها في صالح تركيا منفردة، كما تؤكد أن مستقبل أنقرة لم يعد في التوجه غرباً، بل المعطيات تفرض التوجه جنوباً باعتباره أفضل الحلول المتاحة أمام أنقرة للكثير من الأسباب وهذا ما نستعرضه فيما يلي:

فيما يتعلق برغبة تركيا الدائمة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قد يكون هذا الحلم انتهى تماماً وأصبح من الماضي نظراً لمعارضة العديد من الدول الأوروبية التي تربطها علاقات جيدة مع الأكراد، وكذلك بعد تراجع أهمية تركيا بالنسبة للقارة العجوز إثر توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١، وقبل ذلك انتهاء الحرب الباردة، وتراجع تصنيف تركيا في احترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وبعد أن تحولت تركيا إلى قاعدة للاجئين القاصدين أوروبا. كما أن العضوية في الاتحاد الأوروبي بعد الأزمات التي واجهها هذا الاتحاد لم تعد مغرية أو ضرورية لتركيا كما كانت سابقا.

وعلى صعيد الجوار العربي والدور الإقليمي، لم يعد للدور التركي في العراق وهجه السابق، نظراً لتثبيت الدور الإيراني،

مع تنامي التنظيمـات الإرهابية في العديد من مناطق العراق مع عدم قـدرة تركيا علـى مواجهة هذه التنظيمـات، إضافة إلى الخـلاف التركي- الكردي خاصـة مطاردة عناصر حزب العمـال الكردستاني، واعتبار العراق والمجتمع الدولي الوجود العسكري التركي في العراق غير مرحب به.

العلاقات التركية- الأمريكية، تضررت كثيراً ولم تعد كما كانت إبان الحرب الباردة وأهمية تركيا لحلف الأطلسي، كما أن اختـلاف السياسات بـين واشنطن وأنقـرة حيال مستقبل بشـار الأسـد في سوريـا، واختـلاف الأولويات حـول الحزب الديمقراطـي الكـردي السوري (بـي واي دي) الـذي تعتبره أنقـرة منظمـة إرهابيـة فيما لا تـراه واشنطـن كذلك، ومن المعلوم أن هناك علاقات تاريخية للأكراد بواشنطن.

وتظـل سياسات حزب العدالة والتنمية بميوله الإسلامية ودعمـه لتنظيمات الإسـلام السياسي لا تـروق لدول الاتحاد الأوروبي، بل أن التوجه التركي نحو الدول الإسلامية والعربية عمومـاً لا يلقـى ارتياحـاً غربياً حيـث توجد جاليـات مسلمة كبـيرة في دول الاتحاد الأوروبـي ما يجعل هذه الدول لا ترغب في أن تكون أوروبا جسراً لربط هذه الجاليات بالمشرق العربي والإسلامـي الأمر الذي تعتبره أوروبا ليس في صالحها، وذلك في الوقت الذي يبدو فيه القـرار التركي أكثر استقلالاً بسبب تنامي الاقتصـاد التركي، وأيضاً تقدمهـا في مجال التصنيع العسكري وتوطين التكنولوجيـا الحديثة، ولعل حادثة إسقاط الطائرة الروسيـة فوق الأراضي التركيـة دليل على استقلال القـرار لـدى أنقرة رغـم أن له تبعـات لتوريط حلـف شمال الأطلسـي إلا أن الناتـو تعامـل بحكمـة مع هـذه الحادثة بما ضمن عدم تورطه في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا وهو مـا حرص عليه النـاتـو طيلة فترة الحرب البـاردة، ومع ذلك قـدم الناتو بعضاً من الدعم لأنقرة حفاظاً على هيبة الحلف، ولعدم إتاحة الفرصة للمواجهة مع موسكو مباشرة.

والموقـف الأمريكي من التوتر التركي- الروسي فهو يراوح أيضـاً لصالح عدم الحسم، بل يميـل تعقيد الموقف بما يجعل تركيا في موقف دفـاع وترقب حذر، وذلك بقصد تعمد تأخير حـل الأزمة السورية وعدم الضغط علـى الأكراد، وأيضا جعل روسيـا في حالـة قطيعـة اقتصادية مـع أنقرة وهو مـا تريده واشنطن أيضاً.

ورغـم أن أنقـرة عضـو قـديم في الناتـو إلا أن قوتهـا العسكرية تظل لها سمات معينة، فالمؤسسة العسكرية التركية لهـا تقاليد ثابتـة منها عدم الخروج للقتـال في الخارج وعدم خوض مغامرات عسكريـة منذ دخول قبرص عـام ١٩٧٤م، باستثنـاء العمليـات المحـدود ضـد الأكـراد، كمـا أن القـوة العسكريـة التركية نظامية وليس لها أذرع مسلحة وميليشيات مسلحـة أسـوة بإيران، كما هو شـأن ميليشيات حزب الله في لبنان، والحشد الشعبـي في العراق وجماعة الحوثي في اليمن أو الأجنحـة المسلحـة في إيـران نفسها، وهذا مـا جعل أنقرة تفشـل في بناء مثـل هذه الميليشيات في سوريـا عكس ما فعلته طهـران، الأمر الذي يجعل تحرك القـوات المسلحة العسكرية التركية خـارج حدودها وتنفيذ عمليـات عسكرية أمر يخضع لاعتبارات كثيرة معقدة.

كمـا يبـدو أن مراهنـة أنقـرة علـى تنظيمـات الإسلام السياسـي وخاصة جماعـة الإخوان المسلمـين ليس في صالح تركيـا للعديد من الأسباب منهـا تفكك جماعات الإخوان بعد إقصاء الجماعة من الحكم في مصر وفشلها في تونس وسجن رمـوز قياداتهـم وتبنيهم شعارات عنيفة ونهـج القتل ما جعل الشعـوب العربيـة تنفض مـن حولهم وهذا يعنـي أن مراهنة تركيا تخالف رغبات الشعـوب وتوجهات الحكومات في الدول العربية.

وتظـل علاقتها بإيـران كانت في أوج قوتهـا خلال فرض العقوبـات الدوليـة علـى طهـران حيث كانـت أنقـرة البوابة الخلفية لربط طهـران بالأسواق العالميـة وتوفير الامدادات، لكـن سوف تتغير المعادلـة بعد رفع العقوبـات وتصدير إيران النفط وزيـادة الاستثمـارات الأجنبية لديهـا وانفتاحها على الأسواق العالمية مـا يقلل من الدور الذي كانت تلعبه تركيا في السابق.

وعليه فإن تركيا ليست في أحسن أوضاعها، وأن شراكتها مع دول مجلس التعـاون الخليجي في صالحها في هذه المرحلة المهمة، بل تحتاجها ولعل ثمراتها ظهرت في التعاون العسكري مـع قطـر بافتتاح قاعـدة على أرض هذه الدولـة الخليجية، إضافـة إلى كون منطقة الخليج سوقاً محتملاً للسلاح التركي الـذي يشهد مرحلة صعود، وكذلك توجه أنقرة لإيجاد قاعدة لها في الصومال، أي تريد التوسع والتمدد جنوباً وهنا لابد أن تلتقي مع دول مجلس التعاون الخليجي.

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

التعاون الاستراتيجي التركي ـ الخليجي: المظاهر والأبعاد

شهدت العلاقات العسكرية والأمنية التركية الخليجية عدة تطورات في السنوات الأخيرة، كان إحدى أبرز تجلياتها، الإعلان عن تأسيس «مجلس الشراكة الاستراتيجي السعودي التركي»، وذلك أثناء زيارة الرئيس التركي «أردوغان» للرياض في دجنبر ٢٠١٥م. فيما تثير الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي وقعتها تركيا مع دول الخليج، تساؤلات حول مضمونها وأبعادها، خاصة في ظل التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. ومن أجل رصد الأبعاد المختلفة لتلك الاتفاقيات، حاولنا تتبع مسار حركة التصنيع العسكري التركي منذ أزمة قبرص عام ١٩٧٤م، حتى المرحلة الراهنة. وكذلك استشراف آفاق التعاون العسكري الخليجي ـ التركي.

د.فؤاد فرحاوي

الاتفاقيات الأمنية والعسكرية

• الاتفاقيات الأمنية: تعد قطر أول دولة خليجية وقعت معها تركيا اتفاقية التعاون في المجال الأمني، إذ تنص الاتفاقية الموقعة في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠١م، على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات حول الأشخاص والمنظمات الإرهابية، التعاون في مكافحة المخدرات، وتهريب المواد المتفجرة والآثار والأعمال الفنية الثمينة. ووقعت تركيا أيضا اتفاقية التعاون الأمني مع السعودية في المجال نفسه، تبعتها كل من الكويت والبحرين. والملاحظ أنه ضمن دول مجلس التعاون الخليجي لم توقع تركيا أي اتفاقية للتعاون الأمني مع كل من الإمارات وسلطنة عمان (أنظر الجدول رقم:١).

وعند التدقيق في هذه الاتفاقيات، يمكن القول إن تركيا كانت محكومة بالأجواء التي فرضتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، الشيء الذي يفسر توقيعها اتفاقية أمنية مع قطر بعد هذه الأحداث. وظل موضوع الإرهاب حاضرا في كل الاتفاقيات الأمنية لتركيا مع باقي دول الخليج، تحت تأثير قرارات مجلس الأمن. كما

جدول رقم ١: الاتفاقيات الأمنية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	النشر	عدد الجريدة الرسمية التركية
البحرين	الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة	المنامة	٦ مارس ٢٠٠٦	٤ سبتمبر ٢٠٠٦	٦ أكتوبر ٢٠٠٦	٢٦٣١١
السعودية	الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات	الرياض	١٢ فبراير ٢٠٠٥	٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧	٩ نوفمبر ٢٠٠٨	٢٦٧٨٢
	تبادل المعلومات حول تمويل الإرهاب وغسيل الأموال	(جنوب إفريقيا)	٠٤ يوليو ٢٠١٣	٢٢ يوليوز ٢٠١٣	١٦ غشت ٢٠١٣	٢٨٧٣٧ (مكرر)
قطر	المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة	أنقرة	٢٥ ديسمبر ٢٠٠١	٢ يناير ٢٠٠٢	١٨ فبراير ٢٠٠٢	٢٤٦٧٥
الكويت	المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة	إسطانبول	١٩ يوليوز ٢٠٠٥	٦ يناير ٢٠٠٦	٢٦ يناير ٢٠٠٦	٢٦٠٦١

أن الاتفاقيـة الأمنية الموقعة بـين تركيا والبحرين في مارس ٢٠٠٦ م، تشكل نقطة تحول من حيـث الموضوعات المدرجة، فعلاوة على الإرهـاب والتهريـب والجريمة المنظمة، أضيفـت نصوص خاصة بمكافحـة ومحاربة الاتجار وتهريب المـواد التي تدخل في الأسلحة الكيميائية والبيلوجية.

• الاتفاقيـات العسكريـة: بـدأت تركيـا منـذ ٢٠٠٧ م، في توقيـع اتفاقيـات عسكرية مع عدد مـن دول الخليج، شملت قطـر والسعودية والبحرين والإمـارات. وهذه الاتفاقيات يمكن تمييزهـا إلى ثلاثة أنواع، الأولى: تركز علـى التعاون في مجال الصناعـة العسكريـة، الثانيـة: تركـز علـى التعـاون في مجال التعليـم والتدريـب العسكـري. أمـا الثالثة: تركز علـى انتشار القوات العسكرية، فيما يشبه اتفاقيات الدفاع المشترك. والنوع الأخير محصـور فقط في اتفاقية التعـاون العسكري الموقعة في ١٩ ديسمـبر ٢٠١٤م، والتـي تسمح بانتشـار القوات التركية في قطر. (جدول: ٢).

وتشـترك الاتفاقيـات الخاصـة بالتدريبـات العسكريـة في

جدول رقم ٢: الاتفاقيات العسكرية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	النشر	عدد الجريدة الرسمية التركية
الإمارات	التدريب العسكري	أنقرة	١٢ ماي ٢٠٠٨	٠٢ يونيو ٢٠٠٨	٠٦ غشت ٢٠٠٨	٢٦٩٥٩
البحرين	التدريب العسكري	المنامة	٢٣ ماي ٢٠١٢،	٥ يوليوز ٢٠١٢	٨أغسطس ٢٠١٢	٢٨٣٧٨
	التعاون العسكري	المنامة	٢٣ ماي ٢٠٠٧	١١ سبتمبر ٢٠٠٨	١٤ أكتوبر ٢٠٠٨	٢٧٠٢٤
السعودية	التدريب العسكري	الرياض	٢٩ ماي ٢٠١٢	٨ أغسطس ٢٠١٢	١٠ نوفمبر ٢٠١٢	٢٨٤٣٧
	المناورات العسكرية	أنقرة	٣ غشت ٢٠١٢	٢٢ ماي ٢٠١٣	٢٧ يونيو ٢٠١٣	٢٨٦٩٠ مكرر
	التدريب والتعاون العلمي	أنقرة	٢٤ ماي ٢٠١٠	٦ أبريل ٢٠١١	٢٦ أبريل ٢٠١١	٢٧٩١٦
	التعاون في الصناعة الدفاعية	أنقرة	٢١ ماي ٢٠١٣	٠٨ يوليوز ٢٠١٣	١١ سبتمبر ٢٠١٣	٢٨٧٦٢
قطر	التدريب والتعاون العلمي	أنقرة	٢٣ ماي ٢٠٠٧	١٤ يوليوز ٢٠٠٨	٥ أغسطس ٢٠٠٨	٢٦٩٥٨
	التدريب العسكري	أنقرة	٢ يوليوز ٢٠١٢	٣ يناير ٢٠١٣	٢٦ يناير٢٠١٣	٢٨٥٤٠
	التدريب ونشر القوات	أنقرة	١٩ ديسمبر ٢٠١٤	٢٧ أبريل ٢٠١٥	٠٨ يونيو ٢٠١٥	٢٩٣٨٠

مضمونها، حيث تناولت التعاون في مجال التعليم بالأكاديميات العسكرية للبلدين والزيارات المتبادلة والتعاون بين المؤسسات العسكرية، وزيارة الموانئ، والتدريبات المشتركة، والدعم اللوجيستي، محاربة القرصنة، والتدريب على الدفاع تحت الماء. أما التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية فقد تطرقت إليها اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا والبحرين في ٢٣ مايو ٢٠٠٧م، رغم أنه لم يتم النص عليها صراحة في اتفاقية ٢٣ مايو ٢٠١٢م. ولكن اتفاقية التدريب ونشر القوات التركية في قطر الموقعة في ديسمبر ٢٠١٤م، لا تتضمن تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإنما أوردت فقرة بالتعاون في مكافحة الإرهاب . وبخصوص الاتفاقيات الخاصة بالتعاون في مجال الصناعة العسكرية، فمن بين أهم نصوصها ما يتعلق بتبادل الخبرات في التصنيع والمشاريع المشتركة والإنتاج، والتعاون في إنتاج وتطوير الصناعة العسكرية لمصلحة طرف ثالث.

الاتفاقيات العسكرية التركية ـ الخليجية ليست للدفاع المشترك ولا تؤسس لعقيدة مشتركة

المناورات المشتركة

• المناورات البحرية: نموذج مناورات نصرة التي تنفذها البحرية التركية سنوياً، بمشاركة دول من الناتو، ودول كمراقبين. وتتركز في بحر إيجه، و «خليج ساروس» و«خليج إزمير»، أو «مضيق شاناقلا». ومؤخراً بدأت دول خليجية تشارك فيها كمراقبين، ففي «مناورات النصر – ٢٠١٥»، التي أجريت بين ٢١ و٢٧ أكتوبر في «خليج ساروس» حضرت قطر والبحرين، وباكستان ورومانيا وكوريا الجنوبية وجورجيا وبانغلاديش. أما في «٢٠١٤» في «خليج إزمير» ما بين ٢١ و٣٠ نوفمبر، فلم تشارك فيها من دول الخليج إلا قطر .

• المناورات الجوية: «مناورات صقر الأناضول» (Anadolu Kartalı Tatbikatı): بدأت تركيا في هذه المناورات عام ٢٠٠١م، وتهدف إلى الإبقاء على الجاهزية القتالية للطيران التركي، والتدريبات على أسلحة الطيران التي تم تحديثها، وكذلك فتح المجال للتعاون العسكري في مجال التدريب المشترك على الطيران الحربي. وتعد الإمارات أكثر الدول الخليجية مشاركة فيها، حيث شاركت في تدريبات أكتوبر ٢٠٠٢ م، وما بين ٠٩ و ٢٠ يونيو ٢٠٠٨م، شاركت إلى جانب الناتو والأردن وأمريكا، ثم ما بين ٠٧ و١٨ يونيو ٢٠١٠م، إلى جانب الناتو والأردن وإيطاليا وإسبانيا وأمريكا وتركيا. أما السعودية فلم تبدأ بالمشاركة في «مناورات صقر الأناضول» إلا في عام ٢٠١١م، وذلك إلى جانب كل من الناتو والأردن وإسبانيا والولايات المتحدة وتركيا، فضلا عن مشاركتها ما بين ١١ و٢٢ يونيو ٢٠١٢م، إلى جانب كل من الإمارات وإيطاليا وباكستان والأردن وتركيا. أما المناورات التي أقيمت ما بين ١٠ و٢١ يونيو ٢٠١٣م، فقد اقتصرت فقط على السعودية والإمارات وتركيا.

وابتداء من عام ٢٠١٤م، بدأت قطر بالمشاركة في «مناورات صقر الأناضول»، وكانت الدولة الخليجية الوحيدة التي شاركت في تلك المناورات التي أقيمت ما بين ٠٩ و ٢٠ يونيو. أما في تلك التي أجريت ما بين ٠٨ و١٩ يونيو ٢٠١٥م، فقد التحقت بها سلطنة عمان وقطر ودول إفريقية وعربية. وتجدر الإشارة أن هناك مناورة جوية أخرى تقوم بها تركيا، تسمى «مناورة الضوء الدولية ٢٠١٤-١»«Uluslararası» ، شاركت فيها قطر والبحرين والكويت كمراقبين، في يونيو ٢٠١٤.

• المناورات البرية: نموذج مناورات النصر: تعد «مناورات النصر» التي أقيمت ما بين ١٧ و١٩ أكتوبر ٢٠١٥ م، في الدوحة، هي الأولى من نوعها التي أجرتها تركيا مع قطر. وجاءت في سياق التطور الذي شهدته العلاقات العسكرية التركية القطرية قبل سنتين، وصلت إلى الاتفاق على إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر. وتسعى أنقرة أيضا إلى تطوير علاقاتها مع دول خليجية أخرى على هذا المستوى..

تطور الصناعة العسكرية التركية وعلاقاتها بالخليج

• صناعة الأسلحة ما بين أزمة قبرص وتدخل القطاع الخاص: واجهت تركيا ما بين ١٩٧٥ و١٩٧٨م، حصارا من الغرب على استيراد الأسلحة، بسبب دخول الجيش التركي إلى قبرص؛ لذلك قررت أنقرة أن تستثمر في مجال الصناعة العسكرية. وكانت أحد عناصر تطوير التجارة الخارجية مع الشرق الأوسط. وبعد مجيء «تورغوت أوزال» في بدايات الثمانينيات، شهدت الصناعة العسكرية نقلة نوعية. وفتح «أوزال» المجال للقطاع الخاص للمساهمة في هذه الصناعة. وما بين أزمة قبرص وحتى بداية التسعينيات، تأسست أهم شركات الأسلحة التركية، التي تلعب الآن دورا بارزا في العلاقات العسكرية التركية الخليجية وهي: ASELSAN (١٩٧٥) و İŞBİR (١٩٧٩)، وASPİLSAN (١٩٨١)، وHAVELSAN (١٩٨٢)، و TAI (١٩٨٤)، وTEI (١٩٨٥)، و MİKES (١٩٨٧)، وFNSS (١٩٨٨)، وMARCONIKOMÜNİKASYON (١٩٨٩)، و THOMSON-TEKFENRadar (١٩٩٠). وفي ١٩٨٩م، صدر القانون المؤسس لـ«مستشارية الصناعة العسكرية»، التي تشتغل تحت وصاية وزارة الدفاع، وعهد إليها تنظيم قطاع إنتاج الأسلحة وتسويقه.

• الصناعة العسكرية التركية التصدير: دخلت تركيا منعطفاً في الصناعة العسكرية بإصدارها «وثيقة مبادئ استراتيجية للصناعة العسكرية التركية» عام ١٩٩٨م، التي نصت على تعزيز التعاون مع الدول الصديقة في هذه الصناعة، وتطوير التكنلوجيا لتعزيز تنافسية السلاح التركي. وبدأت أنقرة تستعد للدخول في تصدير الأسلحة. وتكرس ذلك أكثر مؤخراً، بعد أن أصدرت «مستشارية الصناعة الدفاعية» ثلاث وثائق مرجعية بهذا الخصوص، الأولى هي: «وثيقة المخطط الاستراتيجي من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١»م، تضمنت أربعة أهداف، منها الهدف الاستراتيجي الثالث الخاص بالتعاون الدولي. حيث تم التنصيص على العمل للرفع من مساهمة الشركات التركية في برامج الصناعة العسكرية للناتو، وتشجيع صادرات السلاح والطيران، لتصل إلى مليار دولار عام ٢٠١١. والثانية: «وثيقة الاستراتيجية القطاعية للصناعة العسكرية ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٦»، وتتضمن تحديث السلاح التركي، صناعة الدبابات، الطائرات، السفن والزوارق الحربية وخفر السواحل، وتكنولوجيا الدفاع الإلكتروني. وهذه الوثيقة تسعى إلى تسويق الإنتاج العسكري، خاصة إلى الشرق الأوسط والأقصى وإفريقيا. والوثيقة الثالثة، هي وثيقة «استراتيجية الإدارة الإلكترونية ٢٠١١-٢٠١٦»، وتشير إلى خارطة طريق لاستعمال التكنلوجيا المتطورة في الصناعة العسكرية. وفي هذا الإطار بدأت «مستشارية الصناعة الدفاعية» منذ ٢٠٠٧م، تعمل بالاشتراك مع مؤسسة الأبحاث العلمية والتكنلوجية (TÜBİTAK)، لمتابعة الأبحاث التكنولوجية، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي.

العلاقات بين الجانبين تطورت في التصنيع العسكري لكن تواجه تحدي الأرضية المشتركة

بذلك استطاعت تركيا، أن تصبح دولة مهمة في الصناعة العسكرية، فخلال عام ٢٠١٢م، تم تصنيف شركتين للأسلحة في تركيا ضمن ١٠٠ شركة الأوائل على الصعيد الدولي، فقد احتلت شركة «ASELSAN» المرتبة الـ ٧٦، واحتلت شركة « Turkish Aerospace Industries» المرتبة الـ ٨٣. ومنذ عام ١٩٩٨م، شهدت تركيا بروز ثلاث ظواهر أساسية، الأولى: التئام الشركات الصغرى والمتوسطة ذات الصلة بالصناعة العسكرية في إطار تكتلات (الجدول: ٣)،

الجدول رقم ٣: مجموعات المؤسسات والشركات الصغرى والمتوسطة التركية ذات الصلة بالصناعة العسكرية

اسم المجموعة	رمزها	تاريخ التأسيس
OSSA DefenceandAviationCluster	OSSA	٢٠٠٨
TeknoparkİstanbulTeknoparkİstanbul	teknoparkistanbul	١٩٨٧
Eskisehir Aviation Cluster	ESAC	٢٠١١
Aerospace Clustering Association		٢٠١٠
TechnopolisDefenseIndustryCluster	ODTÜ TEKNOKENT	٢٠١٠
BilkentCyberpark	BİLKENT CYBERPARK	٢٠٠٢
IzmirTechnologyDevelopmentZone	İZTEKGEB	٢٠٠٢

Source:http://isbirligi.ssm.gov.tr/Sayfalar/KumelenmeKuruluslar.aspx

والثانية: ظهور مؤسسات خاصة تعمل على تصدير الأسلحة، مثل «جمعية مصدري صناعة الدفاع والطيران» (SSI) التي تأسست عام ٢٠١١م، بعضوية أكثر من ٢٩٢ شركة، و«تحالف الدفاع التركي» في ٢٠١٣م. والثالثة، تكثيف التعاون بين الدولة والجامعات والمؤسسات البحثية.

• مراحل تطور علاقة الخليج بالصناعة العسكرية التركية: العلاقات الخليجية بالصناعة العسكرية التركية، مرت بثلاث مراحل، الأولى: بدأت بعد الأزمة القبرصية إلى نهاية الثمانينيات؛ وهذه الفترة لم تشهد اهتماما خليجيا بالصناعة العسكرية التركية. أما الثانية: بدأت من نهاية الحرب الباردة حتى ٢٠٠٧م، وخلالها بدأت دول الخليج تفصح عن رغبتها في الاستفادة من الصناعة العسكرية التركية، فضلا عن دعمها المالي لهذه الصناعة. وضمن هذا السياق خصصت، مثلا، السعودية والإمارات العربية والكويت، بين ١٩٩٣ و١٩٩٨م، ما مقداره ٢,٥ مليار دولار لدعم الصناعة العسكرية التركية. وشهدت المرحلة الثانية أيضا، بداية المأسسة القانونية للتعاون العسكري التركي مع الخليج، تجلت بداية في الاتفاقيات الموقعة عام ٢٠٠٧ مع كل من قطر والبحرين.

وأما المرحلة الثالثة، فتبدأ من عام ٢٠٠٨م، إلى الآن، أي منذ التوقيع على الشراكة الاستراتيجية الخليجية ـ التركية. وتتميز هذه المرحلة بالجهود الكبيرة لتحديث السلاح الخليجي، والرفع من الصادرات التركية إلى المنطقة، فضلا عن اندماج مشاريع صناعة الأسلحة بين كل من تركيا والخليج العربي. وتحتل منطقة الشرق الأوسط أولوية كبيرة في تسويق السلاح التركي، تليها الشرق الأقصى، ثم إفريقيا. وسعت تركيا في إطار مقتضيات «وثيقة الاستراتيجية القطاعية للصناعة العسكرية ٢٠٠٩ – ٢٠١٦م»، لتسويق دباباتها، من نوع « Ejder» و«Kobra» و«Akrep» و«Pars». وتخطط أنقرة في إطار «مشروع السفينة القومية» « MİLGEM (Mill Gemi Projesi)» لتطوير إنتاج الزوارق وسفن خفر السواحل، والغواصات، من خلال الدخول في شراكات، والتعاون الدولي لتحيق الاكتفاء الذاتي والتسويق. واهتمت تركيا بتطوير طائرات بدون طيار، وذلك كتتويج للجهود التي بذلتها شركاتها الخاصة والعامة لامتلاك وإنتاج هذه الطائرات منذ «حرب الخليج».

• التعاون العسكري عبر الشركات العامة: تعتبر شركات الصناعة الدفاعية التركية المملوكة للدولة ركيزة مهمة في العلاقات العسكرية مع الخليج العربي، فشركة MKEK ارتفعت صادراتها من الأسلحة والذخائر في السنوات الأخيرة لهذه المنطقة، خاصة إلى السعودية والبحرين والإمارات وقطر وعمان. وركزت شركة «ASELSAN»على تصدير الأنظمة الإلكترونية الدفاعية، فباعت للسعودية نظام الاتصالات العسكرية «TASMUS»، وكذلك أجهزة الرؤية الليلية لكل من قطر والسعودية. أما الإمارات فقد باعت لها الشركة نظام للدفاع البحري، فضلا عن نظام دفاع صاروخي الذي أنتجته بالاشتراك مع شركة RAYTHEON الأمريكية. وخلال عام ٢٠١٤م، وقعت ASELSAN مع خفر السواحل القطرية عقدا لشراء ١٧ زورقا، مجهزة بنظام التحكم عن بعد. أما مؤسسة البحوث العلمية والتكنولوجية التركية «TÜBİTAK» فقد وقعت مع السعودية عقدين حول أنظمة بالاستيكا «BALİSTİKA SİSTEMİ» الخاص بتحليل البيانات، واحد في ٢٠١٣م، والثاني في يناير ٢٠١٦.

تركيا دولة مهمة في الصناعة العسكرية ولديها شركتين في التصنيف العالمي

وتحاول شركة HAVAELSAN تسويق منتجاتها للقوات الجوية الخليجية، ففي يونيو ٢٠١٥ م، صدرت لقطر نظام محاكاة خاص بالمروحيات AW١٣٩. أما شركة «TAI» المختصة في صناعة الطيران الحربي، فإنها تحاول تسويق المروحيات الهجومية «ATAK» في الخليج، وشاركت ما بين ١٦ و١٨ يناير ٢٠١٤م، في معرض البحرين الدولي للطيران. وتسوق TAI أيضا طائراتها بدون طيار من نوع ANKA، وشاركت بها في معرض الدوحة للأسلحة خلال أكتوبر ٢٠١٥، وقبلها وقعت الشركة مع السعودية عام ٢٠١٣ م، عقدا لشراء هذه الطائرات.

وشركة ASELSAN تعد أهم شركة مملوكة للدولة التركية وتساهم في تعزيز العلاقات العسكرية الخليجية؛ لاحتلالها ترتيبا مهما عالمياً، ودورها المهم في نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الخليج. ويتوقع أن تلعب دوراً أكبر في العلاقات التركية الخليجية مستقبلاً، خاصة بعد أن أسست لها فروعا بالخليج بالاشتراك مع الشركات المحلية، مثل شركة The International Golden Group في الإمارات ٢٠١١م، باسم IGG ASELSAN Integrated Systems LLC IAIS. كما وقعت ASELSAN أيضا مذكرة تفاهم مع كل من «مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا» في السعودية، و«شركة التقنية لتكنولوجية الأمن والدفاع DST»، بغرض التعاون في مجال نقل التكنولوجية العسكرية التركية.

• التعاون العسكري التركي الخليجي عبر الشركات الخاصة: كانت دول الخليج الحاضن الأول لعدد من منتجات الشركات الخاصة، فشركة FNSS صدرت أول منتجاتها إلى الإمارات العربية المتحدة، ببيعها ١٣٣ دبابة (ZMA) عام ١٩٩٧، كما اتفقت مع السعودية عام ٢٠٠٤ م، على تحديث دبابات

العلاقات العسكرية مرت بثلاث مراحل ودول الخليج خصصت ٢,٥ مليار دولار لدعم التصنيع العسكري التركي

M١١٣، وفي عام ٢٠٠٦م، وقعت عقد مع الرياض لإنتاج ١٠ دبابات AKINCI و ZMA ، كما قامت الشركة بتحديث دبابات AIFV و M١١٣ للبحرين. أما شركة OTOKAR فقد باعت عربات مدرعة من نوع COBRA إلى الإمارات والبحرين. وتحاول شركة BMC تسويق مدرعات مضادة للألغام من نوع «KİRPİ» لقطر، بعد أن باعت ٤٠ منها لتونس. أما على صعيد أسلحة القوات البحرية، فإن شركة YONCA – ONUK تحاول أن تدخل السوق الخليجية، ففي ٢٠٠٩ تم التوقيع على اتفاق مع الإمارات لتصنيع ٣٤ من الزوارق الحربية السريعة من نوع MRTP١٦ . وبخصوص شركة TEI فقد انتجت المحركات الخاصة لسلاح الجو السعودي والبحريني. وبموجب اتفاقية في ٢٠١١ م، تعززت القوات الجوية القطرية بـ ١٠ طائرات بدون طيار BAYRAKTAR ، التي أنتجتها مجموعة «Kale/Baykar».

وفي مسار العلاقات العسكرية التركية الخليجية، يمكن القول إن شركة FNSS، التي تأسست عام ١٩٨٦م، تعتبر نموذجا للشركات العسكرية الخاصة التي تتعامل مع دول الخليج ، وهي حصيلة جهود « أوزال» لإشراك القطاع الخاص في الصناعة العسكرية ساعدت تركيبة شركة FNSS في الدخول بسلاسة إلى السوق الخليجية، فهذه الشركة تمتلك فيها «NUROL» التركية ٥١٪ وشركة UDLP الأمريكية ٤٩٪، فالشركة الأولى استفادت من استثماراتها خلال الثمانينيات في قطاع الإنشاءات في السعودية، أما الشركة الأمريكية فقد استفادت من خبرتها في تحديث الأسلحة، خاصة وأن مشاريع تحديث الدبابات التي تم تطويرها في الخليج هي من صنع أمريكي. ولشركة «NUROL» أيضا فرع في أبوظبي منذ ٢٠٠٨م، يستثمر في قطاع الإنشاءات، الشيء الذي يفسر أيضا علاقة FNSS بتحديث وتصدير الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة. وخلال سنة ٢٠٠٤م، ستفتح شركة FNSS فرعا لها في السعودية بمشاركة مع شركة سعودية، لتكون بذلك أول شركة تركية للأسلحة تعمل في الخارج، وفيما بعد فتحت لها مكتبا في أبو ظبي. والحقيقة، أن هذه الشركة يمكن أن تفتح أيضا آفاقا لإشراك الصناعة العسكرية الإماراتية في إنتاج الأسلحة داخل تركيا نفسها، خاصة بعد توقيعها على اتفاقية للتعاون مع «Nimr Automotive» في ماي٢٠١٣.

كما أن تركيا شهدت في ١٩٩٨م، ميلاد أول شركة لنظام البرمجيات الإلكترونية، هي «MILSOFT»، حيث دخلت بدورها مجال الصناعة العسكرية، وتحاول أن تصدر منتجاتها للخليج، حيث شاركت في المعرض الدولي « High-Tech Port» الذي نظمته «الجمعية المستقلة للصناعيين ورجال الأعمال» «MÜSİAD»بالدوحة في بداية أكتوبر ٢٠١٥م. وبعد نجاح تجربة المركبات التكنولوجية؛ تسعى هذه المركبات إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في المجال التكنولوجي. وفي هذا السياق، قام «منتدى الصناعة الإلكترونية الدفاعية»، الذي أسس مع جامعة الشرق الأوسط التقنية METU «مدينة تيكنو ميتو» «METU Technocity » بأنقرة في مايو ٢٠١٠م، بزيارة إلى السعودية وشمال إفريقيا ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٥. وحضر «المنتدى» أيضا في فعاليات المعرض الدولي للأسلحة بأبو ظبي في فبراير ٢٠١٣. أما «مدينة تيكنو بيلكانت» «Bilkent Technopark» فقد أنتجت نظاما إلكترونيا للإدارة الأمنية الذكية، كانت الإمارات وأذربيجان أول من اقتناه.

وظهر في السنوات الأخيرة نمط جديد من التعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج عبر القطاع الخاص، ذات طبيعة استشارية، ففي سنة ٢٠١٠م، وقعت الإمارات العربية اتفاقية مع شركة STM المتخصصة في هندسة التكنولوجية العسكرية، حيث بموجبها يعمل بعض المهندسين الأتراك كمستشارين في هذا المجال بالإمارات. ووقعت نفس الشركة مع شركة «مجموعة عذيب» السعودية مذكرة تفاهم في ماي ٢٠١٣م، حول التعاون في مجال الهندسة البحرية. وخلال عام ٢٠١٤م، أسس مجموعة من الضباط والعسكريين المتقاعدين من الجيش التركي أول شركة أمنية وعسكرية خاصة، مهتمة بالاستشارة والتدريب تدعى AKADEMISANCAK . وتعاقدت مع عدد من شركات صناعة الأسلحة التركية، مثل ASELSAN في أبريل ٢٠١٥م، وشركة OMSAN LOJİSTİK . ويتركز اهتمام شركة AKADEMI SANCAK على منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز. وأرسلت بعثاتها إلى دول خليجية لعرض خدماتها؛ منها زيارة إلى السعودية ما بين ٩ و١٢ يونيو ٢٠١٥م، وسلطنة عمان ما بين ١ و٤ أكتوبر ٢٠١٥. والتقت AKADEMI SANCAK أيضا في ٢٠١٥م، بمسؤولين في وزارة الدفاع القطرية، فضلا عن مشاركتها في المعرض الذي نظمته قطر ما بين ٤ و٩ أكتوبر ٢٠١٥م؛ بالإضافة إلى استقبالها وفدا سعوديا في جناحها

بالمعرض الدولي للأسلحة « DEIF ١٥» الذي نظمته تركيا ما بين ٥ و٨ ماي ٢٠١٥م.

وبصرف النظر عن تبعية شركات الصناعة العسكرية التركية للقطاع الخاص أو العام (الجدول: ٤)، فإن ديناميتها الداخلية وانفتاحها المتزايد على الأسواق الخارجية لجلب الاستثمار أو تصدير منتجاتها؛ أصبحت من الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية، ونحو منطقة الخليج خصوصا. ونتيجة لذلك قامت مستشارية الصناعة الدفاعية بفتح مكاتب لها في عدد من الدول. وكانت السعودية أول دولة تفتح فيها «المستشارية» مكتبا لها في الخارج، خلال مارس ٢٠١١م، لتغطية كل من الإمارات والأردن وقطر واليمن والبحرين والكويت وسلطنة عمان. وبعد ذلك فتحت «المستشارية» فروعا أخرى لها في كل من واشنطن وبروكسيل وأستانا في كازاخستان. ولكن يمكن القول أيضا أن تطور العلاقات التركية الخليجية على هذا المستوى لم يكن ليتحقق لولا إرادة دول خليجية لاقتحام مجال الاستثمار في مجال التكنولوجيا.

البعد الاستراتيجي للتعاون العسكري التركي ـ الخليجي

• الأمن البحري وعامل روسيا في العلاقات التركية ـ الخليجية: المناورات ــ العسكرية التركية التي شاركت فيها دول خليجية في السنوات الأخيرة، محكومة بتحديات الأمن البحري التركي. وبالعودة إلى «وثيقة الاستراتيجية البحرية التركية»، نجد أنها تعتبر التدخل العسكري الروسي في جورجيا محطة مفصلية لتركيا، لتهديد مصالحها في البحر الأسود. وجاءت أزمة أوكرانيا، وضم القرم، لتزيد من تعقيد الوضع. وتطرقت «الوثيقة» أيضا إلى التهديدات التي تواجهها تركيا شرق المتوسط، من قبيل تحديات الاكتشافات الغازية، وتأثيرها على المسألة القبرصية والعلاقة مع اليونان، فضلا عن أهمية هذه المنطقة لأمن الطاقة الأوروبي وأنابيب الطاقة عبر تركيا. وأشارت «الوثيقة» إلى تأثير أحداث المنطقة العربية بعد ٢٠١٠ م، على شرق المتوسط، خاصة الأزمة السورية، ولكنها لم تتطرق إلى إيران كمهدد للأمن البحري التركي.

والملفت أن «وثيقة الاستراتيجية البحرية التركية» تطرقت إلى البحر الأحمر وخليج عدن باعتبارهما الرابط بالنسبة لتركيا بين شرق المتوسط والمحيط الهندي. كما أشارت مشروع «طريق الحرير البحري» الصيني، بالإضافة إلى تطرقها لأهمية إفريقيا في الاستراتيجية البحرية التركية. وبخصوص آليات تفعيل «الاستراتيجية البحرية التركية»، فقد تم التطرق إلى أهمية تقوية العلاقات العسكرية الثنائية مع الدول الصديقة، وتبادل الزيارات مع القوات البحرية، فضلا عن تعزيز دور الملحقين العسكريين في هذا المجال.

يتضح أن التحدي الروسي يعد هاجسا مركزيا في الاستراتيجية البحرية التركية، فمنذ عام ١٩٩٩م، أعلن «بوتين» عن تخطيط موسكو للعودة للبحر التوسط، وتم التأكيد على هذا التوجه في «وثيقة العقيدة العسكرية البحرية الروسية لعام ٢٠٠١» التي تحدد الأهداف الروسية إلى غاية ٢٠١٥م. واتخذت الخطوة الأولى في هذا المسار عام ٢٠٠٦ م، من خلال التمركز في قاعدة طرطوس بسوريا. ونفذت موسكو ٢٠٠٧م، أول مناورة عسكرية في البحر المتوسط، وبالتوازي حاولت موسكو أن تجد لها موقع قدم في موانئ أخرى في هذا البحر، مثل ليبيا والجزائر ومصر. وعبرت روسيا في ٢٠٠٧ م، البحر الأحمر نحو خليج عدن للمشاركة في عمليات مراقبة القرصنة قبالة الصومال وضمن الحسابات الاقتصادية والاستراتيجية في القطب الجنوبي، بدأت روسيا بتعزيز مواقعها في المحيط الهندي، حيث زارت البحرية الروسية سيشيل عام ٢٠٠٩ و٢٠١١م، ووقعت معها على اتفاقية التعاون الأمني، وكانت روسيا تبحث عن التواجد في جزيرة سقطرة اليمنية . وتعتبر «مناورات جسر الصداقة» في٢٠١٥م، بين روسيا ومصر، ثم المناورة الروسية الصينية الأولى في المتوسط، خطوات متقدمة لتعزيز دور الأسطول البحري الروسي في الخارج. وروسيا تهدف من هذه الخطوات، إيجاد نقط ارتكاز تربط بين البحر الأسود والبحر المتوسط، مرورا إلى المحيط الهندي، كجزء من «مشروع أوراسيا» الذي تطمح من خلاله موسكو أن تلعب فيه الدور المركزي، اقتصاديا وجيوستراتيجا.

وبالعودة إلى الأزمة السورية فسنجد أن أحد الهواجس الكبيرة لتركيا، ينبع من مخاوف فتح الأكراد في سوريا لمنفذ لهم إلى البحر المتوسط، بالاتفاق مع الأسد وروسيا. وأي تطور في هذا الاتجاه معناه أن تركيا ستفقد خصوصية علاقاتها مع

دول الخليج الحاضن الأول للشركات العسكرية التركية .. وهو حصيلة جهود أوزال لإشراك القطاع الخاص في الصناعات العسكرية

الجدول ٤: المؤسسات والشركة المرتبطة بالصناعة العسكرية التركية

	الشركات العامة		الشركات الخاصة	الشركات التركية ذات الرأسمال المختلط مع الشركات الأجنبية
	المصانع العسكرية	المؤسسات التابعة للدولة (KİT / SSM / TSKGV)		
المركبات الجوية	ESKİŞEHİR ve KAYSERİ HAVA İKMAL BAKIM MERKEZLERİ	TAI	BAYKAR MAKİNA; BÜYÜKMIHÇI;	TEI; ALP HAVACILIK
المركبات البرية	ARİFİYE; TUZLA VE KAYSERİ ANA BAKIM MERKEZLERİ	MKEK; ASELSAN	OTOKAR; BMC; HEMA; NUROL	FNSS; MTUTR
المركبات البحرية	GÖLCÜK; İSTANBUL TERSANELERİ			
الإلكترونيك والمعلوميات		ASELSAN; HAVELSAN; STM; MİKES; EHSİM; HTR; TÜBİTAK BİLGEM; TÜBİTAK MAM	GATE; MİLSOFT; SAVRONİK; SDT; VESTEL SAVUNMA; KOÇ SİSTEM METEKSAN SAVUNMA; CrTECH; KALETRON; YÜKSEK TEKNOLOJİ; ALTAY; BTT LTD.; FOTONİKS	SELEX; NETAŞ; SIEMENS; ESDAŞ; YALTES
الروكيت والصواريخ والذخائر	KKK ٣. ANA BAKIM MERKEZİ KAYSERİ ٢. HİBM ANKARA ٣. HİBM	MKEK; ROKETSAN; TAPASAN; TÜBİTAK SAGE	BARIŞ; KALEKALIP; TİSAŞ; GİRSAN; SARSILMAZ; SAMSUN YURT SAVUNMA SANAYİ VE TİCARET A.Ş ; TURAÇ DIŞ TİCARET LTD. ŞTİ.;	STOEGER
اللوجيستيك	ASKERİ GİYİM FABRİKALARI	ASPILSAN	YAKUPOĞLU;ÖZTİRYAKİLER; TARGET;ÖZTEK;TEKSAV; ANEL;MEGETEKNİK	

Source: http://www.ssm.gov.tr/anasayfa/savunmaSanayiimiz/Sayfalar/sirketler.aspx

إقليـم كردستان العراق الـذي يصدر إنتاجياته مـن الطاقة عبر مينـاء جيهان. أو أن أي خيار لتغيير مسار تصدير النفط العراقي مستقبـلا ، سيشـكل ضربـة جيوستراتيجيـة لأنقـرة. والملاحـظ أن الأزمـة اليمنيـة تشكل أيضا تحديـا للأمن القومـي السعودي في البحـر الأحمـر وخليج عـدن وعموم المحيط الهنـدي. فروسيا استغلـت أزمتها مع تركيا لتوسع من وجودهـا العسكري، البحري والجـوي في سوريا، هذا في الوقت الذي تبحث فيه عن موطئ قدم في المحيـط البحري السعودي؛ بل هنـاك بعض التقارير تشير إلى أن روسيا تمد الحوثيين بالسلاح عبر البحر.

وضمـن إطـار هـذه التحديات قامـت البحريـة التركية بعدة زيـارات إلى الموانـئ الخليجية في السنوات الأخـيرة، حتى لا تكون خـارج معادلة التنافس على النفـوذ البحري بين البحر الأسود إلى المحيـط الهندي (أنظـر الخريطة)؛ الشيء الـذي يفسر إنشاءها لقاعدة عسكرية في قطر وسعيها لإنشاء قاعدة في الصومال. وتعي السعوديـة أيضا خطـورة الصراع حول باب المنـدب، فرض عليها التعاون مع جيبوتي وإنشاء قاعدة عسكرية فيها. وتساعد المناورات والعلاقات العسكرية التركية مع الخليج على تطوير الأداء لصيانة الأمن البحري الخليجـي، غير أن تطوير العلاقات البحرية مع كل دول شـرق إفريقيـا مهمة في هذا السياق بالنسبـة للخليج، الشيء الـذي انتبهت لـه تركيا عندما قامت بجولـة بحرية لأول مرة حول إفريقيا عام ٢٠١٤م، أنهتها بمناورات في شرق إفريقيا.

• الخليـج ومسألـة التنافس التركي ـ الإيـراني في سوريا: تعقيدات الأزمة السورية مرتبطة بالصراع على النفوذ بين إيران وتركيـا، فطهـران مصرة على إبقاء «بشـار» في الحكم، في حين أن تركيـا ترفض ذلك. وتعقد الوضع أكثر مؤخرا بسبب المخاوف التركيـة مـن إنشاء دويلة كردية في شمـال سوريا، بل أن هذا وتر العلاقـات بين أنقـرة وواشنطـن، بسبـب رفض الأخـيرة إنشاء منطقـة آمنـة في شمال سوريـا، التي اقترحتها تركيـا لاستيعاب اللاجئـين السوريـين. واستشكلت الأمـور أكثر بعـد أن أسقطت أنقـرة طائـرة روسيـة في نوفمبر الماضـي، إذ طرحـت فيما بعد إشكالات لإمكانية تحليق الطيران التركي فوق الأراضي السورية، خاصة بعد أن ثبتت روسيا صواريخ S ٤٠٠ في سوريا. ووسط ذلك

خرجت إيـران من مأزق علاقاتها مع الغرب بعد الاتفاق النووي، مما سيفتح لها آفاقا لتقويـة اقتصادها، ووضعها الاستراتيجي. وبالتـوازي مع ذلك اتجهـت تركيا لتعزيز علاقاتهـا الاقتصادية والأمنيـة والعسكرية مع دول الخليـج، كانت من إحدى مظاهرها تشكيـل «مجلـس للشراكة الاستراتيجيـة التركيـة السعودية» في ديسمبر ٢٠١٥م.

وبالنسبـة للخليج العربي، فـإن تطور العلاقات مع تركيا، تعد نقطة توازن مع تنامي النفـوذ الإيراني، غير أن أنقرة تواجه عدة تحديات على هذا المستوى، أهمها أن إيران غير بعيدة عن المسألة الكردية في العـراق أو سوريا، أو حتى داخل تركيا نفسها. وعندما أدخلـت تركيـا جنودهـا إلى الموصل في العـراق أواخـر ٢٠١٥م، واجهتها حكومة بغداد بدعم من إيران، فضلا عن ضغط واشنطن لسحـب تلك القوات، وهو ما يطرح تحديات كبيرة لأنقرة في حالة رغبتهـا في إرسال قواتها إلى سوريـا. إن تركيا تظل مقيدة في أي عمـل عسكري مباشر داخل سوريا، فأمـن الطاقة مرتبط بإيران وروسيا، ثم أن عقيدتها العسكريـة ومنظومتها الدفاعية مرتبطة بحلـف الناتو؛ وليـس من السهـل أن يغامر الجيـش التركي بهذه الخطـوة، خاصة وأنه يخوض حربا حقيقية ضـد «حزب العمال الكردستاني».

وبكلمـة، فإنـه عند النظـر إلى محتـوى الاتفاقيـات العسكرية التركيـة ـ الخليجية، نجد أنها ليسـت من نوع الاتفاقيات التي يمكن إدراجهـا ضمن اتفاقيات الدفاع المشـترك، بل هي آلية لتطوير هذه العلاقـات العسكرية فقط. صحيح أن العلاقـات الخليجية التركية على مستوى التصنيع العسكري تطورت مؤخراً، إلا أن ذلك لا يؤسس لعقيدة عسكرية مشتركـة، رغم أن المناورات العسكرية تساعد على التنسيـق العملياتي لكنها غير كافيـة. وتطرح هذه التطورات تحدي الرفع من مستوى العلاقات الاستراتيجية التركية الخليجية، وإيجاد أرضيـة مشتركة للتعامل مع العديد من القضايـا، سواء في المنطقة العربية أو آسيا الوسطى وشرقها، أو في إفريقيا. ●

أستاذ بمؤسسة البحوث الاستراتيجية الدولية(اوسك) ـ أنقرة

العلاقات العسكرية الخليجية - التركية في ظل علاقات أنقرة الدولية

شهدت العلاقات العسكرية بين تركيا ودول الخليج العربي خاصة قطر والسعودية والكويت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة بدءًا من التعاون في مجال الصناعات الدفاعية مروراً بالتعاون في مجال التدريب وتبادل الخبرات العسكرية وإجراء مناورات عسكرية وانتهاءً بإنشاء قواعد عسكرية تركية على الأراضي الخليجية كما حدث في الحالة القطرية، ولهذا التعاون العسكري المتصاعد بين تركيا والدول الخليجية دوافعه وأسبابه وفي الوقت ذاته تداعياته على علاقات تركيا الخارجية.

د. محمد مجاهد الزيات

سوف نتناول في هذا المقال طبيعة ومستوى العلاقات العسكرية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة في السنوات الأخيرة مع التركيز على العلاقات التركية القطرية التي شهدت تطورات خاصة «إقامة قاعدة عسكرية تركية على الأراضي القطرية» كما يتناول المقال انعكاسات هذا التطور في العلاقات العسكرية التركية الخليجية على ارتباطات تركيا الإقليمية والدولية خاصة عضويتها في الناتو وعلاقاتها مع إسرائيل وإيران وصولاً للإجابة على تساؤل محوري هو هل في ظل هذا الواقع والتحرك التركي يمكن أن تصبح تركيا شريكاً استراتيجيا لدول الخليج، يمكن أن تساهم إيجابياً في حماية ودعم أمن الخليج.

أولاً: طبيعة ومستوى التعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج وأسبابه:

شهدت العلاقات العسكرية بين تركيا وكل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ملامح إيجابية خاصة في العام الأخير وإن كانت طبيعة ومستوى هذه العلاقات تختلف من دولة إلى أخرى كما اتخذت مسارات مختلفة ومتباينة حسب تقديرات كل منها لعائد التعاون العسكري بأبعاده المختلفة بين كل منها وتركيا وقد تراوحت هذه العلاقات ما بين الاتفاق على برامج للتصنيع العسكري المشترك وكذلك تحديث بعض الأسلحة والقيام بمناورات مشتركة.

ومن المفيد في البداية الإشارة إلى التوجه التركي لجذب الاستثمارات الخليجية لدعم قطاعات التصنيع العسكري التركي وطموحات أنقرة بهذا الخصوص حيث أقرت تركيا خطة تتضمن التوقف عن استيراد الأسلحة ضمن برنامج تصنيع عسكري يكفل تحقيق ذلك بحلول عام ٢٠٢٣م، وكانت تركيا تعتمد على استيراد احتياجاتها العسكرية بنسبة ٨٠٪ من الخارج حتى عام ٢٠٠٢م. غير أن تركيا بنهاية عام ٢٠١٥م، نجحت في إنتاج حوالي ٤٥٪ من تلك المعدات التي تستوردها، وبالتوازي مع ذلك بدأت تركيا في تصدير منتجاتها من المعدات العسكرية الدفاعية، حيث صدرت تركيا في عام ٢٠١٥م، معدات بقيمة ١,٣ مليار دولار من إجمالي٤,٣ مليار دولار قيمة منتجات المصانع العسكرية التركية، وذلك بزيادة عن الأعوام السابقة حيث بلغت الصادرات العسكرية التركية في عام ٢٠١٢م، حوالي ١,٢ مليار دولار، وبلغت في عام ٢٠١٣م، حوالي ١,٥ مليار دولار وفي عام ٢٠١٤م، بلغت الصادرات الدفاعية التركية حوالي ١,٨ مليار دولار، وتخطط تركيا لرفع قيمة صادراتها العسكرية لملياري دولار في عام ٢٠١٦ م، وصولاً إلى ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣م.

ومن ثم فإن الاستراتيجية التركية الهادفة إلى تعزيز التعاون العسكري مع الدول الخليجية تهدف بالأساس إلى اختراق سوق السلاح الخليجي وفتح منافذ بيع في تلك الدول أمام منتجاتها من الصناعات الدفاعية، بما ينعكس بالإيجاب على الشركات الصناعية العسكرية من حيث تحقيق الأرباح وزيادة الإنتاج فضلاً

عـن جذب مزيد مـن الاستثمارات ورؤوس الأمـوال سواء التركية أو الخليجيـة للدخول إلى مجـال الصناعـات العسكرية التركية، بمـا يحقق الهدف التركي في تحقيـق الاكتفاء الذاتي من الأسلحة الدفاعيـة ودخـول سوق المنتجـين والمصدرين للأسلحـة. ويظهر ذلـك بوضـوح في دعـوة الرئيس التركـي أردوغان خـلال زيارته للكويـت في ٢٧ أبريـل ٢٠١٥م، لـدول مجلـس التعـاون الخليجي لزيـادة استثماراتها في تركيا واستغلال فرص الاستثمار المتاحة في تركيـا خاصة في مجال الصناعات الدفاعية، فضلاً عن دعوته للكويت إلى الاستثمـار المشترك بين البلدين في مجال الصناعات الدفاعية.

مـن جهة أخـرى تحـاول تركيـا استغـلال قلق بعض الدول الخليجية مـن تداعيات توقيـع الاتفاق النووي بين إيـران والقوى الكبرى ورفع العقوبات الاقتصادية عنها بما سيؤدي إلى تزايد قوة إيـران الاقتصادية بدرجة كبيرة وهـو ما سينعكس بالإيجاب على قـوة إيران الإقليميـة والدولية، بالإضافة إلى زيـادة دعمها سواء المالي أو العسكري للجماعات والميليشيات والأنظمة الموالية لها في سوريـا والعراق ولبنان واليمن، وهو مـا يمثل تهديداً لأمن الخليج وتقليصـاً للنفوذ التركـي في مناطق الصـراع في سوريا والعراق، لبنـاء تحالفات عسكريـة منها كشكل من أشـكال ردع إيران التي تتناقض سياساتهـا مـع سياسة تركيا تجـاه الصـراع في سوريا والعراق، كما تستغل تركيا في الوقت ذاته عضويتها في حلف شمال الأطلسـي والدعم العسكري الذي تحصـل عليه تركيا من الحلف كأحد مداخل تعزيز صورتهـا كداعم عسكري للدول الخليجية في مواجهة التهديدات الإيرانية.

كما تسعـى تركيا للاستفادة من تطابق توجهاتها مع توجهات الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وقطر تجاه أزمـات المنطقة خاصـة في سوريا والعراق والقائمـة على ضرورة رحيل نظام بشار الأسد وتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، لخلق حلـف سياسي وعسكري إقليمـي داعم لها ولمشروعهـا بالمنطقة. ويظهـر ذلك بوضوح في الزيارة الأخـيرة لأردوغان إلى السعودية في ٢٩ ديسمـبر ٢٠١٥م، عندما أعلنـت الدولتان التزامهما بدعم المعارضـة السورية المعتدلـة وتوحيد صفوفها وتبنـي رؤية موحدة لحل الأزمـة السورية، والتنسيق بين الدولتـين لإيجاد حل لأزمات المنطقة وعلى رأسها الأزمـة السورية والعراقية واليمنية، وتكثيف الجهـود المشتركة للقضاء على الإرهاب الـذي يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط.

ومن الضـروري هنا الإشارة إلى اعتمـاد السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم على سياسة «صفـر المشـكلات» وحـل الخلافات مـع دول الجوار ولعـب أدوار الوساطـة لتسويـة النزاعات بين الدول فضلاً عـن قوتها الناعمة الاقتصاديـة والثقافيـة كأداة أساسية لتعزيـز نفوذها بالمنطقة، غـير أن التطـورات التـي تشهدها منطقـة الشـرق الأوسط منذ قيـام الثورات العربية فرضت واقعاً جديـداً لم تعد تصلح سياسة صفـر المشكلات قادرة على التعامل معه خاصة عقب تحول الثورة

السورية لصراع مسلح وانخراط تركيا المباشر في هذا الصراع.

هذه التطورات دفعت تركيا إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية والأدوات التي تستخدمها لتعزيز نفوذها بالمنطقة ويأتي على رأس تلك الأدوات الأداة العسكرية لتحل محل سياسة صفر المشكلات والقوة الناعمة، وهو ما ظهر بوضوح في القاعدة العسكرية التي تعتزم تركيا إنشاءها في قطر، وتواجد القوات التركية في مدينة الموصل العراقية، فضلاً عن اعتزام تركيا إنشاء قاعدة عسكرية في الصومال ستضم مبدئياً حوالي ٢٠٠ جندي تركي لتدريب حوالي ١٠ آلاف و٥٠٠ جندي صومالي. ويمكن القول أيضاً أن تلك التحركات التركية الجديدة تندرج في إطار طموحات أردوغان وحزب العدالة والتنمية في إعادة الأمجاد العثمانية واحتلال مكانة بين القوى الصاعدة على المستوى الدولي.

التعاون العسكري بين السعودية وتركيا:

وقعت كل من السعودية وتركيا في مايو ٢٠١٠م، اتفاق تعاون عسكري في مجالات التدريب والأبحاث العسكرية وفي مايو ٢٠١٣م، وقعت الدولتان اتفاقية للتعاون الصناعي الدفاعي خلال زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى تركيا عندما كان يشغل منصب ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، كما تقوم الشركة التركية «إف إن إس إس» بصيانة وتحديث ناقلات الجند المدرعة «إم١١٣» الأمريكية الصنع والتي تمتلكها السعودية.

وقعت كل من تركيا والسعودية في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م، اتفاقية تعاون في مجال التقنية الصناعية بهدف إقامة المشاريع البحثية والصناعية المشتركة، وفي إطار تعزيز التعاون في المجالات المختلفة والتي يأتي على رأسها المجالات العسكرية ووضع إطار مؤسسي لها أنشأت كل من تركيا والسعودية «مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى» خلال زيارة أردوغان للمملكة في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٥م، في خطوة ستزيد من عمق التعاون العسكري بين الدولتين.

وفي خطوة غير مسبوقة قام رئيس الوزراء التركي أوغلو خلال زيارته للسعودية في بداية شهر فبراير ٢٠١٦م، باصطحاب رئيس أركان الجيش التركي «خلوصي أكار» في الوفد المرافق له في سابقة هي الأولى من نوعها حيث عادة ما يتم اصطحاب وزير الدفاع عصمت يلماز في الزيارات الخارجية وهو ما يجسد عمق التعاون العسكري بين الدولتين، وقد أشار إلى ذلك تصريح أوغلو خلال الزيارة بأن وجود رئيس الأركان ضمن الوفد التركي يأتي بعد اتفاق البلدين خلال زيارة أردوغان الأخيرة للسعودية على تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي بين البلدين وتكثيف التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، مؤكداً على عمق التعاون الأمني والاستخباري بين تركيا والسعودية.

التعاون العسكري الخليجي ـ التركي نقطة بداية تحكمها توجهات أنقرة

التعاون العسكري بين قطر وتركيا، باعتباره أكبر مجالات التعاون العسكري بين تركيا ودولة خليجية:

يعد التعاون العسكري بين قطر وتركيا من أوثق حالات التعاون العسكري التركية الخليجية ويمكن الإشارة إلى أهم محطات التعاون العسكري بين تركيا وقطر على النحو التالي:

يشكل «المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي» الذي أنشأته الدولتان في سبتمبر ٢٠١٤م، لتعزيز العلاقات بين الدولتين في مختلف المجالات بما فيها مجالات التعاون العسكري نقطة ارتكاز استراتيجي في التعاون العسكري بينهما، والذي أعقبه توقيع وزيرا دفاع البلدين اتفاقية للتعاون في المجالات العسكرية الدفاعية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٤م، وذلك خلال زيارة أمير قطر لتركيا، وقد صادق البرلمان التركي على الاتفاقية في ٥ مارس ٢٠١٥م، ودخلت حيز النفاذ الفعلي في يونيو ٢٠١٥م، وقد نصت هذه الاتفاقية على الآتي:

١- تبادل كل من تركيا وقطر نشر قواتهم العسكرية وإقامة قواعد عسكرية على أراضي الدولة الأخرى.

٢- استخدام تركيا للموانئ والمطارات والمنشآت العسكرية القطرية.

٣- انتشار قوات عسكرية تركية برية وجوية وبحرية في قطر على مستوى لواء.

٤- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب فضلاً عن التعاون في مجالات التعليم العسكري والصناعات الدفاعية.

٥- العمل على زيادة القدرة الدفاعية لدولة قطر وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الدولتين.

وقامت القوات القطرية والقوات التركية في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥م، بتدريبات عسكرية باسم «نصر ٢٠١٥» في العاصمة القطرية، وذلك في إطار اتفاقية التعاون العسكري الموقع عليها بين الطرفين في ديسمبر ٢٠١٤م، كما وقعت شركة الصناعات الدفاعية التركية (ASELSAN) مع شركة (ARES) التركية لبناء السفن اتفاقية لتصنيع حوالي ١٧ سفينة لخفر السواحل القطرية لمساعدتها على حماية أمن وسلامة سواحلها، وذلك في أكتوبر ٢٠١٥م، وتعد هذه الاتفاقية ضمن اتفاق وقعته تركيا مع وزارة الداخلية القطرية في عام ٢٠١٤م، لتصنيع ١٧ سفينة لحماية السواحل القطرية، وقيام الجانب التركي بتدريب وتأهيل ٢٧٥ عنصر من عناصر خفر السواحل القطرية، وتزويد قطر بكافة أنواع الدعم اللوجستي في هذا المجال، كما وقعت الدولتان في

تركيا توجه لجذب الاستثمارات الخليجية لدعم طموحاتها في التصنيع العسكري وتخطط لوقف استيراد الأسلحة عام ٢٠٢٣

٢ ديسمبر ٢٠١٥م، خلال زيارة أردوغان لقطر اتفاقية للتعاون العسكري في مجال التدريب والإعداد، وأخرى في مجال تبادل الخبرات العسكرية وتكثيف الاجتماعات العسكرية بين الطرفين بشكل دوري.

أعلنت تركيا في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م، إنشاء قاعدة عسكرية متعددة الأغراض في قطر في إطار اتفاقية التعاون العسكري الموقعة بين الدولتين في ديسمبر ٢٠١٤م، ومن المقرر أن تضم القاعدة العسكرية التركية ثلاثة آلاف جندي من القوات البرية وقوات تابعة لسلاح الجو والبحرية التركيين فضلاً عن عدد من القوات الخاصة والمدربين العسكريين الأتراك، وهذه القاعدة العسكرية ستتيح للجيش التركي فرصة للتدريب في الصحراء، وإتاحة الفرصة للقوات البحرية التركية بإنجاز عمليات مكافحة القرصنة وعمليات أخرى في الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر العرب، فضلاً عن أن تلك القاعدة أعادت البحرية التركية إلى المحيط الهندي للمرة الأولى منذ خمسينات القرن السادس عشر عقب هزيمة العثمانيون على يد الإمبراطورية البرتغالية حينما حاولوا فرض سيطرتهم على تلك المنطقة.

التعاون العسكري بين الكويت وتركيا:

وقعت كل من تركيا والكويت اتفاق تعاون عسكري في عام ٢٠٠٩ م، بهدف وضع إطار قانوني لتوسيع التعاون بين الجيشين التركي والكويتي، ونصت الاتفاقية على التنسيق المشترك في مجال التدريب العسكري وتبادل الخبرات وإجراء المناورات العسكرية المشتركة، فضلاً عن تعزيز التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، وفي أبريل عام ٢٠١٤م، وقعت الدولتان اتفاقية في مجال التدريب العسكري خلال زيارة الرئيس التركي السابق عبد الله جول للكويت، وفي ١٨ أكتوبر ٢٠١٥م، قام وفد من الحرس الوطني الكويتي بزيارة إلى أنقرة لبحث التعاون العسكري والأمني مع قوات الدرك التركية، وتفعيل اتفاقية التعاون العسكري الموقعة بين الدولتين في عام ٢٠٠٩م.

ثانياً: الارتباطات التركية الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على التوجه التركي للتعاون العسكري مع دول الخليج:

تسعى تركيا منذ بدأت خلافاتها مع إيران بسبب الأزمة السورية إلى إبقاء حد أدنى من التواصل السياسي مع إيران وعدم تصعيد الأمور لدرجة الدخول في مواجهة عسكرية معها مع الحرص على ألا تمتد الخلافات بين الدولتين إلى التأثير بالسلب على علاقاتهم الاقتصادية، ومن هذا المنطلق فمن المستبعد أن يؤثر التعاون العسكري التركي الخليجي بالسلب على العلاقات القائمة بين إيران وتركيا خاصة الاقتصادية، حيث تعتمد تركيا بشكل كبير على الغاز الإيراني فإيران هي ثاني مورد للغاز لتركيا بحوالي عشرة مليارات متر مكعب سنوياً، فضلاً عن القيد الداخلي على السياسة التركية تجاه إيران والمتمثل في وجود أقلية علوية في تركيا تتراوح بين ١٠-١٥٪ من سكان تركيا هذا القيد قد يحول دون دخول تركيا في صدام مباشر مع إيران.

بالإضافة لما سبق، يوجد حرص تركي على الحصول على نصيب من السوق الإيرانية عقب رفع العقوبات عنها لإنعاش الاقتصاد التركي الذي يعاني من حالة ركود وتباطؤ في النمو في السنوات الأخيرة، وذلك عن طريق تدفق الاستثمارات والصادرات التركية إلى إيران لاستغلال السوق الإيرانية الكبيرة سواء في حجم المشروعات المتاحة أو القوة الشرائية للإيرانيين ورفع حجم التبادل التجاري مع إيران وهو ما انعكس في تفعيل معاهدة تركيا-إيران التجارية بعد إزالة العقوبات في يناير ٢٠١٥م، فضلاً عن زيادة النشاط السياحي مع إيران واستقبال مزيد من السياح الإيرانيين وهو ما انعكس في إعلان تركيا مباشرة عقب رفع العقوبات بدء الرحلات الجوية المباشرة بين مدينتي طهران و «بودروم» عاصمة السياحة في تركيا.

تزامن توثق العلاقات العسكرية التركية الخليجية مع إتمام تركيا لعملية المصالحة مع إسرائيل وإعادة تطبيع العلاقات بين الدولتين، حيث وقعت كل من تركيا وإسرائيل في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م، بجنيف اتفاقاً مبدئياً لتطبيع العلاقات بينهما، عقب مفاوضات ثنائية ضمت رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية «يوسي كوهين» والمبعوث الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية للاتصالات مع تركيا «يوسف تشيخنوفر» ونائب وزير الخارجية التركي «فريدون أوغلو» لبحث سبل إعادة العلاقات بشكل كامل بين الدولتين عقب تدهورها منذ الاعتداء الإسرائيلي على سفينة المساعدات التركية «مافي مرمرة» التي كانت متجهة لقطاع غزة في مايو ٢٠١٠ م، مما أسفر عن مقتل حوالي ٩ أتراك.

يعكس ذلك إقدام تركيا على بناء تطوير علاقاتها الإقليمية في إطار مواجهة التحالف الذي تتزعمه روسيا ويضم سوريا

والعراق وإيران والذي بات مهدداً أساسياً للأمن القومي التركي والخليجي، ومن ثم فإن التعاون العسكري المكثف بين تركيا ودول الخليج العربي والمصالحة التركية الإسرائيلية يندرج في إطار إعادة صياغة وتموضع السياسة الخارجية التركية لمواجهة تهديدات أمنها القومي في سوريا والعراق.

ومن المهم الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد عاد لفتح ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي باستئناف المفاوضات بين تركيا والاتحاد بشأن الفصل ١٧ المتعلق بالسياسة الاقتصادية والنقدية، ويأتي ذلك ضمن اتفاق أوسع متعلق بالتعاون بين الاتحاد وتركيا حول منع تدفق المهاجرين نحو أوروبا، وفي هذا الإطار فبجانب استغلال تركيا أزمة اللاجئين لدفع مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوروبي تسعى تركيا لإعادة نفوذها الإقليمي وتوثيق علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية التي تدهورت في السنوات الأخيرة نتيجة لسياساتها الداعمة لتيار الإسلام السياسي وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية وموقفها من الجماعات المتطرفة في سوريا كأحد العوامل الدافعة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي بإعادة طرح نفسها كحلقة وصل وبوابة بين أوروبا والعالم الإسلامي، وتعد البوابة الخليجية هي الطريق الأمثل لتركيا لتحقيق هذا الهدف مستفيدة من الثقل السياسي والديني للسعودية بالمنطقة العربية ونفوذها لدى العديد من الدول الإسلامية.

رغم أن الخلافات التركية الأمريكية التي لاتزال قائمة بسبب تباين الرؤى حول الموقف من الأزمة السورية وقوى المعارضة التي يجب تقديم الدعم لها وكذلك الخلاف بشأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية في حين ترفض الولايات المتحدة اعتباره منظمة إرهابية وقدمت دعماً له ضد تنظيم داعش، فضلاً عن الضغوط الأمريكية على أنقرة لضبط حدودها للحيلولة دون تدفق مزيد من المتطرفين على الأراضي السورية، إلا أن الخطوات التركية لتوثيق تعاونها العسكري مع الدول الخليجية لا تلقى اعتراضاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن تلك الخطوات تندرج في إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط والقائمة على نقل مهمة حفظ الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط لقوى إقليمية وإحداث نوع من التوازن الإقليمي بين القوى الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط كتركيا وإيران والسعودية ومصر لحفظ التوازن والاستقرار بالمنطقة، وذلك مع اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تركيز جهودها باتجاه الشرق الأقصى ومنطقة المحيط الهادئ لمواجهة الصعود الصيني.

هكذا نرى أن التوجه التركي لتطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي إنما يستهدف تحقيق عدد من المصالح الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها أنقرة، فلا شك أن السعي التركي لإقامة صناعة عسكرية متطورة وإن كان يستهدف استكمال عناصر القوة الشاملة للدولة التركية إلا أنه يستهدف أيضاً استعداد تركيا لأي تحركات إيرانية مضادة في الدوائر ذات الأهمية بالنسبة للأمن القومي التركي. وقد أدركت تركيا بوضوح أهمية دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وقد تجاوبت دول مجلس التعاون الخليجي مع التوجه التركي سواء من خلال التنسيق والتعاون العسكري أو الدخول في استثمارات تصنيع عسكري مشترك، وذلك لكسب الموقف التركي في مواجهة التحركات الإيرانية من خلال توفير مصالح مشتركة تسمح مستقبلاً لتطور أكثر إيجابية للموقف التركي، إلا أنه وبرغم تقارب الموقف الخليجي من الموقف التركي خاصة في الأزمة السورية والعراقية إلا أن لتركيا مواقف تلتزم بسقف واضح هو عدم المواجهة المباشرة مع إيران وتكشف متابعة العلاقات الإيرانية التركية عن ذلك بوضوح، فهي تسعى لتثبيت نفوذها الإقليمي ولكن دون الدخول في مواجهات مباشرة مع إيران باستثناء بعض المواقف الإعلامية ولا تزال دوائر في الدولة التركية ترى أن السياسة التركية تجاه إيران يجب ان تتسم بالتوازن ارتباطاً بالمصالح الاقتصادية المتزايدة بين البلدين. كما أن الحرص التركي لإعادة العلاقات مع إسرائيل والتعاون العسكري بين البلدين يمكن أن يترك آثاراً وتداعيات سلبية على بعض الدول الخليجية التي لا يتصور أن تشارك في برامج تصنيع عسكرية أو تعاون عسكري مفتوح تشارك فيه إسرائيل.

أسست تركيا قاعدة في قطر بها ثلاثة آلاف جندي تفيد أنقرة في التدريب

وبصفة عامة فإن مجمل ما سبق يؤكد صعوبة أن تكون تركيا شريكاً استراتيجياً لدول مجلس التعاون الخليجي لتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث تبقى الأجندة التركية متباينة مع استراتيجيات تلك الدول، ويبقى التعاون العسكري بين الطرفين نقطة بداية محكوم تطورها بطبيعة الموقف التركي تجاه تحركات القوى الإقليمية الأخرى التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة خاصة إيران، وإذا ما كانت القيادة التركية ستولي أهمية أكبر لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بعلاقاتها ومصالحها مع إيران.

مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

التحالف السعودي-التركي في سوريا: من التنسيق العسكري إلى التعاون الاستراتيجي

الروس يسعون لتجربة في سوريا ضد المعارضة كتجربتهم في غروزني الشيشانية، ومواصلة ضرباتهم في سوريا لفرض أجندتهم في جنيف٣ والإيتاء ببديل عن المعارضة، لكن المعارضة خذلتهم بعدما ذهبت إلى جنيف٣ رغم أنها تعرف أن مصيره الفشل، بل فشله أكبر من فشل جنيف٢، لكن ذهبت بضمانات غربية لم تتحقق، قد تكون الولايات المتحدة تريد توريط روسيا ووضعها في زاوية حرجة، ومعروف عن واشنطن قدرتها على نصب الفخاخ لفرائسها ومن ثم الانقضاض وليس شرطا بالقوة الخشنة، بل هناك استراتيجية جديدة تطبقها واشنطن تسمى بالقوة الناعمة.

د.عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

الانتقال لمرحلة مقبلة بعد فشل جنيف٣ لأن الضمانات لم تتحقق بسبب مواصلة روسيا ضرباتها في سوريا ضد المعارضة دعما للنظام، ما جعل موسكو تتبجح بأنه لولا التدخل الروسي لما استطاع النظام السوري أن يصمد، وجعلت موسكو الغرب الذي أعطى ضماناته للمعارضة بلا مصداقية، واستمر القصف الروسي، فيما كانت المفاوضات جارية في جنيف٣، وفي الوقت نفسه لم يتم إطلاق سراح الأطفال المعتقلين، وتنفيذ كل ما يسمى بالقضايا الإنسانية وفقا للقرار الأممي ٢٢٥٤.

وجدت السعودية فرصتها بعد إلقاء مجلس الأمن الذي عقد في نيويورك في ٥ فبراير ٢٠١٦ م، باللوم على النظام السوري وروسيا في إفشال جنيف ٣، وتم تأجيل الاجتماع إلى ٢٥ فبراير ولكن بشروط ثلاثة حددها المندوب الفرنسي لاستئناف المحادثات، هي احترام القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، والسعي لإنشاء حكومة انتقالية في سوريا.

عندها أعلنت السعودية استعدادها لإرسال قوات برية لمكافحة تنظيم داعش في سوريا، ما جعل البنتاغون يجد فرصته في القبول بتلك المبادرة التي كان يبحث عنها، وأوضح إثر تلك المبادرة وزير الدفاع اشتون كارتر أنه يعتزم مناقشة تفاصيل الخطة العسكرية والدور الجديد للقوات البرية السعودية في مكافحة داعش خلال اجتماعه مع نظيره الأمير محمد بن سلمان في بروكسل مع وزراء دفاع ٢٤ دولة لتسريع جهود مكافحة داعش، خصوصا بعدما وجدت السعودية أن خطة دي مستورا غير قابلة للتطبيق عبر وثيقة مسربة تكشف خطة لإنشاء فريق استخباراتي يراقب وقف النار في سوريا.

بالطبع السعودية لن تتدخل في سوريا إلا في إطار توفر إرادة دولية وضمن منظومة عسكرية كبيرة، واكتفى مسؤول تركي التعليق على إمكانية تحرك سعودي من الأراضي التركية، بل اكتفى بأن هناك تعاون وثيق بين الجانبين السعودي والتركي من أجل مصلحة الشعب السوري، وفي الوقت نفسه أكد المسؤول التركي على أن الحشود التركية على الحدود السورية التي يتحدث عنها الروس هي حشود دفاعية، وطبعا التدخل هو لحماية المعارضة ومحاربة داعش والمليشيات الشيعية، وبعد دخول ٤٠ ألف مقاتل من مليشيات الحرس الثوري الإيراني إلى سوريا، واتهام بريطانيا لروسيا بأنها تنوي إقامة دويلة علوية كما قال وزير خارجية بريطانيا هاموند وهو ما وصفته

السعودية لن تتدخل في سوريا إلا بتوفر إرادة دولية وضمن منظومة عسكرية وتعاون وثيق مع تركيا لمصلحة سوريا

روسيـا على لسان لوكيانوف نائب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي بأنه حماقة.

٣٥٠ غـارة روسيـة على حلب لمحاصرة المعارضـة السورية في الريـف الشمالي وقـوات النظام وحلفائه وهـو أكبر إنجاز يحققه النظـام السـوري منذ عـام ٢٠١٢م، مـن أجل فـك الحصار عن قريتـي نبل والزهـراء الشيعيتين حتى ينضـم إلى صفوف النظام نحـو خمسة آلاف مقاتل ومعظمهم من المدربين على يد حزب الله حتى يتمكن النظام السوري من محاصرة حلب بالكامل حتى تبقى منفذا وحيدا إلى تركيا وهو معبر باب الهوى.

هناك قلق سعـودي - تركي من قيام مليشيـات شيعية وكردية في العـراق وسوريـا بحجـة تطهير الموصـل والرقة وقتـال داعش في أراضـي السنـة والتركمـان مـن إبعادهم عن قراهـم القريبة مـن الحـدود التركيـة أي ممارسة تطهـير عرقي لتأكيـد النقاء العنصـري للدولـة الكرديـة المنشـودة في البلديـن وهـو ما جعل السعودية ترفض توجيه دعوة لفصائل أكـراد سوريا إضافة إلى فصائـل أخرى لحضـور مؤتمر الرياض للمعارضـة السورية التي تمكنـت من تشكيل وفد تفاوضي موحد وهيئة عليا للإشراف على المفاوضـات أثبتت السعودية قدرتها علـى قيادة المرحلة المقبلة في سوريا وجاهزية المعارضة لاستلام الحكم عكس ما تروج له إيران وروسيا بـترك بشار الأسد فراغ سياسي يجعل داعش والجهاديين يملؤون هذا الفراغ.

فيمـا نجد النظـام السوري وعلى لسان وزيـر خارجيته وليد المعلـم يحذر السعوديـة بلهجة المنتصر، عندما قـال لا أحد يفكر في الاعتـداء على سوريا أو انتهاك سيادتنا لأننا سنعيد من يعتدي في صناديق خشبيـة كائنا من يكون، وهذه مشكلة النظام السوري الـذي لم يتمكن مـن المصالحة مع شعبه، وجعل مـن سوريا أرضا مستباحـة، بل حتـى قراءته في التعويـل على النظامـين الإيراني والروسي خاطئة قد يكـون راهن على الولايات المتحدة التي تراوغ النظام الروسـي وفق تكتيكات أدركتهـا السعودية وهي تلعب على نفس تلك التكتيكات.

أصبحت سوريا تحت الوصاية الدولية، ولم يعد النظام يمتلك شرعية بعدما قتل من شعبه أكثر من ٤٠٠ ألف وشرد أكثر من ١٠ ملايـين سوري، وأكـثر من ٥ ملايين مدني تحـت الحصار في ١٨ بقعـة، والإحصائيات متفاوتة، وأصبـح النظام السوري بيد إيران وروسيـا، بعدمـا كان يمكن إسقاطه وقت الأزمـة الأوكرانية، لكن لم يحـدث بسبب ممانعة أوباما من منـح المعارضة القوة اللازمة لإسقـاط النظام كمـا ذكرت وفق تكتيـكات أميركية لجذب الدب الروسـي إلى سوريـا بدلا مـن مقاتلته في حديقته المجـاورة الذي يصبح صاحب حـق بينما في سوريا معتدي، خشية أن يحل محلها جماعـات متشددة، وهـو ما تنبهت له السعوديـة، وحاولت تنظيم صفوف المعارضة في الرياض، التي أصبحت جاهزة لتسلم الحكم بعد إسقاط نظام الأسد.

كـيري وزير الخارجية الأمريكي يعـول على نجاح مساعيه في وقف الحـرب في سوريا على غرار نجاحه عام ٢٠١٣م، في تحقيق توازن في التعامل مع روسيا عندما تمكن من التوصل إلى اتفاق مع روسيا لتفكيـك الجزء الأكبر من الأسلحـة الكيماوية التي بحوزة

دمشق في الوقت كان يوجه لروسيا اتهامات بالتغطية على جرائم حرب سوريا مع ذلك نجح في اعتراف سوريا بأنها تمتلك أسلحة كيماوية والتخلص من معظمها.

ينظر الروس إلى الإجراءات الأمريكية بخصوص قضية ماغنتيسكي باعتبارها إهانة، فهل ينجح كيري في تحقيق توازن جديد في التعامل مع روسيا بوقف المذابح التي عاونت روسيا على وقوعها داخل سوريا؟، وهل تقبل روسيا بمعادلة جديدة تشترك فيها قوات إسلامية تشارك فيها السعودية ودول أخرى للمشاركة من أجل القضاء على داعش.

مصادر إقليمية وعالمية تحذر من نتائج التحالف السعودي ـ التركي على كثير من الملفات الإقليمية والدولية، كما تعتبر هذه المصادر أن هناك تحول سعودي بعد عاصفة الحزم بعدما كانت تبتعد عن دعم الجماعات المناهضة للأسد، وتمتنع عن تمويلها، بسبب أن مجموعات كثيرة منها كانت تتبع جماعة الإخوان المسلمين من جهة، وحتى لا تغضب الولايات المتحدة.

التقارب الجديد يثير حفيظة واشنطن وموسكو وحتى دول إقليمية لم تقرر حتى الآن إسقاط نظام الأسد، بينما ترى السعودية أن التحالف مع تركيا يعكس مدى الحاجة الملحة بعد نفاذ الصبر تجاه سياسة أوباما المترددة، وترى أن أوباما تخلى عن التزاماته تجاه المنطقة، وبدأ يركز في التقارب مع إيران وهي الورقة التي يلعب بها بوتين، ويفتقد لاستراتيجية متماسكة لإنهاء نظام الأسد الذي يسحق المعارضة لصالح الجماعات الجهادية المتشددة.

تخطت السعودية مرحلة ما بعد الإخوان، وبدأت مرحلة الضامن والوسيط، ومسك العصا من النصف بين مصر وتركيا، وهي مقاربة جديدة تتطلبها المرحلة، لكنها لا تزال ترفض التعامل مع الإخوان الجهاديين، مما يسمح لها التعامل مع بقية الإخوان غير الجهاديين خصوصا في سوريا شرط التخلي عن مشروعهم الخاص والانضواء تحت مشروع الدولة الوطنية، كما حدث في الأردن التي انفصلت عن الجماعة الأم.

خاصة أن السعودية تستثمر قلق تركيا من دعم واشنطن لأكراد سوريا والتي نددت على لسان رجب أردوغان بشدة بدعم أمريكا العسكري لأكراد سوريا الذين تعتبرهم إرهابيين، مؤكدا أن سياسة واشنطن حولت المنطقة إلى بركة دماء، وأكد أردوغان لأمريكا بأنها لا تستطيع إجبار تركيا على الاعتراف بحزب الاتحاد الديمقراطي أو وحدات حماية الشعب الكردية وتعتبرهما تركيا مثل داعش وهو على صلة وثيقة بحزب العمال الكردستاني الذي يخوض تمردا داميا في تركيا منذ ١٩٨٤م، بل تعتبره أكثر خطرا على الأمن التركي.

استثمرت السعودية هذا الخلاف بين تركيا وواشنطن، وأبدت استعدادها للدخول في سوريا عبر شمالها لمواجهة تنظيم داعش بريا وحتى جويا من المطارات التركية كشريك أساسي ضمن حلف إقليمي بقيادة أميركية لتحل الأزمة من عدة أوجه، هي بذلك تقنع أمريكا بأنها تقوم بمحاربة داعش بدلا من الأكراد الذين ترى فيهم واشنطن لديهم القدرة على محاربة داعش، وفي الوقت نفسه تتخلى تركيا عن دعم الإخوان بعيدا عن الائتلاف السوري تحت قيادة السعودية، حتى يسير التحالف السعودي التركي على نفس المنوال لصالح المعارضة السورية وإحداث التوازن بهدف التقاسم للنفوذ في أي حل سياسي مستقبلي.

أمريكا ورطت روسيا في سوريا وفقاً لمهارات واشنطن في نصب الفخاخ

السعودية وتركيا يدركان أن موسكو وواشنطن لن يقضيا على الإرهاب، بل وضعوا نهاية له في المنطقة بعد عقد من الزمن، وتدرك السعودية أن التدخل بيد أميركا التي تقيم علاقة مع إيران لأنها تدرك بأن هذا التدخل الذي تصر عليه السعودية وتركيا يجلب حساسية الوضع الإقليمي الطائفي والدولي التنافسي وخاصة بعد التدخل الروسي.

النزاع يتصل بإعادة تركيب سوريا ما بعد الأسد، خصوصا بعدما أكد مندوب روسيا الدائم في جنيف أن الأكراد مواطنون يحق لهم المشاركة في رسم مصير سوريا، بينما السعودية رعت ائتلاف وطني يضم جميع الأطياف في الرياض دون أن تستثني أحدا من المكونات السورية، ما جعل موسكو تتجاهل بيان جنيف وتتحدث عن إصلاحات لا انتقال سياسي.

السعودية دخلت مرحلة تحالفات جديدة مع الدولتين مصر وتركيا، فهي ترسخ تحالف سعودي مصري سياسيا وعسكريا عبر تشكيل القوة العسكرية العربية بدعم دولة الإمارات، في المقابل تسعى السعودية تشكيل تحالف إسلامي بالتحالف مع تركيا والباكستان تحضر لاتفاق استراتيجي عسكري غير مسبوق تجاوز سيناريو التحضير والإرادة السياسية، ويلتقيان هذان التحالفان في تحالف مشترك.

التحالف السعودي التركي دخل مرحلة جدية في سوريا، يتضح هذا من تصريح أردوغان عندما قال اتفقنا مع السعودية وقطر على ضرورة إنشاء منطقة عازلة في سوريا، بالطبع لا تريد السعودية وتركيا إحراج الولايات المتحدة مع إيران بعدما وقعت الاتفاقية النووية، لكنها تراها بأنها على حساب مصالحها وتسمح لإيران بالتمدد.

لذلك اكتفى أردوغان بأن إنشاء المنطقة العازلة تم بالتفاهم

السعودية وتركيا يدركان أن موسكو وواشنطن لن يقضيا على الإرهاب
وواشنطن تراعي مطالب إيران في صراع منطقة الشرق الأوسط

مع السعودية وقطر، وذكر أن الاتفاق لم يتم مناقشته مع واشنطن، بل اكتفى بقوله أن واشنطن وقعت اتفاقية مع تركيا تنص على تسليح وتدريب المعارضة، بل بدأ أردوغان يحذر أوربا من نفاد صبرها ويهدد بإغراق أوربا بالمهاجرين، أي أنه بدأ اللعب بورقة اللاجئين السوريين، واعتبر أن القصف الروسي- السوري المدعوم من إيران يمارس تطهيرًا عرقيًا.

هذه التحركات أربكت وأقلقت إيران ووكلاءها في المنطقة، وخصوصا نظام الأسد الذي أتى في سياق رد وزير الخارجية وليد المعلم في مؤتمر صحفي مشترك في دمشق مع نظيره الأرمني حيث وصف القيادة التركية بالسفاحين الجدد.

تزامن هذا الرد مع تأكيد مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان الذي أتى على هامش اجتماع ٤٢ لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الكويت، قال بأن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي فقط، معتبرا أن إقامة منطقة عازلة وحظر للطيران تكرار للأخطاء السابقة.

المعطيات الجديدة فرضت على السعودية إدارة ملف الإخوان الذي قسم دول المنطقة، فأبلغت السعودية لأردوغان أنها تدعم السيسي كرئيس، ومن جانبها طلبت من السيسي أن تعيد المحكمة المصرية النظر في قرارها حول اعتبار حركة حماس حركة إرهابية، واتجهت إلى ضبط العلاقة ما بين قطر ودولة الإمارات من أجل الحفاظ على تماسك دول الخليج وتنسيق مواقفها تجاه العديد من التحديات والملفات الإقليمية والأمنية لتوحيد الموقف الخليجي خصوصا بعدما أعلنت دولة الإمارات عن عزمها المشاركة بقوات برية ما يعني أن هناك بوادر تخطي المرحلة السابقة وتشكيل مرحلة جديدة بتشكيل مجلس تعاون استراتيجي ما بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا.

التفاهمات التي قادتها السعودية ساهمت في إعادة توازنات جديدة بالمشهد الإقليمي، وأصبحت العلاقات تنمو مع تركيا حول المسارين السوري والعراقي، مثلما رسخت السعودية علاقتها مع دولة مصر وانتقلت من التنسيق العسكري إلى التعاون الاستراتيجي.

بذلك تكون السعودية تجاوزت عقدة ملف الإخوان، وحققت تحالفات مع جميع الأطراف المتصارعة بعيدا عن الاصطفاف مع طرف ضد طرف، لإعادة ترتيب أوراق المنطقة، التي ضربتها الفوضى على حدود السعودية حتى أصبحت محاطة بحزام من نار.

كان لزاما على السعودية أن تبادر إلى إطفاء هذه النيران عبر تشكيل تحالفات متعددة، خصوصا بعد انسحاب أمريكا من المنطقة، ولعبها على وتر التوازنات ما بين المذهبين، من أجل تحقيق توازن استراتيجي، بعدما ساهمت هذه الإستراتيجية في تقسيم المنطقة بل وفي تفتيتها، فقط من أجل تحقيق اتفاقية نووية تاريخية مع إيران، حتى ولو تم تدمير المنطقة.

تستفيد السعودية من ورقة الصراع بين روسيا والغرب في صياغة استراتيجيتها بعد استثمار الغرب ممارسة تعزيز حضور الحلف شرق أوربا عبر نشر واشنطن معدات ثقيلة، ردا على تحركات موسكو، فيما اعتبرت روسيا تلك التحركات تهديدا لأمنها وللاستقرار الاستراتيجي في المنطقة، وافق الوزراء الذين اجتمعوا في بروكسل على تعزيز تواجد الحلف المتقدم في الجبهة الشرقية.

الاستراتيجية الجديدة تكمل الجهود المبذولة منذ ١٨ شهرا لتمتين قدرة الردع لقوات الحلف ردا على ضم روسيا للقرم في مارس ٢٠١٤م، وهجوم الانفصاليين الموالين لموسكو في شرق أوكرانيا، في هذا السياق ستعزز قوات متعددة الجنسيات طمأنة الدول الحليفة في شرق أوربا منذ ربيع ٢٠١٤م، على غرار إقامة مراكز لوجستية ونشر معدات و مقاتلات في دول البلطيق أو نشر مزيد من البوارج في بحر البلطيق أو البحر الأسود وفق ما أوضحه الأمين العام ستولتنبرغ، وستضاعف واشنطن نفقاتها العسكرية أربع مرات حتى سقف ٣,٤ مليارات دولار، لتعزيز الوجود الأمريكي في أوربا، وذلك عبر نشر معدات قتالية ثقيلة تشمل دبابات وقاذفات صواريخ تلائم فرقة أميركية من ١٥ ألفا إلى عشرين ألف عنصر، فيما تعتبر موسكو أن الانتشار الدائم لقوات مقاتلة للحلف عند حدودها منافيا للشرعية التي وقعت بين الحلف وروسيا عام ١٩٩٧م.

التدخل السعودي أصبح أمرا واقعا بعدما حصد السوريون ما زرعه العالم البائس، ولزيادة محاصرة إيران، ويقود إلى توقف التعاون التركي الإيراني، وتعويض تركيا عبر مفاوضات الربط الكهربائي الخليجي مع السوق الأوربية عبر تركيا، لكن نشر

روسيا قطع بحرية في البحر المتوسط هي رسالة لتركيا ، لكن اتجهت الولايات المتحدة لتطمين تركيا إلى تحويل مطار رميلان في ريف الحسكة مهبطا للطائرات الأمريكية في مقابل مطار حميميم في ريف اللاذقية التي تتخذ منه موسكو قاعدة عسكرية جوية ،أي تحولت الأراضي السورية إلى ساحة للصراعات العسكرية، وعرض عضلات الدول الكبرى، بل اتجه الناتو إلى نشر طائرات الإنذار المبكر أواكس لتطمين تركيا، خصوصا بعد ظهور بوادر حرب إلكترونية بين موسكو وأنقرة، بل لوحت واشنطن بالخيار العسكري في سوريا ، وأعلنت عن وقوفها مع أنقرة ضد العمال الكردستاني، ما جعل موسكو تصرح بأن التهديدات الأمريكية تحمل طابعا هداما ، بل فتح الاتحاد الأوربي فصلا جديدا في مفاوضات ضم تركيا خصوصا إذا تحركت تركيا ضد تنظيم داعش على حدودها.

إعلان السعودية التدخل البري والجوي في سوريا لضرب داعش أربك الخطط الروسية والإيرانية، خصوصا أن مع تأكيد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بأن تدخل الجيش الروسي لن يساعد الأسد على البقاء في السلطة، وأضاف لصحيفة سود دويتشيه تسايتونغ الألمانية لن يكون هناك بشار الأسد في المستقبل، وأكد أيضا تصريح متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، «إن الأسد واهم إذا كان يعتقد أن هناك حلا عسكريا للحرب في سوريا» في إشارة إلى السيناريوهات الثلاثة التي اقترحتها روسيا إما توصل الأطراف إلى حل وسط خلال المفاوضات في جنيف، أو اندلاع حرب كبرى بمشاركة عدد من الدول كفزاعة تهدد بها الدول الغربية التي ترفض الدخول في أي حرب شاملة بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما اكتفى الغرب ببيان شجب بعدما احتلت روسيا شبه جزيرة القرم.

واستباقا للتدخل البري السعودي سارعت روسيا إلى تسخين جبهة الرقة بالتزامن مع معارك حلب، لكن الطائرات السعودية تنطلق من المطارات التركية من أجل محاربة داعش بجانب حصول المعارضة على كميات جيدة من صواريخ غراد من داعميهم لمساعدتهم على التصدي لهجوم تنفذه الحكومة السورية في حلب بدعم من روسيا.

القصف التركي لمواقع القوات الكردية السورية وعزم روسي على استئناف الغارات يلقيان بظلال الشك حول إمكانية إعادة إطلاق مفاوضات السلام، بينما جددت موسكو تحذيرها من أي عملية برية في سوريا ستؤدي إلى حرب عالمية، في نفس الوقت حذر وزير الخارجية الأميركي كيري من أن انهيار خطة السلام سيدفع المزيد من القوى الخارجية للانضمام للصراع وكأنه يؤكد ما صرحت به السعودية أنها أرسلت طائرات إلى قاعدة إنجيرليك التركية ضد تنظيم الدولة الإسلامية بعدما رفض أوباما إرسال قوات برية إلى سوريا ما يعني أن أمريكا تقبل بقوات برية سعودية وإماراتية لمساعدة قوات المعارضة السورية المسلحة من أجل استعادة الرقة معقل الدولة الإسلامية، وكذلك أبدت الدوحة استعدادها للتدخل البري إلى جانب الرياض وأبو ظبي إذا طلبت منها السعودية، لكن السعودية شددت على أن الخطوة تهدف لنشر قوات خاصة سعودية في سوريا تعتمد على قرار يتخذه التحالف الذي يقاتل تنظيم الدولة الإسلامية.

في غضون ذلك تستضيف السعودية مناورات عسكرية وصفها الإعلام بأنها الأكبر في المنطقة، بمشاركة ٢٠ دولة عربية وإسلامية لتوجيه رسالة واضحة عن استعداد تلك القوات للحفاظ على أمن المنطقة، ما يعني أن هناك تحول كبير جدا سيحدث في المنطقة تقوده السعودية، أي أن المعادلة السعودية التركية غيرت المعادلة الروسية بل وضعت بوتين في زاوية حرجة.

التحالف السعودي ـ التركي يثير حفيظة واشنطن وموسكو .. والرياض تعتبره رداً على أوباما

وتأتي تلك المناورات التي تسمى رعد الشمال التي تشارك فيها قوات جوية وبرية وبحرية ، بمشاركة دول مجلس التعاون بكافة دوله إضافة إلى مصر وباكستان والمغرب وماليزيا والأردن ودول أخرى مثل السنغال وتشاد وتونس، بذلك تثبت السعودية جديتها في الاستعداد للتدخل عسكريا في بؤر التوتر في المنطقة التي باتت تشكل خطرا على أمنها وأمن الخليج وعلى هذا الأساس لا تستثني تدخلات السعودية بريا لمحاربة الإرهاب مدعومة بالتحالف الإسلامي العراق نفسه إضافة إلى سوريا حيث أن الطائرات السعودية تشارك قوات التحالف لضرب داعش في العراق.

يبدو أن أمريكا مع بداية الربيع العربي أوحت للعالم بأنها تنسحب من الشرق الأوسط نحو آسيا لمحاصرة الصين، واعتقد أن أمريكا نجحت في تضليل العالم، فقط من أجل أنها ترفض أن تتحمل المزيد من تكاليف حماية منطقة الشرق الأوسط وحتى أوربا خصوصا بعد الأزمة المالية التي ضربت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨م، فهي تريد أن تتحمل الدول الإقليمية مسؤولية أمنها بالتعاون مع واشنطن، لكن انسحابها من الشرق الأوسط تضليل، شجع روسيا على ملء الفراغ الذي تترك أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، ما يعني أن حسابات موسكو كانت خاطئة، بل أصبحت لقمة سائغة للصيادين الأمريكيين الماهرين، الذين وجدوا في الدب الروسي بعدما كان ثقيل الحركة والإيقاع تحول إلى ممارسة طريقة الكاوبوي السريعة التي كانت تتصف بها أمريكا عندما احتلت العراق وأفغانستان، فكان تحرك روسيا السريع

السعودية تخطت مرحلة ما بعد الإخوان وبدأت في مرحلة الضامن بين مصر وتركيا وفق مقاربة تتطلبها المرحلة الحالية

في جورجيا وأوكرانيا ثم أخيرا في سوريا، بينما تحول الكاوبوي الأمريكي إلى صياد ماهر ترك الوقت المناسب للانقضاض على فريسته، ما ترك الساحة للمحليين والمراقبين الذين وصفوا الواقع وصفا مبسطا وبليغا للأقطاب، لكن الأزمة في سوريا الآن ستقلب تحليل مثل هؤلاء المحللين والمراقبين في أين تصل لعبة التبادل بين قطبي الماضي والحاضر التي تحدد أيضا مصير الشرق الأوسط ليحل واقع جديد، والمنطقة تعول آمال على أول تحالف عسكري إسلامي في التاريخ الحديث بقيادة السعودية لحماية الشرق الأوسط.

هل يكتمل قمر التحالف العسكري الإسلامي العربي الذي تقوده السعودية يتحول إلى بدر منير له دور كلاعب إقليمي ودولي ذي وزن سياسي وعسكري يمارس الاصطفاف وراء التحالف السعودي الخليجي التركي لوقف الهلال الإيراني، ووقف التزاحم الإقليمي والدولي في سوريا والعراق؟، مع ذلك حاولت السعودية تصحيح مفاهيم روسيا وإقناعها بأن سوريا يجب أن تظل دولة مستقرة وموحدة وأبلغ ملك البحرين موسكو بذلك حين التقى ببوتين في سوتشي في ٢٠١٦/٢/٨ م، حيث أكد أن دول الخليج بقيادة السعودية حريصة على إقامة شراكة إستراتيجية مع روسيا، وعلى إبقاء مصالح روسيا في المنطقة.

فيما لافروف صرح بأن موسكو متمسكة بالقرار الأممي ٢٢٥٤ لحل الأزمة في دمشق، وهو تصريح فضفاض كل طرف يفسره بناء على وجهة نظره التي تخدم أهدافه، ثم أتى اتفاق بوتين والملك حمد حول حق السوريين في تقرير مصير بلادهم وهو أيضا اعتراف فضفاض، حتى أن مسؤول روسي صرح بأن هناك جهات تسعى لضرب علاقاتنا مع السعودية من بوابة الملف السوري ليس من أجل التنازل الروسي عن مواقفه بل من أجل تنازل السعودية عن مواقفها.

بالتوازي صرح السفير الروسي لدى السعودية أوليغ بأن روسيا لم تغتال علوش ولا تتحمل فشل جنيف٣ يعتبر تقرب أكثر نحو السعودية بسبب غضب السعودية من روسيا نتيجة إقدامها على قتل علوش وهو زعيم معارض معتدل ما يعني أن روسيا تبحث عن قواسم مشتركة مع السعودية، لكنها عندما تغلب مصالحها تنهار تلك القواسم، خصوصا عندما تراوغ واشنطن، تارة تؤيد المطالب الروسية وتقف إلى جانبها حتى تستمر موسكو في البقاء بالمصيدة، وتارة تنقلب عليها بسبب الضغط السعودي حتى لا تخسر الحليف السعودي، وهي بذلك تريد ضرب العلاقات الروسية السعودية التركية عبر البوابة السورية، لكن يبقى تقدير المصالح بيد روسيا.

مع هذه التطورات مع روسيا نفت السعودية تحديد موعد زمني لزيارة الملك سلمان لموسكو التي صرحت به موسكو في صحفها، لكن السعودية تربط تلك الزيارة بنجاح مفاهمات حول سوريا، لكن يبدو حتى الآن بوتين في حالة من الشعور بالقدرة على التفوق في سوريا نتيجة حسابات خاطئة قدمتها له واشنطن من أجل تحجيم عظمة بوتين في سوريا على يد التحالف الإسلامي وحتى تضمن محاصرة روسيا من قبل الجميع، خصوصا من دول مهمة في أوربا وتركيا والسعودية وبقية دول الخليج رغم أن السعودية حاولت إنقاذ تلك الشراكة المتعثرة أكثر من مرة لكن يبدو أن بوتين لديه حسابات خاصة.

تعول السعودية على دول صاعدة خصوصا الصين والهند باعتبارهما بلدين يمتلكان ثقل سياسي واقتصادي وبشري كبير، وتعدان قوتان إقليميتان مؤثرتان لهما دور مهم في قضايا الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، وهي قراءة استشرافية تدركها دول الخليج لتبدل مراكز القوى الدولية وصعود قوى جديدة على غرار الصين والهند.

هناك محاولة من دول الخليج لإشراك الدولتين في حل أزمة الشرق الأوسط، فبعد زيارة الرئيس الصيني للسعودية واستعداد بلاده للمشاركة في حل أزمة الشرق الأوسط خصوصا في سوريا، فإن دول الخليج أوفدت ولي عهد أبو ظبي إلى الهند من أجل تكريس الشراكات الجديدة والاستفادة من السياستين الهندية والصينية، خصوصا أنهما يتمتعان بقبول واسع سواء كان إقليميا أو عالميا، وفي ظل ما يتمتع به البلدان من توازن وحكمة في حل الكثير من القضايا، السعودية لن تنتظر اتفاقا روسيا- أميركيا حول سوريا ، لكنها تعول على التعاون الإستراتيجي الخليجي بقيادة السعودية - تركيا من أجل تولي قيادة زمام حل الأزمة السورية تحت المظلة الأمريكية، على الأقل تريد السعودية عدم وقوف الصين في مجلس الأمن إلى جانب روسيا وكذلك تطالب تأييد الهند المطالب العربية في المجتمع الدولي.

أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

الدور العسكري التركي في العراق وسوريا: تقارب أم تباعد مع دول الخليج؟

لقد كان لزاما على أنقرة التخلّي عن التحفّظ المؤدّي إلى الانكفاء فيما يخص ما يجري على حدودها الجنوبية في العراق وسوريا. واستجابة لمستجدات وظروف إقليمية ودولية تبنت تركيا معادلة الحفاظ على مقومات القوة التركية المتمثلة في الموقع الاستراتيجي والإرث الحضاري والقوة العسكرية والاقتصاد المتنامي. وما نشاهده حاليا هو تفعيل للقوة العسكرية، التي أثبت استخدامها حتى الآن أن أنقرة مؤتمنة ومتحفزة لعلاقات شراكة مع دول الخليج العربي. في هذا السياق سنبحث إن كانت القوات والصناعات العسكرية قادرة على دعم هذا التوجه؟ سنتحدث عن الدور العسكري التركي في العراق، ودوافع الانخراط في بيت المنكوبين، كما سنتتبع الدور العسكري التركي في سوريا ودوافعه من المسألة الكردية إلى معضلة تواجد ثلاث قوات مرتبكة بين التنسيق والمواجهة. ثم تبني أنقرة الحل العسكري لوجود تنظيمات جهادية على حدودها بالإضافة الى المواجهة المؤجلة مع إيران. ثم سنتطرق للتقارب العسكري الخليجي–التركي، وكيف قاد الحوار الخليجي-التركي لبناء شراكة استراتيجية، وتحول التحالف الخليجي-التركي المرن إلى تحالف قوة صلب. بالإضافة إلى قراءة التواجد التركي كعامل توازن مع الوجود العسكري الإيراني.

د.ظافر محمد العجمي

العسكرية التركية بين الصناعات والقوات

قاد الاقتصاد العربة التركية لصعود التحديات المحيطة بتركيا خلال العقدين الأخيرين، لكن أنقرة بدأت بتغيير استراتيجيتها في التوسع من استخدام القوة الناعمة « Soft Power» ممثلة بالاقتصادي والدبلوماسية والثقافة، إلى القوة الصلبة «Hard Power»عبر القواعد والصناعات العسكرية. وهو ما رفع التقييم الجيوسياسي لتركيا لامتلاكها هذين العنصرين الهامين من عناصر القوة. لقد أصبح من الأسس التي تقوم عليها تركيا الجديدة «جيش وطني قوي وصناعات دفاعية قوية حتى أن الرئيس أردوغان تحدث مفاخراً » إن تركيا تصنع الآن دباباتها الخاصة، وسفنها الحربية وطائراتها المروحية الهجومية والطائرات من دون طيار، وأقمار الاتصالات وبندقية المشاة الخاصة بها، وقاذفات الصواريخ والكثير من المعدات الدفاعية الأخرى». وتتربع الولايات المتحدة على رأس الدول المستوردة للسلاح التركي بنسبة ٣٩ ٪، تليها السعودية٢, ٩ ٪ ثم الإمارات والبحرين.حيث بدأت تركيا على استخدام صناعة الدفاع كأداة مهمة في السياسة الخارجية. للقوة العسكرية التركية تأثيرها على موازين القوى بالشرق الأوسط، حيث تتكون القوات المسلحة التركية من القوات البرية وسلاح الطيران والبحرية ومشاة البحرية وسلاح الجو. وقوات الدرك وخفر السواحل. وتحتلّ تركيا المرتبة العاشرة عالمياً بين جيوش العالم، كما تحتلّ المرتبة الثانية في حلف شمال الأطلسي بعد الجيش الأميركي.

الدور العسكري التركي في العراق

-تركيا في بيت المنكوبين

تفيد المصادر التاريخية بأن كلمة «بعشيقة» أو «بحشيقة»

تركيا غيرت استراتيجيتها من استخدام القوة الناعمة إلى الصلبة ما رفع التقييم الجيوسياسي لأنقرة

آراميـة الأصل ومركبـة من كلمتي» بيـث» و» شحيقي»، وتعني بيت المنكوبين. وبعشيقـة عسكريا هي بؤرة التوتر بـين تركيا والعراق. فصحيح أن للجيش التركي ١٣٠٠ جندي في شمال العراق، منذ عام ٢٠٠٦م؛ إلا أن مطلـع ديسمبر ٢٠١٥م، شهـد نشر قوات عسكرية تركية في بيت المنكوبين قرب الموصل، فأجج خلاف دبلوماسي بين بغـداد وأنقرة التي قالـت إن مهام قواتها هنـاك تدريبية وليست قتالية.فتقـدم العراق بشكـوى إلى مجلس الأمـن مطالبا بسحب القوات التركية،[1] . ثم انسحبت القطاعات العسكرية التركية التي كانـت في معسكر زليـكان شرق الموصل إلى بلادهـا، لكنها تركت وراءها مدربين عسكريين يقدمون الدعم والمشورة لمقاتلي «الحشد الوطنـي» و «البيشمركة». فالزخم العسكري التُركي للانخراط في المسألـة العراقية المُعقدة، لم يكن قابل للارتداد على رُغم الرفض العراقـي. حيث قامت أنقـرة بإنشاء معسكـر في منطقة بعشيقة. وأمدتـه بالمدربـين العسكريين وبعشـرات الدبابـات والآليات بما يعـادل لـواءً مدرعاً من قوات المشـاة. وفي أواخـر يناير ٢٠١٦م، اتفقت أنقرة وواشنطن على إطلاق مبادرات جديدة بشأن معسكر بعشيقـة لتعزيز التعاون في المعسكر لمحاربـة تنظيم «داعش» رغم أن تركيا ليست جزءا من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

-دوافع الانخراط التركي في العراق

مخطـئ من يعتقـد أن التحـركات التركية في شمـال العراق تجعـل أنقـرة مقبلة علـى مغامرة سياسيـة كبيرة، وأنهـا ستلعب كل أوراقهـا دفعة واحدة فإما أن تكسـب كل شيء أو أن تخسر كل شـيء في مثلث عدم الاستقرار على حدودهـا الجنوبية. فأهداف التحرّك التركي محسوبة كالتالي:

-طموح مستقبلي بدواعي تاريخية

عندمـا كان وزيرا للخارجية صرح أحمد داود أوغلو، ٢٠٠٩م، وهـو في الموصل قال: «في يوم من الأيام دخل أجدادنا هذه المنطقة وهـم يركبون الخيـول، وسيأتي يـوم نعود نحن إلى هـذه المنطقة ولكن بمعـدات حديثـة». فالقوميـون الأتراك يزعمـون استقطاع بريطانيا للمنطقة عام ١٩٢٥م. وعـودة ولاية الموصل، التي تشمل مدينـة الموصل وأربيل وكركـوك والسليمانية، «حق» لتركيا يدعمه وجود التركمان في هذه المناطق. ويدعم هم في هذا الطلب الأكراد مـن جماعة مسعود البرزاني حليف أنقـرة ألاستراتيجي. والوقت مناسـب لذلك بفعل الوجـود العسكري التركي بغطـاء أميركي[2] . كمـا أن التدخـل في العـراق جاء لكسـر الطوق الـذي فرض على

طموحات أنقرة في سوريا. التي تواجه صعوبة في التحرك هناك منذ إسقاط الطائرة الروسية. يضاف لذلك ضرورة فرض الرأي التركي على طاولة المفاوضات حول مصير العراق، قبل أو بعد التخلص من «داعش»، في ظل الحديث عن تقسيمه.

-وقف تمدد الحشد الشعبي

يبدو أن ما يجري في شمال العراق هو إجابة على سؤال هو كيف يدرب قاسم سليماني الحشد الشيعي ولا يدرب الترك الحشد السني؟ فالتدخل يمكن أن يفسر كدعم للمقاتلين الأكراد المحسوبين على البرزاني في مواجهة مع مليشيات الحشد الشعبي المدعومة إيرانيّاً. كما أن وجود الضباط والجنود الأتراك في بعشيقة هو لـ تقديم خدمات تدريب، للمقاتلين من العرب السُنّة تحت عنوان ما يعرف بـ «الحشد الوطني». ومن قوات عشائر موالية لأثيل النجيفي، الذي كان محافظاً للموصل عندما احتلها «داعش». فهناك اتفاق مسبق بين أنقرة والنجيفي وزعيم إقليم كردستان العراق، ونائب الرئيس العراقي الأسبق، طارق الهاشمي، بشأن إرسال القوات التركية لشمال العراق، لمواجهة أي تطورات محتملة على صعيد الحكومة العراقية المركزية والحشد الشعبي والقوات الإيرانية.

-محاربة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»

تتجه أنقرة للمساهمة بجدية في الحرب البرية ضد تنظيم «داعش» بغض النظر عن مستوى هذه المشاركة، حيث أكد رئيس الوزراء التركي، أحمد داود أوغلو في ٢٣ يناير ٢٠١٦م، مع نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن أن الجيش التركي في العراق لصد تنظيم «داعش»، لافتا إلى أن تركيا تحترم وحدة الأراضي العراقية. وليس بخفي على دول التحالف الدولي الذي يقاتل داعش أنه وقد وصل عدد الجنود الأتراك في العراق إلى ١٣٠٠ جندي.

-الحرب ضد حزب العمال الكردستاني

اتّهمت جهات عدة الحكومة العراقية بتمويل حزب العمال الكردستاني المعارض لأنقرة، بهدف القيام بأنشطة في مناطق عراقية حدودية، عبر تقديم المال والسلاح لهم. كما يربط مراقبون تحركات حزب العمال الكردستاني، سواء على الحدود العراقية الإيرانية، أو الحدود العراقية إلى سوريا، وكذلك داخل تركيا وسوريا، بأجندة إيرانية. فالتدخل التركي في العراق هو لوضع حدّ لتمدّد حزب العمال الكردستاني، العدو الأول لتركيا.

الدور العسكري التركي في سوريا

تنظر تركيا للوضع على حدودها مع سوريا كأحجية صور مقطعة لم تجمع بالطريقة الصحيحة، فبعد عزوفها عن التدخل في سوريا لأكثر من أربعة أعوام، بكل تأكيد لن تقدم أنقرة على أي خطوة غير محسوبة النتائج، وتدخلها العسكري بسوريا سيكون بحسب ما تقتضيه طبيعة المرحلة والحاجة، وسيبقى محدودا في مناطق إستراتيجية. فالتهديدات التي يواجهها الأمن القومي التركي وقطع الصورة التي يتوجب إعادة تركيبها تشمل:

- المسألة الكردية: فبعد أن نجحت وحدات الحماية الكردية المدعومة بطيران التحالف من الاستيلاء على منطقتي تل أبيض وعين العرب باتت فكرة الدويلة الكردية تداعب مخيلتهم. فظهر طموح بالتمدد باتجاه عفرين في الغرب وجرابلس وسط شمال سوريا. مما يوجب التصدي له. لأنه سيشجع كرد جنوب تركيا، على التمرد وربما العودة إلى حمل السلاح واستنساخ تجربة كرد العراق، والأخطر أن وحدات الحماية باتت تسيطر على ٦ معابر حدودية من أصل ١٣ مع تركيا.
- ثلاث قوات بين التنسيق والمواجهة: بدأت روسيا والولايات المتحدة ببناء قاعدة جوية في المنطقة الشمالية من سوريا تبعدان عن بعضيهما ٥٠كلم، مما دفع الرئيس أردوغان، للتحذير من أي حشد عسكري قرب الحدود التركية مع سوريا قائلا «نحن حساسون جداً تجاه هذه المسألة، ولن نسمح بتشكيلات عسكرية من العراق إلى البحر المتوسط». وتشير الأخبار إلى تواجد نحو ٢٠٠ جندي روسي في مطار القامشلي. وقاعدة جوية أميركية في منطقة رميلان في سوريا، مما دفع الجيش التركي لنشر قواته على الحدود. مما يطرح سؤال عن تواجد قوات تركية وروسية وأمريكية متقاربة إن كان تنسيق أم مواجهة! خصوصا أن الجو مازال مكهربا، فموسكو تتحين الفرصة المناسبة للرد على إسقاط قاذفتها بواسطة المقاتلات التركية.
- الحل العسكري لوجود تنظيمات جهادية: قد لا تشكل

تنامي النفوذ الإيراني دفع الخليجيين للتقارب مع تركيا لتشكيل تحالف سني .. وأنقرة ترغب في استثمارات ونفط الخليج

تحول التحالف المرن بين تركيا والخليج إلى صلب .. والنموذج العسكري أكثر وضوحاً مع السعودية وقطر والكويت

التنظيمـات الجهاديـة تهديدا مباشـرا لتركيـا الآن لكنها تبقى مـن مـبررات التدخل العسكري التركـي في سوريا.فقد قال نائب الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، إن واشنطن وأنقرة مستعدان لحل عسكـري في سوريا.فواشنطـن لن تغامر بـزج قواتها ضد داعش .فضغطت باتجاه انخراط تركيا فيه .ويبدو أن الضغوط الأمريكية علـى تركيا قـد آتت أكلها .فتركيـا متهمة بأنها تغض النظر عن تمـدد تنظيـم الدولة وهي الحجـة الواهية التي يتـذرع بها أعداء تركيا، وعليه فقد بات لزاما على تركيا إثبات حقيقة أنها لا تدعم داعش[٣] .

• تركيا في مواجهة إيران: بدأ بالظهور من النافذة السورية توتـر تركي-إيـراني، بفعل التدخـل السياسي والدعـم العسكري والمذهبـي واللوجيستي والمادي للمسلحـين، حيث يدعم كل طرف فصائـل متحاربـة. فظهر التقـارب التركي السعـودي بخصوص سوريـا، باتفـاق أن التمـدد الشيعـي في المنطقـة أمـرٌ مرفوض وسيجابـه. ومـن جهـة أخـرى تحـارب إيـران وروسيـا تركيا في سوريـا وداخـل الأراضي التركيـة، من خلال دعم حـزب العمال الكردستاني وجناحهـا السوري، وتقفان وراء الجبهة التي فتحتها المنظمـات الكردية ضد تركيا في شمال سوريـا. وقد بدأت روسيا وحزب العمال هجمات جوية وبرية بشكل منسق تستهدف فصائل المعارضة السورية المعتدلة.

التقارب العسكري الخليجي – التركي

-الحوار الخليجي-التركي لبناء شراكة استراتيجية

في ٢٠٠٨م، تم توقيـع مذكـرة تفاهم للشراكـة الإستراتيجية في جـدة بـين تركيـا ودول الخليـج، بهـدف تطويـر العلاقات في مختلـف المجـالات ومنهـا دعـم وتعزيـز التعـاون في المجـالات الدفاعيـة والأمنية.لتطابق وجهات النظـر التركية – الخليجية، وإدراك خطـورة التهديـدات الإيرانيـة في المنطقـة. وقـد أتـت القضايا الأمنيـة ومكافحة الإرهاب كأولوية علـى أجندة الحوار. وكان الحـوار الاستراتيجي نقلة نوعيـة، أظهر إدراك دول الخليج وتركيا حجم التهديـدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، وقدرة تركيـا ومدى رغبتهـا في الوقـوف بجانب الخليجيـين في مواجهة التهديـد الإيراني. فمتطلبـات المرحلة تفرض حاجـة الخليجيين لمحور رديف. ومصالح الخليجيـين مع أنقرة تستدعي التنسيق في ملفات عدة فقد تحصد ما يمكن أن يُطلق عليه «الاحتواء المزدوج» لتنظيـم الدولة الإسلامية وإيران بشراكة تركية خليجية[٤].كما أن مبادرة اسطنبول ٢٠٠٤م هيكل تعاون جاهز لو انضمت إليه عمان والسعودية.

عوامل تنامي التقارب الخليجي – التركي

تمخض عن حـرب تحرير العـراق ٢٠٠٣م، آثـار سلبية على توازنـات القـوى الإقليميـة، أدى لتنامـي النفـوذ الإيـراني أثـار حفيظـة الخليجيين، ودفعهم للتقارب مـع تركيا لتكوين " تحالف سنـي" لمواجهـة التمـدد المذهبي الإيـراني. يضـاف لذلك رغبة تركيـا بجـذب الاستثمـارات الخليجية وفتـح أسـواق للصادرات التركيـة وتأمـين احتياجاتها النفطية. ولاستفـادة الخليجيين من الخـبرات التركيـة بمجـال الصناعـات الدفاعية لكسـر احتكار الدول الغربية[٥] . بما يقود إلى اضطلاع تركيا بدور في أمن منطقة الخليـج، فالتوازن الإقليمي الفاعل هو الصيغة المثلى لأمن منطقة الخليج.

التحالف الخليجي-التركي المرن يتحول للقوة

تحول التحالف المرن بين تركيا ودول الخليج إلى تحالف صلب أكثر قوة فتفعيل الاتفاقيات العسكرية بين الطرفين باتت ملامحها أكثر وضوحاً مع السعودية وقطر والكويت كالتالي:

• السعوديـة: تُعدّ الاتفاقيات العسكرية بين أنقرة والرياض قفـزة نوعيـة في العلاقات بينهمـا[٦] .. وامتداد للتعـاون العسكري الـذي وقّـع عليه خادم الحرمـين الشريفين الملـك سلمان بن عبد العزيـز حين كان وليـاً للعهد ووزيراً للدفاع مايـو ٢٠١٣م. فتنامي الـدور الإيراني دفع تركيا للبحث عـن دور تشاركي، لإدارة أزمات المنطقـة مـع الخليجيـين. ففـي ينايـر ٢٠١٥م، وصلـت السفينة الحربيـة الوطنيـة «بويـوكادا» (F-٥١٢) إلى ميناء جـدة. كمـا حضر رئيس هيأة الأركان التركي اجتماع قوات التحالف المشترك للتنسيق للتصدي لداعش في الرياض فبراير ٢٠١٥م. وقبيل نهاية ٢٠١٥م، صرحـت السعوديـة بأن طريـق الدعم العسكـري للثوار بسوريـا يمر من تركيـا. وبدت الرياض مهتمة بالتعـاون بمجال التصنيع العسكـري.وفي ديسمبر ٢٠١٥م، وقـع البلدان اتفاقيات عدة.

• قطـر: بـدء سريان اتفاقيـة التعاون العسكـري بين قطر وتركيـا في ٨ يونيـو٢٠١٥م، لرسـم آليـة تضمـن تعزيـز التعاون بـين الجانبين فتنصّ علـى أن البلد المضيف، يسمـح للبلد الآخر، باستخدام موانئه البحرية ومطاراته ومجاله الجوي، وباستفادته مـن الوحـدات والمؤسسـات والمنشـآت العسكريـة، بالإضافة إلى المنـاورات المشتركة، وتبـادل المعلومـات، ومكافحـة الإرهاب.ثم أجـرى الجيشان مناورات «نصر ٢٠١٥» المشتركة في الدوحة. كما بدأت أنقرة في نوفمبر ٢٠١٥ ببناء قاعدة عسكرية في قطر لتعزيز التعـاون بـين الجانبين لتضم نحـو ٣ آلاف جندي تركي من القوات البرية، بالإضافة إلى قوات تابعة لسلاح الجـو والبحرية، وقـوات خاصة، ومدربين عسكريـين؛ بهدف تقـديم التدريـب لجيوش دول الخليج العربي.

تستعد تركيا لافتتاح قاعدة عسكرية في الصومال لتقوية تواجدها في إفريقيا

• الكويـت: في ١٨ أكتوبـر ٢٠١٥م ،زار وفد عسكـري كويتي أنقرة، للاطلاع على تجربة قوات الـدرك التركيـة في المهـام العسكريـة والأمنيـة، ضمـن مساعـي دول مجلس التعـاون الخليجي في الوصـول إلى صيغة توافق مـع الحكومة التركيـة، تعزز العلاقات العسكرية، وتبادل الخبرات، والزيارة تفعيل الاتفاقيات العسكرية التـي وقعها الرئيـس عبد الله غول، مع الكويـت وتضمنت تنسيقاً مشـتركاً في مجال التدريب العسكري، وتبـادل الخبرات، وإجراء المنـاورات المشتركة بين القـوات العسكرية لكلا البلدَين، والتعاون في مجالات الصناعات الدفاعية.

وقـد رافق التقارب العسكري بين تركيـا ودول مجلس التعاون الخليجـي ظهـور تركي بالجـوار الإقليمـي المحيـط بالخليج ربما لتغيـير موازيـن القـوى في المنطقة. حيـث تستعد تركيـا لتأسيس قاعدة عسكرية من أجل تدريب الجيش الصومالي. لتقوية ذراعها العسكريـة والأمنية في إفريقيا وخاصة في الأماكن الاستراتيجية. وتسعـى للوصول إلى أسواق جديـدة لسلعها العسكرية وصناعاتها الدفاعيـة. وربما لوقف إيران المتهمة بتزويـد الحوثيين بالأسلحة انطلاقا من موانئ إفريقية.

الدور العسكري التركي كعامل توازن مع إيران

تـروج طهران بأن إغلاق ملفها النـووي لا يعني رفع العقوبات الاقتصاديـة فحسب، لكنه يعني تعميدها من الغرب كقوة إقليمية لحـل النزاعـات ومحاربـة الإرهـاب بالمنطقة، لما لها مـن سطوة على عواصم عربية عدة. وهـي بذلك تتجاوز حقيقة معاناة نظام أمـن الخليج سياسيـا واقتصاديـا، وعسكريا من الممارسـات الإيرانيـة، بـدءًا من تصديـر الثورة، إلى الاستفزازات العسكرية، إلى التدخل في شؤون دول جوارهـا الإقليمي. مما دفـع دول الخليج إلى التفكير في كل عمل ممكن للحد من عدم الاستقرار المتشكل بفعـل انفراد إيران بالقـوة المطلقة. ومن تلـك الأعمال التحالف الرباعي الذي تجري مساع لتشكيلة مـن السعودية ومصـر وباكستان على أن تكـون تركيـا مركز الثقـل فيه. فبسبـب الخسائر الإيرانيـة مـن نتائـج عاصفـة الحـزم والحـرب بسوريا ستحاول طهـران تعويض خسائرها بمكاسب على حساب دول الخليج العربية.و لإيمان صانع القرار السياسي الخليجي بأن البعـد الخارجي ضـرورة لتحقيق أمـن الخليج ،فلن تجـد أفضل من أنقره كمـوازن مؤتمن لطهران،وتتفق هـذه النظرة الخليجية مع نظـرة استراتيجية تركية شاملة تستهـدف تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في منطقـة الشرق الأوسط ، لا سيما وأن واشنطن تبـدي ارتياحا لهذا الـدور وتنظر إليه بشـكل إيجابي، وخصوصا وأن مشاركة أنقرة في تسوية العديد من الأزمات الراهنة تسهم في الحد من النفوذ الإيراني بإيجاد توازن جديد في المنطقة[٧]. ●

المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الهوامش

١- أحمد الملا.موقع شبكة اخبار العراق .٧ ديسمبر٢٠١٥م
٢- حسني محلي.الأتراك يباشرون قضم شمالي العراق وسوريا.موقع الاخبار.٧ ديسمبر ٢٠١٥م
٣- خليل المقداد.أسباب وأهداف وتوقيت التدخل العسكري التركي في سوريا!موقع اورينت برس .٩ اغسطس ٢٠١٥م
٤- مهنا الحبيل.العلاقات الخليجية التركية أين المصالح .الجزيرة نت ١١ ديسمبر٢٠١٤م
٥- سامية بيبرس.الحوار الإستراتيجي التركي – الخليجي.دراسات الامانة العامة لجامعة الدول العربية.
٦- مهند الحميدي.تركيا تطرق أبواب الخليج العربي عبر الاتفاقيات العسكرية.موقع إرم .٢٠ أكتوبر ٢٠١٥م
٧- سامية بيبرس.الحوار الإستراتيجي التركي – الخليجي.دراسات الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

مستقبل الشراكة التركية-الخليجية

تركيا والخليج: خيارات الانفتاح الاستراتيجي ومتطلباته

إجماع في صفوف المتابعين على أن العلاقات التركية الخليجية كانت دائما تحت رحمة مسار وتقدم العلاقات التركية - العربية وملفات التقارب والتباعد الإقليمية والدولية التي تتحكم أو تؤثر في صعود وهبوط هذه العلاقات.

إجماع آخر على أن خارطة العلاقات التركية الخليجية شهدت تطورا ملحوظا مع الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينات، واتجهت نحو قفزة جديدة مع الطفرة النفطية الثانية في منتصف الثمانينات حيث اعتمدت تركيا سياسة منفتحة واسعة باتجاه دول الخليج مع وصول الرئيس التركي تورجوت أوزال إلى السلطة مما أدى إلى حدوث تقارب بين الجانبين بعدما أطلقت تركيا عملية أعادت هيكلة أنظمتها الاقتصادية والسياسية بشكل شامل.

د. سمير صالحة

بإيجاز حرب الخليج الأولى والموقف التركي منها زاد من حجم الثقة السياسية والاقتصادية بين الجانبين حيث تماشت سياسة تركيا الإقليمية مع سياسات دول الخليج وتوجت بالجولة التاريخية التي قام بها سليمان ديميريل إلى العديد من دول الخليج لتوقيع المزيد من العقود والاتفاقيات التجارية والسياسية بين الجانبين في منتصف التسعينات، رغم الضرر الملحوظ الذي أصابها بعد حرب الخليج الثانية، والانحسار الجزئي في حجم الاستثمارات التركية في الخليج وتراجع عدد الشركات التركية العاملة فيها.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في بداية العام ٢٠٠٢م، أطلق استراتيجية إعادة هيكلة السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية لتركيا، بما في ذلك توسيع رقعة التعاون والانفتاح على دول الخليج وتبني سياسة فاعلة مشتركة لدفع العلاقات نحو الأفضل والتنسيق لحل المشاكل الإقليمية وعلى رأسها الملف الفلسطيني. وقد ترجمت هذه سياسات الانفتاح اقتصاديا وتجاريا واستثماريا في الجانبين.

في العامين الأخيرين قادت التطورات الإقليمية وتحديدا ما سمي بثورات الربيع العربي التي اندلعت في العديد من الدول العربية والمواقف التركية حيالها إلى جانب وصول السياسة التركية في التعامل مع الكثير من الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية في الداخل والخارج إلى طريق شائك ومتعجرف في مسار ومستقبل العلاقات التركية - الخليجية.

تباعد وتقارب المواقف التركية والخليجية حيال هذه القضايا هو الذي كان يحدد مسارها وفرص تقدمها أو تراجعها سياسيا واقتصاديا وأمنيا. لكن الصعود الإيراني والنفوذ الإسرائيلي في المنطقة وبروز العديد من الأزمات التي تحولت إلى تهديد مباشر على أمن دول المنطقة وتماسكها وحماية وحدتها السياسية والدستورية والعرقية هي التي فتحت الباب على مصراعيه أمام تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي للبحث في فرص التعاون الجديدة التي بدأت تتحول إلى خطوات تنسيق استراتيجي بين الجانبين في أكثر من حقل أو مجال.

المخاطر والتهديدات الإقليمية وعلى رأسها التوسع والانتشار الإيراني الأخير بعد التفاهم مع الغرب على قوة إيران النووية وما يقال حول أدوار جديدة كلفت طهران القيام بها إقليميا بالوكالة عن قوى دولية أخرى كانت أيضا بين الأسباب التي دفعت تركيا ودول الخليج لإعادة النظر في حسابات مواقفهم وسياساتهم وخياراتهم الاستراتيجية والتحول نحو قراءة جديدة لمسار ومستقبل علاقاتهم أمام ما تشهده المنطقة من

سيناريوهات تستهدف إعادة رسم الخرائط والحدود وتشكيل جديد لجغرافيتها.

مراقبون كثيرون يرون أن كل هذه المستجدات هي التي استدعت المزيد من التعاون بين تركيا من جهة، والمملكة العربية السعودية وقطر تحديدا من جهة ثانية، فشرع هذا الثلاثي في ترك الكثير من نقاط التباعد والخلاف جانبا وتوقيع عشرات من العقود والاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة في الأشهر الأخيرة ووضع خطط تحرك شمولي باتجاه سياسات واقعية عملية تهدف إلى قلب المعادلات والتوازنات التي تسير وتتقدم على حسابه وتمس مناطق نفوذه الإقليمي.

لكن الأسئلة المطروحة في هذا الصدد هي: ما هي أسباب وفرص التقارب التركي- الخليجي؟ ما هي أهم نتائج التقارب التركي الخليجي وارتداداته الإقليمية والدولية؟ وهل التقارب الخليجي- التركي هو مؤقت أم ثابت؟ وما الذي يمكن أن تقدمه تركيا لدول الخليج وفرص الرد الخليجي على استراتيجية الانفتاح التركية؟

أسباب التقارب التركي الخليجي

في طليعة العوامل التي أدت إلى تنامي التقارب التركي – الخليجي يأتي الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ م، وما نتج عنه من آثار سلبية محلية وإقليمية تمثلت في البعد التفتيتي العرقي والمذهبي الموقف التركي من الغزو الأمريكي للعراق ورفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لفتح جبهة شمالية. وتطابقت الرؤية الخليجية مع نظيرتها التركية بشأن تحقيق الاستقرار الإقليمي والحفاظ على وحدة واستقلالية دول المنطقة ورغبة أنقرة في تأمين احتياجاتها النفطية المتزايدة من منطقة الخليج، إلى جانب التحرك التركي نحو جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الخليجية والعمل على فتح أسواق جديدة للصادرات التركية في الأسواق الخليجية كانت كلها بين العوامل المباشرة التي دفعت القيادات السياسية في الطرفين لمراجعة مسار العلاقات نحو الأفضل والأحسن.

منذ السبعينات وحتى اليوم كان لعوامل سياسية وأمنية واقتصادية الدور الأكبر في التحكم بمسار هذه العلاقات، ومنها مسألة العلاقة التركية مع إسرائيل وموضوع العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي وقبول حقيقة توجه تركيا نحو محيطها العربي والإسلامي كلما توترت علاقاتها مع الدول الغربية في ملفات بينها الضغط الغربي على تركيا بسبب قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والأقليات ودور المؤسسة العسكرية، والملف الكردي داخل تركيا، والقضية القبرصية واليونانية والأرمينية.

لكن الأحداث التي شهدتها المنطقة والمرتبطة بتطورات «الربيع العربي» في مطلع عام ٢٠١٠م، لعبت دوراً كبيراً في توسيع الفجوة بين تركيا والحكومات الخليجية حيث ناهضت دول الخليج التغيير بهذه الطرق الثورية، ودعت إلى الإصلاح التدريجي، في حين كانت أنقرة من بين العواصم التي دعمت دعاوى التغيير الجذري والسريع في المنطقة لتعزيز طموحاتها الإقليمية. تطورات كثيرة سياسية وأمنية دفعت لاحقا باتجاه فتح الباب أمام تهدئة التوتر، فثمة مصالح سياسية واقتصادية مشتركة وثمة تهديدات ومخاطر كثيرة تطاردهما وتهدد موقعهما ودورهما ومصالحهما في المنطقة. صعود الحوثيين في اليمن، وتهديدات إيران العلنية لدول الخليج فضلا عن تراجع العلاقة السياسية بين أنقرة وطهران وأنقرة وموسكو على خلفية الأزمة السورية والتردد التركي الخليجي حيال مواقف واشنطن في التعامل مع أكثر من أزمة إقليمية مال الخيار الأميركي فيها إلى الجانب الإيراني بشكل واضح هي في مقدمة الأسباب التي أدت إلى هذا التقارب التركي- الخليجي الجديد.

إيران وإسرائيل فتحتا الباب لتقارب استراتيجي خليجي - تركي

اللقاءات الأخيرة بين القيادات السياسية التركية- السعودية والتركية- القطرية كان لها علاقة مباشرة في ترجمة خطط الحرب على داعش والتنسيق الاستراتيجي بعد قمة الدول العشرين التي عقدت في تركيا وسبقها زيارتان استراتيجيتان لأمير قطر والعاهل السعودي لأنقرة.

العلاقات التركية المتأزمة مع موسكو، عقب إسقاط تركيا مقاتلة «سوخوي ٢٤» في أواخر نوفمبر الماضي، وسياسة روسيا السورية والكردية كان عاملا آخر في دفع أنقرة نحو منطقة الخليج لترسخ العلاقات مع أصدقاء خليجيين كانت أولى نتائجه التحالف الإسلامي العسكري، الذي شكلته السعودية منتصف ديسمبر المنصرم والهادف لمحاربة الإرهاب، ويضم ٣٥ دولة إسلامية من بينها تركيا وضع أسس تشكيل حلف تركي- خليجي في مواجهة الحلف الروسي – الإيراني، الذي تنفس الصعداء مؤخرا، محاولا ممارسة الضغوط على دول الخليج من جهة، وعلى أنقرة من جهة أخرى . رغم أن الطرفين يعرفان وجود عقبة أساسية في طريق حماية هذا التوجه الجديد وهي الأزمة التركية- المصرية التي مضى عليها عامان تقريبا وتفجرت بعد إزاحة الرئيس المصري الأسبق، محمد مرسي، ووقوف أنقرة إلى جانب الإخوان المسلمين بشكل أغضب القيادات المصرية.

في الجانب التركي وحول أسباب التقارب الجديد مع دول الخليج ترى أنقرة أنه:

مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في العام ٢٠٠٢ م، بدأت العلاقات التركية ـ الخليجية تشهد تطورًا كبيرًا، ووصلت تلك العلاقة إلى الذروة في عام ٢٠٠٩م، بعد حادثة دافوس الشهيرة وموقف تركيا من القضية الفلسطينية تحديدًا.

أما فيما يتعلق بمسألة الربيع العربي الذي بدأ نهاية عام ٢٠١٠م، فالواضح هو أن غالبية عواصم دول الخليج ترى أن تركيا أخذت موقفًا متعجلاً تجاه هذا الحراك، عندما اكتشفت بعد عام على اندلاع هذه الثورات أن المسألة تتجاوز قضايا الديمقراطية وحرية الرأي والمشاركة السياسية.

ومع تطورات الأحداث نرى اليوم وكما حدث في اليمن، أن المواقف التركية تلتقي مع المواقف الخليجية في أكثر من مكان؛ فتركيا كانت مع الدول الخليجية منذ بداية الأزمة اليمنية، وكان هناك توافق على الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، ودفعت تركيا بهذا الاتجاه بوضوح، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالأزمة العراقية حيث نرى أن هناك توافقا تركيا خليجيا فيما يتعلق بمستقبل العملية السياسية في العراق.

والأرجح، على الجانب التركي، أن ثمة عوامل ساعدت على طي المسافة بين أنقرة والخليج كشفت عنها الزيارات المتبادلة، وكان آخرها زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للرياض في ٢٨ فبراير ٢٠١٥ م، الماضي وزيارته للكويت نهاية أبريل الماضي، وتعهد فيهما بتنشيط العلاقات الاقتصادية وبحماية المصالح الأمنية المشتركة للجانبين في المنطقة. زيارة الرئيس أردوغان الأخيرة إلى دول الخليج لا سيما السعودية وقطر ثم زيارة رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو إلى الرياض في نهاية يناير المنصرم تأتي ضمن تعزيز وزيادة التعاون بين الجانبين، خصوصاً في ظل التحالفات الدولية لمحاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا والتنسيق في ملف الأزمة السورية.

قضية المنطقة الآمنة في شمال سوريا التي تسعى تركيا منذ سنوات لتطبيقها، هي بين المسائل التي تعطيها تركيا الأولويات في التعاون ولا سيما في ظل التدخل الروسي في منطقة شمال سوريا الذي أحدث فوضى كبيرة، والسعي لخلق كيان كردي على حدود تركيا، وهو الأمر الذي لا يمكن لتركيا أن تقبل به.

التقارب التركي الخليجي الأخير وكما تراه أنقرة يندرج أيضا في إطار رسم ملامح حلف جديد لمواجهة الحلف الروسي – الإيراني الذي بدأت تتضح ملامحه في الآونة الأخيرة، خصوصا وأن إيران بعد الاتفاق النووي بدأت في توجيه الرسائل التصعيدية والاستفزازية نحو تركيا ودول الخليج.

لكن أنقرة تقبل حقيقة ضرورة تجاوز «العقبة المصرية» وموقع وأهمية هذه الأزمة في عرقلة علاقاتها مع دول الخليج رغم أنه لا وجود لمؤشرات حتى الآن توحي بحصول مثل هذا التحول أو التغيير في الموقف التركي الذي فتح أبواب التوتر والقطيعة حتى مع بعض عواصم الخليج.

التنسيق الروسي ــ الإيراني الأخير وكما تراه أنقرة لاسيما بعدما تبيّن الدور الذي أخذه حزب الشعوب الديمقراطي في تركيا، وشروع حزب العمال الكردستاني بعملياته القتالية داخل تركيا من جديد. تعكس مسألة وجود علاقة بين الاتفاق الإيراني الغربي وعودة عمليات حزب العمال الكردستاني والتصعيد المتواصل ضد أنقرة.

المشهد وكما يبدو من أنقرة هو أن تركيا وهي تسعى لتحسين علاقاتها مع دول الخليج قد حزمت أمرها في بعض الأمور التي تتعلق بالمنطقة، وستتخذ مواقف أكثر صرامة حيال ملفي حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا بهدف تعطيل مشروع تفتيت سوريا وتركيا الذي تسعى إليه روسيا وإيران في هذه المرحلة وربما سيكون هذا التفاهم التركي الخليجي على حماية وحدة وتماسك دول المنطقة العربية والإسلامية هو حلقة من الرد التركي الخليجي على محاولات المساس بالحدود والبنية والهوية الوطنية لهذه الدول.

أما في الجانب الخليجي وحول أسباب الانفتاح الجديد على تركيا فالواضح هو أن:

غالبية دول الخليج باتت ترى في تركيا ال يوم القوة العسكرية الإقليمية القادرة على أن تأخذ مكانها في خط التصدي للتهديدات والاستفزازات الإيرانية والتعجرف الإسرائيلي ومشاريع الهيمنة على دول المنطقة وضرورة كسب العامل التركي لموازنة توسع التمدد والانتشار الإيراني في سوريا والعراق واليمن ولبنان. وأن المساعي الخليجية للاستفادة من الخبرات التركية الكبيرة في مجال الصناعات العسكرية الدفاعية المتقدمة، هدفها تنويع مصادر تسليحها من جهة وكسر احتكار الدول الغربية لهذا المجال الحساس المتعلق بالأمن القومي الخليجي من جهة أخرى.

وأن تركيا إلى جانب مصر مع الشراكة الخليجية تمثل المثلث القادر على إيقاف مشاريع التوسع الإيراني ومحاولات إسرائيل ملء الفراغ الحاصل بسبب العديد من الأزمات والحروب في المنطقة. وقبول ما يوصف بالنمط الجديد في بلورة حضور تركي متقدم في الخليج من مدخل أوسع هو مدخل التعاون الشرق أوسطي الذي يبقى أمام الطاولة مشروع تزويد دول الخليج بمياه تركية.

وأن هذا التقارب يأتي في العلاقة في الوقت الذي تواجه فيه الدول الخليجية تحديات إقليمية أفرزتها ارتدادات الربيع العربي التي أعطت طهران المساحة والفرص التي كانت تبحث عنها لتفتيت المنطقة بما يكرس هيمنتها العسكرية والسياسية.

التقارب الخليجي تراه أنقرة يرسم ملامح حلف لمواجهة روسيا وإيران

ووسط قناعة خليجية حول وجود فرص تنسيق مشتركة كثيرة إزاء القضايا والنزاعات الإقليمية.

تحرك إيران النووي حقيقة لم يعد بمقدور أحد تجاهلها أو التعتيم عليها وهو أن مضي إيران في سياستها النووية لتحقيق هدفها النهائي امتلاك السلاح النووي، يزيد من قلق ودوافع جيرانها الإقليميين مثل تركيا والسعودية وإسرائيل ومصر للتخطيط والتحرك باتجاه امتلاك هذه القوة، لتحقيق التوازن الإقليمي، كما يزيد من التقارب التركي الخليجي، خصوصا أن قناعة تركية تتزايد حول أن أنقرة لم تعد تثق بالترسانة النووية الغربية والتعهدات المقدمة لها في إطار الحلف وخارجه لأنها تعرف أن الغرب وواشنطن تحديدا يساوما طهران على ملفات إقليمية على حساب دول المنطقة .

جملة من الحقائق لا بد من قبولها خلال الحديث عن التقارب التركي الخليجي في إنه سيحقق مجموعة من المكاسب المشتركة لكلا الطرفين أهمها:

العامل الاقتصادي الإيجابي حيث أن ارتفاع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين أنقرة والخليج، سيوفر العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة بينهما، مع ارتفاع ومضاعفة حجم التجارة البينية بين دول الخليج وتركيا، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري ليصل إلى نحو ٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٣م، منها ١٥ مليار دولار للصادرات التركية وما يقرب من ١٠ مليارات دولارات للجانب الخليجي.

وفتحت استراتيجيات تنويع مصادر الدخل ومشروعات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الفرص لتركيا التي تمتلك قوة اقتصادية يمكن أن تتكامل مع الاقتصاد الخليجي، ولهذا ليس من الغريب أن يصبح الاقتصاد هو القوة الأساسية المحركة لتشكيل العلاقات التركية الخليجية؛ حيث تم توقيع عدة اتفاقيات في مجالات التجارة والاستثمار.

في الجانب الأمني، طرحت أفكار أمنية منذ منتصف التسعينيات في مسار العلاقات التركية الخليجية في إمكانية إيجاد محور أمني مشترك بين الطرفين، لكنها ظلت حبرا على ورق إلى أن فاز حزب «العدالة والتنمية» في انتخابات تركيا ٢٠٠٢م، حيث جاء البعد الأمني كعامل مهم في التقارب بين الطرفين، بعد جهود إيران النووية ومحاولة هيمنتها على العديد من الدول العربية.

الواضح أيضا هو أن العلاقات التركية -الخليجية ستتأثر بشكل أو بآخر بالعلاقات التركية مع حلف الأطلسي وبالعلاقات الخليجية الأميركية حيث ستتوضح حقيقة إذا ما كانت واشنطن

الربيع العربي زاد الفجوة بين تركيا ودول الخليج..
الأولى دعمت التغيير السريع والثانية تبنت الإصلاح التدريجي

والأطلسي يرغبان بدعم هذا التقارب التركي الخليجي أم لا على ضوء التفاهم الغربي مع طهران في الملف النووي والتصعيد الإيراني الأخير ضد دول الخليج الذي رأى فيه البعض تحركا تغطيه واشنطن لمنع أي تقارب تركي خليجي يكون على حسابها في المنطقة.

هل التقارب الخليجي التركي مؤقت أم ثابت ؟.

من هنا يمكن القول اليوم أن التقارب التركي الخليجي لا يمكن أن يكون ظرفيا مؤقتا أمام مشاريع التفتيت والتقسيم في المنطقة وتغيير الحدود والخرائط كما تريد طهران والنظام السوري وروسيا وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا وبعض القوى العراقية وإسرائيل.

يكفي التوقف عند ما قاله وزير خارجية تركيا السابق علي باباجان خلال توقيع عقود التنسيق التركي الخليجي عام ٢٠٠٨م، «تركيا تولي أهمية كبيرة لأمن الخليج واستقراره.. وهي ستكون في طليعة الدول التي قد تتأثر بشكل مباشر من أي تدهور أمني هناك» واستطراده بتحديد أبعاد وأهداف هذه الاتفاقية لتشكل «آلية للحوار السياسي المنظم وتطوير العلاقات الاستراتيجية بين تركيا ودول الخليج»، هي رسائل علنية واضحة مخاطبها هو إيران بقدر ما هي موجهة إلى أميركا وإسرائيل طبعا. من هنا ضرورة القول إن مذكرة التفاهم التركية. الخليجية هذه قد لا تستهدف إيران لكنها رسالة مباشرة موجهة إليها لمراجعة سياساتها الإقليمية خصوصا في الخليج لناحية التمدد والتمسك بالمشروع النووي والأزمة المستمرة معدولة.

الخليج يرى في تركيا فرصة صناعية زراعية مائية استثمارية وطريقا نحو أوروبا وفرصة لتجاوز أزمة نقص المياه التي بدأت سلبياتها ترتفع في المنطقة بشكل عام وفرصة أسواق جديدة تعوضه عن عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وتركيا ترى في الخليج قاعدة الاحتياج المتبادل ووسيلة تعزيز موقفها على طريق العضوية الأوروبية بكل ما يحمل لها من حظوظ تجارية واقتصادية ومالية وإمدادات نفطية. من هنا تعتبر اتفاقية التفاهم والتعاون هذه نتيجة طبيعية لسنوات طويلة من العمل المتواصل الدؤوب على طريق تحسين العلاقات. ويكفي التوقف مثلا عند حجم التبادل التجاري الذي تضاعف ٤ مرات خلال السنوات السبع الأخيرة لنكتشف أبعاد قرار تركيا ودول الخليج في توسيع تعاونهما هذا وتحويله إلى تحالف استراتيجي متعدد الجوانب.

طرح التعاون التركي الخليجي الاستراتيجي لا بد أن يتضمن نقاشا في العمق حول التنسيق البنيوي المنظم والشامل في المجالات السياسية والإنمائية والأمنية والدفاعية وهو تعاون سيكون من الصعب إيقافه عند نقطة معينة إذا ما وجدت القيادات السياسية في الجانبين فائدة في المضي بمشروع توسيع رقعة التعاون والانتشار. وأنقرة لن تفرط بهذه السهولة بما بنته بصبر وتأن حتى الآن ولن تسمح بتعريض مشروعها الإنفتاحي التقاربي على دول الخليج هذا الذي يضع أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة استراتيجياته.

لكن الانطلاقة تحتاج إلى قوة دفع حقيقي تمر عبر إنهاء الخلاف التركي المصري وضرورة مراجعة تركيا لسياستها تجاه مصر والعكس صحيح لأن التوتر التركي. المصري بهذا الشكل سيؤثر دائما على خطوات الانفتاح التركي الخليجي طالما أن العديد من العواصم الخليجية لا تريد أن تفرط بمصر ودورها وموقعها الإقليمي في سائر معادلات بناء المنطقة.

ولا يمكن لأنقرة سوى أن تقبل حقيقة أن الموقف التركي من حكم الرئيس السيسي ينعكس سلباً على علاقات تركيا مع دول الخليج ولاسيما السعودية والإمارات، خصوصاً بعد أن تحولت تركيا إلى ملجأ للمعارضة المصرية وقيادات الإخوان ومراكز انطلاقته. الملف المصري مرشح إلى أن يبقى حجر عثرة كبيرة في مسار ومستقبل العلاقات الخليجية – التركية مهما جرى الحديث عن تقارب تركي خليجي خارج الموقع والدور المصري.

التحالف التركي الخليجي قادر على لعب الدور الريادي في تجنيب المنطقة الكثير من الويلات بعيدا عن سياسة الأحلاف والاصطفاف الإقليمي وهو فرصة تستحق أن تترجم عمليا على الأرض في ظل تلك التحديات الكثيرة التي تتربص بالمنطقة. ●

رئيس قسم القانون العام بجامعة صباح الدين - إسطنبول - تركيا

لماذا تعطل الحوار العربي ـ التركي.. وما السبيل إلى إحيائه؟

تركيا شدت أنظار العرب كما لم تفعل طوال قرن منذ انهيار الدولة العثمانية، ففي وسط العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، توجه الرأي العام والحكومات العربية إلى تركيا ،لأسباب عديدة ، ولكن كان على رأسها توليفة من عاملين (النجاح الاقتصادي والحكم ذو الخلفية الإسلامية) لم تصل تركيا إلى هذا النجاح الاقتصادي والسياسي الذي وصلت إلى أعلى قمة له في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، هكذا فجأة، بل سبق ذلك تجارب، بعضها مرير ،وصراع أوصل الأتراك إلى حد الانقسام العمودى الحاد، في كلا المجالين الاقتصادي والخلفية الإسلامية، فقد تعثرت تركيا اقتصاديا حتى وصل الأمر أن لايسمح لمسافر تركي أخذ أكثر من مائة دولار معه أيا كانت وجهته، بل عليه أن يُعيد الباقي إلى الدولة إن وفر من ذلك المبلغ شيء؟ وذلك دليل على أن الوضع الاقتصادي التركي متعثر! وكذلك تعثرت تجربة الحكم من خلال الإسلام السياسي، بسبب راديكالية الموجة الأولى من الإسلام السياسي التركي (تجربة نجم الدين أربكان) الذي وصل إلى الحكم (كرئيس وزراء ١٩٩٦م) وكانت فترة مربكة ومشوشة من جديد كان الانقسام فيها واضحًا في الجبهة الداخلية التركية.

د.محمد الرميحي

يرى البعض أن النجاح الذي وصلت إليه تركيا في بداية القرن الميلادي الحالي قد تأهلت له منذ عهد حكم توركوت اوزال في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات (كان رئيس وزراء بين ١٩٨٩-١٩٩٣م) من القرن الماضي ،وهو الذي أجرى التحول التاريخي في كل من الاقتصاد والسياسة، من جمهورية علمانية كان قد أقامها مصطفى كمال (اتاتورك) عام ١٩٢٤م، واستمرت تقريبا ثمانية عقود جعت من الصعب استمرارها كما هي ، و اقتصاد متعثر تتدخل الدولة في معظم مفاصله ،فجاء اوزال ليقوم بخطوتين مهمتين في مسيرة تركيا الحديثة ، الأولى تحرير الاقتصاد التركي من جهة ،و الثانية إتاحة الفرصة لحزب ديني، ولكن شبه حديث للعمل العلني . أيا تكن الأسباب فقد صعدت تركيا في أعين كثيرين إلى قمة الإدارة الحديثة والنجاح الاقتصادي بسبب قيادة تعرفت على المطالب الحياتية والحديثة للشعب التركي، وبدأ العرب الذين كانو يرون في التجربة التركية شيئًا افتقدوه يتقربون من التجربة التي حملت، دولة حديثة ذات مرجعية دينية، ولكن في نفس الوقت ديمقراطية إلى حد كبير، تحفظ حقوق الإنسان وتعتني بالإنتاج.

على هذه الخلفية بدأ (الوله) العربي وخاصة الخليجي تجاه التجربة التركية، كان دافعه القوة الجديدة لما يعرف بـ (الإسلام السياسي) المعتدل، خاصة تلك القوى الخليجية التي تعمل في السوق والتجارة والعمل الأكاديمي والنشطاء السياسيون، زاد على ذلك (الاعجاب) الاختراق الثقافي الذي سببته (فنتازيا المسلسلات التركية) التي بهرت المتلقي الخليجي، حتى صار بعضهم يسمى أبناءه بأسماء أبطال المسلسلات[1] انبهارًا بها.

موقف السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة (العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين) زاد من ذلك الانبهار ، فقد بدأت تحت شعار (تصفير المشكلات) خاصة تجاه العرب، تصفي المشكلات العالقة، وكان أمراً مرحبًا به من قطاعات

الربيع العربي وأحداثه وتفاعلاته وصدمته عطل جزئياً الحوار الخليجي ـ التركي وزاد الشكوك في نوايا أنقرة

واسعـة عربيـة وخاصة خليجيـة ، زادت حـدة تصاعد الخلاف بـين تركيـا و إسرائيل[٢] في عمـق تفهم العـرب للموقف التركي، وخاصـة تجـاه قضيتهم الكـبرى ، فقد وجدوا في تركيـا نصيرًا ، خالـف كل ما كان يقوم به، واهتم بالقضيـة إلى درجة أن صداما مع إسرائيل قد حدث وإن كان على الصعيد الدبلوماسي، كل ذلك زاد مـن التقارب بين العرب والأتـراك وخاصة أهل الخليج بسبب كل تلـك الخلفيات الجديدة التي أطل بها حـزب التنمية والعدالة على المشهد السياسي الإقليمي .

التقارب المؤسسي:

في منتصـف العقـد الأول من القرن الواحـد والعشرين وعلى خلفيـة النجاح الاقتصادي والخلفية الإسلاميـة التي بدأت تنظر بهـا تركيـا إلى أمـور العلاقـات الدوليـة، بـدأ الحـوار الخليجي ــ التركـي، وكان ذلـك في عـام ٢٠٠٥م، وعلـى مستـوى وزراء الخارجية والذي تفرعت منه عدد من اللجان (العملية) وبعدها عقـدت ثلاثة حوارات على مستوى القمة كان أخرها عام ٢٠١٢م ، كانـت علـى التـوالي ٢٠٠٨م، في الكويـت و ٢٠١٠ م، في جدة و ٢٠١٢ م، كان نتيجة هذا التقارب بين الخليج وتركيا أن قفز حجم التبـادل التجاري بـين المنطقتين من ٢ مليـار دولار عام ٢٠٠٠م، إلى ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٠م، وهي قفزة نوعية كبيرة، تدل على متانـة العلاقة بـين الأتراك والخليجيين في هـذه الفترة، وتدفقت مليـارات الدولارات كاستثمـار في تركيا، سواء كانـت استثمارات شخصية (شراء عقارات) أو استثمارات رأسمالية وخدمية كمثل افتتـاح فروع للبنـوك الخليجية أو مشاركـة في مصانع أو سياحة خليجيـة إلى تركيـا أو عبرهـا إلى أوروبا، بل شهـدت تلك الفترة أعلـى كثافة زيارات لرسميـين خليجيين إلى أنقـرة أو أتراك إلى العواصـم الخليجية، فالعقـد الأول من القرن الواحـد والعشرين شهد ما يمكن أن يسمى (شهر العسل) التركي الخليجي، في نفس الوقـت بدأت بعض النخب العربيـة والتركية في التفكير في تكوين تجمـع عربي تركي (شعبـي) للحوار ، فأنشـأت مجموعة الحوار العربـي ـ التركي، الذي أشهر في استنبول ،وعقد أربعة اجتماعات بـين اسطنبـول و المنامـة في البحريـن على التـوالي ، كما عقدت مجموعـة من الحوارات بين النخب التركيـة والعربية في عدد من العواصم العربية و استنبول و كذلك العواصم الخليجية .

ما الذي عطل الحوار:

الربيـع العربـي وأحداثه وتفاعلاتـه وصدمته عطـل جزئيا الحـوار، بل رفع من وتيرة الشكوك، فقد وجدت السياسة التركية

أن (أحداث الربيع) هي فرصة لها من أجل تسويق مشروعها السياسي (الإسلام السياسي الحديث) ووجدت بعض الدول العربية والخليجية بالذات أن السلوك السياسي التركي في هذا الموضوع هو سلوك متعجل لا يأخذ بالحساب المصالح الخليجية. كان سفر السيد رجب طيب أردوغان (بوصفه رئيس الوزراء) إلى كل من القاهرة وتونس إبان الفورة الربيعية في عام ٢٠١٢ م، دليل عند الآخرين على أن تركيا تؤسس لعلاقات جديدة، وتدير ظهرها للعلاقات السابقة مع دول الخليج، كما تصاعد تأييد تركيا للقوى (الإسلامية المتشددة) العربية وخوضها مغامرات في هذا الأمر، زاد من الريبة بين عدد من الدول الخليجية تجاه تركيا. تبين لتركيا فيما بعد أن برق (الربيع) هو برق خُلب! لم يتفهم الأتراك الفروق المنهجية بين (الإسلام السياسي) في البلاد العربية وبين (التجربة التركية)، على الرغم من أن تركيا (خاصة بعد زيارة اردوغان لمصر والإدارة الإخوانية في القاهرة) تبين لها أن هناك فروق لا يمكن تجسيرها في التفكير بين التيارين. إلا أن الخطأ الآخر الذي ارتكبته تركيا هو استمرارها في احتضان (الإخوان) على الرغم من فشلهم في مصر وإلى حد كبير في تونس، ولم تفهم أنقرة أن ما حدث في مصر من تغيير ضد الإخوان هو برغبة الشعب المصري أو أغلبه، في رفض الحكم المتشدد للإخوان! هذا الأمر، أي استمرار تركيا في الدعم للإخوان بتجلياتهم المختلفة في أكثر من دولة عربية، جعل من بعض دول الخليج تأخذ (خطوة إلى الخلف) تجاه تركيا، التي هي نفسها واجهت صعوبات سياسية أيضا في سوريا، وقد اختلفت من جديد بعض دول الخليج مع تركيا في الثلاث سنوات الأولى من ثورة السوريين، بسبب الاختلاف في المنظور و الأولويات، الذي يتوجب الأخذ بها تجاه تطورات الأحداث في سوريا، من جهة أخرى لم تبد تركيا (حماسة) متوقعة منها في الحرب ضد الحوثيين في اليمن، عندما اندلعت الحرب في مارس ٢٠١٥م، تلك كانت الملفات التي أخرت التفاهم والتفهم بين تركيا ودول الخليج، إلا أن بعض الدول الخليجية وخاصة قطر كانت ترى في الكثير من الملفات ما تراه تركيا، الأمر الذي جعل التمهل من دولاً خليجية تجاه تركيا يزداد مع شيئ من الشكوك غير المسكوت عنها، خاصة أن تركيا أصبحت أرضا لاستقطاب كبار (الإخوان) العرب !

في السياسة تتبدل الأمور:

وقد تتبدل بشكل سريع خاصة في المراحل الانتقالية، كمثل التي تشهدها المنطقة العربية والشرق الأوسط الكبير اليوم، فقد أصبحت الحرب في سوريا تقريبا حربا (عالمية) يشارك فيها العديد من الدول، بعضها عضو أساسي في مجلس الأمن مثل روسيا، و الأخيرة تبدى عداء شديدًا ومعلنًا للدولة التركية بعد اشتباك الطيران الذي أوقع طائرة روسية في شهر نوفمبر ٢٠١٥م، (اعتبرته روسيا إهانة لقوتها) كما أن الرد الروسي كان يعمل على تقوية كل أعداء تركيا الدولة في الجوار (خاصة أكراد تركيا وأكراد سوريا) الأمر الذي يسبب صداعا مستمرا لانقرة، أضف إلى ذلك أن (المستنقع) السوري أوقع تركيا الرسمية في إشكال كبير، لا يبدو أن حلفاءها في الغرب يتفهمون موقفها، فقد طالبت بـ (منطقة عازلة) فوق شمال سوريا لجعلها مكانا يأوي إليه اللاجئون وربما منطلقا لأعمال عسكرية، فلم تفلح في إقناعهم، ثم تدفقت هجرة اللاجئين السوريين من تركيا إلى أوروبا بأعداد كبيرة، مما أوقع تركيا في إشكال جديد مع جيرانها الأوربيين ،وهي حائرة في أي ملف يمكن أن تعالج أولا، فقد احتاجت إلى أصدقاء.. من هؤلاء الأصدقاء الصف الخليجي الذي يرى أن أول الخطوات التي يجب أن تتخذها تركيا هي (مصالحة تركية – مصرية) من أجل نزع شوك التخوف والريبة الذي يشعر به المصريون من جهة، ومن أجل تصلب موقف الدول (السنية) في المنطقة من جهة ثانية، في وجه هجمة توظفها إيران تحت شعار طائفي، لخلخلة الوضع في المنطقة العربية بشكل عام وفرض نفوذها التوسعي ودفع مصالحها إلى مكان يقلق العرب والأتراك معا.

فأمام تركيا إذاً ملفات للتفكير العميق واتخاذ خيارات استراتيجية، إذا أرادت أو لم ترد، تواجه مجموعة من المتغيرات جميعها سلبية على أمنها القومي بل وخطرة على الدولة الوطنية التركية. من جهة أخرى فإن دول الخليج ترغب في أن تتعاون مع تركيا بشكل إيجابي، لأن ما تملكه تركيا من موارد استراتيجية تحتاجها دول الخليج في مرحلة الصراع مع إيران في ظل تراجع الرغبة الأمريكية في التدخل النشط أمام الهجوم الروسي/ الإيراني. من هنا فإن خطوات المصالحة التركية / المصرية واحدة من أولويات العمل القادم في السياسة التركية ـ الخليجية،

تركيا لم تتفهم الفروق المنهجية بين تجربتها وبين الإسلام السياسي العربي وأخطأت في استمرار احتضان الإخوان

لم تفهم أنقرة أن ما حدث في مصر ضد الإخوان كان رغبة شعبية ما جعل دول الخليج تأخذ خطوة للخلف تجاه تركيا

وكذلك سياسة منسقة في كل من سوريا ولبنان وربما اليمن أيضا، هي من المتطلبات العجلى لكلتا السياستين التركية والخليجية في الأشهر القليلة القادمة.

الأمور السياسية في المنطقة، كما ذكرت آنفا، هي في مرحلة سيولة سريعة، و أيضا خطيرة، فليس من المتوقع أن يكون هناك اتفاق يقود إلى سلام ما في الربوع السورية في وقت قريب، فهناك في تلك الساحة سوف تتصارع إرادات و تتداخل مناورات و يحدث تفكيك و تركيب جديد بين دول فاعلة، ليس أقله من وجه النظر التركية أن يكون هناك (كيان تركي) في كل من سوريا والعراق، يُنبت دولة جديدة هي في طريق التشكيل نتيجة الصراع الدائم،كما أن النتيجة في اليمن قد لا تكون محسومة،وقد ينتج عنها أيضا شيئ من التقسيم ،إما على شكل القديم (يمن شمالي و جنوبي) أو ربما أكثر من ذلك، ولا يوجد حتى الآن رأس جسر لتوافق مصري / تركي وهو حجر الزاوية في احتمال قلب المعادلة ضد الهجمة الإيرانية، كما يزيد تراجع أسعار النفط التي تعتمد عليها دول الخليج في تهدئة سرعة التبادل التجاري التركي الخليجي، ولا بد أن ننظر إلى الداخل التركي الذي يشهد صراعا معلنا بين قوى رافضة للسياسات التي تتبعها الإدارة الحالية أو تلك القوى التي ترغب في الاستقلال الكامل أو الجزئي عن التراب التركي!

كل تلك الأسباب تجعل من إعادة الحوار الاستراتيجي التركي / الخليجي ذو أهمية قصوى في هذه المرحلة الصعبة والذي يجب أن توضع له أولويات منها:

١- إعادة اللحمة التركية المصرية بأسرع وقت ممكن مع تصعيد تلك العلاقة من علاقة عادية إلى علاقة تعاون وثيق في الملفات الإقليمية العاجلة.

٢- وضع خطة مشتركة للملف السوري والعمل على النطاق العالمي بشكل مشترك لدعوة إلى تلك الخطة ومن بينها صرف بشار الأسد من السلطة في أقرب وقت ممكن وتمكين حكومة وطنية من الأجهزة العسكرية والأمنية والاقتصادية.

٣- التعاون في الملف اليمني الذي يتوجب النشاط الأكثر وضوحا لتركيا فيه من حيث التعاون العسكري والدبلوماسي.

٤- مساعدة تركيا للتغلب على مشكلاتها من خلال الدعم الاقتصادي والدبلوماسي.

٥- توحيد المنظور الخليجي في الملفات القائمة والصعبة بشكل أكبر مما هو عليه الآن.

٦- السعي الجاد لوحدة خليجية مبتكرة وفاعلة تقف بحسم أمام تطلعات الدول الإقليمية وخاصة إيران في الهيمنة والسلوك العدواني عن طريق عدد من وكلائها المحليين.

٧- العمل على النطاق العالمي والتنسيق الدبلوماسي لوضع العديد من القوى (مادون الدولة) في كل من تركيا ولبنان وليبيا وبلاد أخرى على قائمة (الإرهاب الدولي) ومطاردة مصادرها المالية واللوجستية.

ليس هناك اليوم أكثر من أهمية الحوار التركي/ الخليجي الاستراتيجي، فهناك العديد من الملفات التي تجعل من هذا الحوار ذو أهمية قصوى، هو لا يتعلق فقط بالاقتصاد أو التعاون بل يتعلق بالأمن القومي لكل من تركيا ودول الخليج، و لقد بدأ بالفعل شيء من التواصل السعودي/ التركي للبدأ في الحديث في (خارطة طريق) للتعاون ،و أيضا هناك دول خليجية بدأت تنظر إلى أهمية التعاون على إنها ضرورة استراتيجية، كما أن هناك رأي عام خليجي و تركي محبذ لهذا التواصل و تصفية المشكلات العالقة بأسرع وقت ممكن ،حتى تصل الرسالة إلى المعسكر المعادي مفادها ،إن هناك جدية في التوجه وليس فقط حديث سياسي عابر.

استاذ الاجتماع السياسي – جامعة الكويت

الهوامش

١- كانت تلك الأسماء العربية هي من خيال المترجمين الذي دبلجوا تلك المسلسلات

٢- كان الأكثر حدة في الخلاف الإسرائيلي التركي عندما ترك الرئيس اردوغان مكانه اثناء الحوار في دافس يناير ٢٠٠٩ احتجاجا على الرئيس الاسرائيلي وقتها شيمون بيرس

أهمية تأسيس مجلس تعاون مشترك بين تركيا والسعودية

جاءت زيارة الرئيس التركي السيد رجب طيب أردوغان الختامية في عام ٢٠١٥ م، للمملكة العربية السعودية بمثابة شهادة نجاح للرئيس التركي أردوغان والعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حيث تم الإعلان في العاصمة السعودية الرياض يوم الأربعاء ٢٠١٥/١٢/٣٠م، عن تأسيس مجلس تعاون استراتيجي سعودي. تركي، فقد كانت تلك الزيارة الثالثة للرئيس التركي للمملكة العربية السعودية، وكانت هذه النتيجة حصيلة متابعة عام كامل للمشاكل والتحديات التي تواجهها المملكة العربية السعودية وتركيا معاً، لم تشهد مثلها في السنوات التي قبلها.

د. محمد زاهد جول

من الأهمية بمكان أن ينظر إلى مجلس التعاون التركي السعودي بأكثر من مقياس، بالتأكيد سيكون أولها العلاقات الثنائية بين تركيا والسعودية، ضمن رؤية استراتيجية غير قابلة للتأثر بصغائر الأمور، فالتعاون الاستراتيجي ميزته الأساسية أنه يشمل كل جوانب التعاون بين الدولتين، وبالأخص في الجوانب الأساسية ومنها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، إضافة إلى صنع رؤية مشتركة تستطيع التغلب على كافة العقبات والعراقيل المحتملة إقليميا ودولياً، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتباط كل دولة منهما مع مجالس تعاون أخرى، أو كانت عضوا في تحالفات أخرى، وحتى مع اتفاقيات ثنائية لكل دولة مع دولة ثالثة مثلاً، وبالأخص حساسية الرؤية السعودية من توثيق العلاقات التركية الإيرانية، في وقت تكاد تكون السعودية في صراع بالوكالة مع إيران في اليمن، وكذلك الرؤية التركية لارتباطات السعودية الوثيقة مع بعض الدول التي على خلاف مع تركيا مثل العلاقة السعودية مع مصر ، ومن مسلمات التعاون الاستراتيجي أن يشمل رفع مستوى التعاون الاقتصادي، وزيادة درجة الاستثمار المتبادل، وانفتاح الأسواق التجارية والسياحية والثقافية وغيرها.

٢٠١٥ عام الصعاب والتحديات:

لا يمكن فصل النتيجة عن الأسباب، كما لا يمكن قراءة الحاضر قراءة صحيحة بمعزل عن معرفة الماضي معرفة صحيحة أيضاً، وقد يكون من الضروري ربط هذه النتائج بما تبعها من أحداث، تحمل في طياتها إضافة جديدة لتفسير ما حصل في الحاضر القريب، فقد كان من الواجب توقيع اتفاق تأسيس مجلس تعاون استراتيجي بين تركيا والسعودية في نهاية عام ٢٠١٥م، وقد واجهت المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة على أمن المملكة وشعبها، كما واجهت تحديات كبيرة على مستقبل منطقة الخليج والبلاد العربية والشرق الأوسط، بسبب التهديدات الإيرانية فقد دخلت السعودية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ م، في حرب فعلية في اليمن، بعد انقطاع طويل عن الدخول في حروب مع دول الجوار أو في حروب إقليمية واسعة، ولكن المملكة وجدت نفسها مضطرة إلى دخول هذه الحرب بالتعاون مع مجلس التعاون الخليجي أولاً، ومع دول التحالف الدولي باسم عملية «عاصفة الحزم»، بعد أن رفض الحوثيون الالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة لإعادة الحكومة الشرعية إلى العاصمة اليمنية صنعاء، وتمادى الحوثيون في محاولة فرض انقلابهم العسكري على كل أرجاء اليمن بما فيه جنوب اليمن وشماله، وهكذا أصبحت السعودية بحاجة إلى الحلفاء العسكريين الذين تثق بهم وفي مقدمتهم الجمهورية التركية، لقد أصبحت السعودية في لحظة تاريخية حاسمة لا تستطيع إعطاء الثقة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد لمست السياسة السعودية أن أمريكا ساعدت الحوثيين على التمدد أو غضت النظر عن عدوانهم على الشرعية اليمنية، وربما كان ذلك باتفاق مع إيران في ظل المباحثات النووية التي كانت جارية بين الطرفين الأمريكي والإيراني، ولذا كان التعويل الأمريكي على التحالف العربي والإسلامي بالدرجة الأولى في الدفاع عن قضايا الأمة، ودخلت عاصفة اليمن وانتصرت فيها بعد تحقيق أهدافها في المرحلة الأولى، فكان من الحكمة السعودية أن تشرع في بناء تحالفات إسلامية عامة وثنائية، فدخلت عاصفة الحزم في اليمن

وهي في حرب دفاعية أولاً، وحاربت بصورة جماعية باسم تحالف دولي، وبهدف مشروع وهو إعادة الشرعية إلى اليمن، وكانت تلبية لدعوة من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي.

أما الموقف التركي من عاصفة الحزم فقد كان متميزاً وإن لم يرد اسم الجمهورية التركية في أسماء الدول المشاركة في تحالف عاصفة الحزم، حيث كان الموقف التركي منسجماً مع الرؤية التركية السياسية والأمنية لأوضاع المنطقة العربية والإقليمية، لقد جاء الرد التركي بعد ساعات قليلة من إعلان عاصفة الحزم ومن خلال بيان أصدرته وزارة الخارجية التركية أيدت فيه موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه اليمن، وقالت الخارجية التركية: «ندين بشدة قيام ميليشيات الحركة الحوثية في اليمن برفض الانسحاب من صنعاء ومن المؤسسات الحكومية فيها عبر تنصلها من كافة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في اليمن، ومن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٠١، وبمواصلتها العمل من جانب أحادي، وبإطلاقها لحملة عسكرية من أجل السيطرة على عدن التي لجأ إليها السيد عبد ربه منصور هادي الرئيس الشرعي للبلاد وأعلنها عاصمة مؤقتة للبلاد. ونتيجة لهذه التطورات، فقد خرجت عملية الانتقال السياسية التي بدأت في إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠١١ م، عن مسارها الصحيح، وانقلبت المكاسب التي حققتها هذه العملية رأسا على عقب. ومن الواضح أن هذا الوضع سيعمق من المشاكل الإنسانية والاقتصادية الوخيمة التي يعاني منها الشعب اليمني، ويخلق مناخا تستغله المنظمات الإرهابية، ويشكل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار والأمن الدولي.

هذا الموقف التركي صدر يوم ٢٠١٥/٣/٢٦ م، أي في اليوم الأول لعاصفة الحزم وكان من المقرر بعد أيام أن يكون هناك زيارة للرئيس التركي أردوغان إلى إيران، استبقها الرئيس التركي بتصريحات نارية أدان فيها السياسة الإيرانية الطائفية علانية وبصورة غير مسبوقة في مواجهة القيادة الإيرانية، فقال الرئيس التركي إن «تصريحات إيران الأخيرة بشأن الأحداث في اليمن، طبيعية، وتوضح ماذا فعلته حتى الآن في التطورات الجارية بكل من سوريا والعراق، فإيران هنا تبدو وكأنها تريد أن تجعل المنطقة تحت هيمنتها وسيطرتها، فهل يمكن السماح لها بذلك»، وقال الرئيس أردوغان: « كل ما قام به الحوثيون في اليمن صراع مذهبي، فالوضع تحول في البلاد لصراع بين الشيعة والسنة، ونحن لا ننظر بشكل إيجابي لأي صراع من هذا النوع، ونعارضه بشدة»، وقال:» إن التصرفات الإيرانية باتت تزعج العديد من الدول كالمملكة العربية السعودية والعديد من دول الخليج»، مضيفا «وفي الحقيقة هذا أمر لا يمكن تحمله، وعلى إيران أن ترى ذلك، وتعيه»، وأضاف الرئيس أردوغان:» وفي العراق ترون ما يجري أمامكم، فمن ناحية هناك مواجهات مع تنظيم (داعش) الإرهابي، ومن ناحية أخرى تجدون الحرس الثوري الإيراني الذي أرسلته إيران إلى هناك. فهل هذا شيء صائب؟»، لافتاً إلى أن» إيران تفعل نفس الأشياء في سوريا التي فيها شخص قتل ٣٠٠ ألف من مواطنيه، فهل هذا القاتل يمكن لمسلم أن يدافع عنه؟، أعتقد لا»، والخلاصة أن أردوغان طالب الحكومة الإيرانية:» أن تغير وجهة نظرها، وعليها أن تسحب كل قواتها ومالها من اليمن، وسوريا والعراق، وعليها أن تحترم سيادة تلك الأراضي ووحدتها»[1].

موقف أنقرة من أخطاء إيران فتح صفحة جديدة مع السعودية

القراءة المستقبلية للعلاقات التركية السعودية:

إن الموقف التركي ومن رئيس الجمهورية أردوغان من السياسة الإيرانية الخاطئة في البلاد العربية قد فتح صفحة جديدة للعلاقات التركية السعودية، وأسس لتحالف قوي بين السعودية وتركيا على أساس أن التحديات واحدة، وأن الحل واحد أيضاً، وهو ثني القيادة الإيرانية عن سياستها الطائفية بالطرق السياسية أولاً، وإلا فإن وضع الخيارات الأمنية والعسكرية ضرورة دفاعية، سواء في اليمن أو في سوريا أو غيرها، أي أن كلتا الدولتين السعودية والتركية يريدان تصويب الوضع السياسي في المنطقة كلها، ولا تقوى السعودية وحدها ولا تركيا وحدها من مواجهة الاعتداءات الإيرانية في المنطقة، ومن باب أولى أن لا يستطيعان علاج الأخطاء الإيرانية وهما أي السعودية وتركيا غير متفقتين، فمستقبل سوريا يكمن في أيدي الشعب السوري أولاً، ويكمن بأيدي جيرانها من العرب والأتراك، إضافة إلى أن السعودية وتركيا تعانيان من نتائج السياسة الإيرانية العدوانية داخل دولهما وليس في العراق وسوريا واليمن فقط.

إن الدولتين السعودية وتركيا تطالبان إيران بالحل السياسي والسلمي لقضايا المنطقة، وأن تبدأ إيران بسحب قواتها وحرسها الثوري من اليمن وسوريا والعراق، والمطالبة بسحب هذه القوات دليل على اعتبارها قوات أجنبية ولا حق لها في التواجد في الدول العربية، وفي نفس الوقت فإن الحكومة والرئاسة التركية وهي ترفض سياسة الصراع المذهبي الشيعي ضد أهل السنة، إلا أن ذلك لا يمنعها من الاعتراف بواقعها، فالواقع أن إيران وحرسها الثوري والميليشيات التابعة لها في البلاد العربية مثل حزب الله اللبناني والعراقي يحارب في هذه الدول على أساس مذهبي، ويوجهان التهديدات إلى السعودية بشكل دائم، ولذا فإن رفض

السياسة التركية لهذا الصراع المذهبي لا يعني امتناع تركيا عن مساندة الحق ومناصرة الشعب السعودي والخليجي واليمني والعراقي والسوري لمواجهة هذه التهديدات الطائفية، دون أن يكون التعاون مع السعودية أو الحلف الإسلامي على أساس مذهبي، وإنما مناصرة للحق ورفضاً للظلم.

وعلى هذا الأساس قدمت تركيا دعمها اللوجستي وحتى الإمداد العسكري لعملية «عاصفة الحزم»، بناءً على طلب من سمو الأمير محمد بن نايف خلال زيارته لتركيا، قبل سفر الرئيس التركي لإيران بعد إعلان المواقف التركية المعادية للسياسة الإيرانية الطائفية، وبالتالي تم تهيئة الأرضية الاستراتيجية للتعاون الأمني والعسكري بين تركيا والسعودية، وهذا أمر اعترف به وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بعد أيام من توقيع تأسيس «مجلس التعاون الاستراتيجي» التركي السعودي فقال:» إن هدف مجلس التعاون الاستراتيجي بين السعودية وتركيا «التنسيق بين البلدين أمنياً، وعسكرياً، واقتصاديّاً، وماليا، وتعليميّاً، من أجل دفع العلاقات الثنائية لخدمة مصالح البلدين».

وفي سياق آخر أوضح وزير الخارجية السعودي أن التّحالف الإسلامي الذي تقوده بلاده ضد «الإرهاب»، والذي أعلن عنه بعد أسبوعين من تأسيس «مجلس التعاون الاستراتيجي» التركي السعودي يهدف لإيجاد استراتيجية شاملة لمواجهة الظاهرة أمنياً، وعسكرياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتعليميّاً»، وأضاف أنّ «الإرهاب لا يمكن القضاء عليه دون توحيد الصف ودون تعاون دولي، وذلك لنبرز أنّ الإسلام يرفض الإرهاب وأنه ضحيته»، في إشارة لتشكيل تحالف عسكري إسلامي بقيادة السعودية، فالسعودية ستكون مضطرة للقيام بأعمال عسكرية خارج حدودها وبالأخص في سوريا، بعد العدوان الروسي على سوريا، ومحاولته القضاء على الثورة السورية لصالح بشار الأسد بعد قتله لنحو نصف مليون مواطن سوري وتشريده لأكثر من ثلاثة عشر مليونا داخل سوريا وخارجها، أي أن الموقف الروسي منحاز إلى بشار وحلفه الإيراني الطائفي، فروسيا لم تأت إلى سوريا للقيام بدور سلمي أو حيادي لحل الأزمة السورية، وإنما لمناصرة حلف عسكري معتدي على الشعب السوري لأسباب طائفية، والانحياز الروسي لم يتوقف على الجوانب العسكرية، بل ظهر في جنيف٣ الذي عقد يوم ٢٠١٦/١/٢٩ م، على أنه منحاز سياسيا ويريد أن يفرض أجندته السياسة على الثورة السورية، وبالتالي على الرؤية السعودية والتركية، وهو ما يتطلب تعاونا عربيا وتركيا أقوى وبشكل أكبر وأوسع.

السعودية مضطرة للقيام بأعمال عسكرية لإنقاذ الثورة السورية

وفي الجانب التركي فإن التحديات التي واجهتها تركيا في عام ٢٠١٥ م، كانت صعبة ومريرة وقاسية، وكادت أن تطيح بما أنجزته حكومات حزب العدالة والتنمية في السنوات الأربع عشرة الماضية، فمنذ انتخابات ٧حزيران ٢٠١٥ م، قامت عناصر حزب العمال الكردستاني بعمليات إرهابية قتلت مئات المواطنين الأتراك من الشرطة والجنود والمدنيين من كافة القوميات التركية بما فيهم المدنيين الأكراد، بهدف زعزعة استقرار تركيا والنيل من مواقفها السياسية الداخلية والخارجية، بما فيها دعمها للقضايا العربية العادلة، وهذه العمليات الإرهابية لا يمكن إبعاد التورط الإيراني عنها، لأن حزب العمال الكردستاني يأخذ أوامره من قيادته في جبال قنديل شمال العراق، حيث يسيطر الحرس الثوري الإيراني، بل ويرفع علم الجمهورية الإيرانية على جبال قنديل العراقية، باعتبار أن جبال قنديل جزء من الامبراطورية الإيرانية المزعومة لدى القيادة الإيرانية، كما جاء في تصريحات مستشار الرئيس الايراني بأن عواصم عربية أربع أصبحت تحت الهيمنة الإيرانية، بفضل عدوان الحرس الثوري الإيراني عليها، وهي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء.

هذه الاضطرابات السياسية والأمنية في داخل الأمن القومي السعودي والتركي استوجبت تعاونا أمنياً كبيراً بين تركيا والسعودية في عام ٢٠١٥م، وسوف تستوجب تعاوناً أمنيا كبيراً في عام ٢٠١٦ م، وفي المستقبل، وبالأخص بعد توقيع الاتفاق لتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي السعودي التركي، فالتحديات لا تزال قائمة في أبعادها الأمنية والعسكرية، والخطر القادم من الحرس الثوري الإيراني تمدد إلى الحدود الروسية، وروسيا لا يستبعد قيامها بأعمال عدائية مباشرة على دول الخليج وتركيا بعد أن تورطت في الأزمة السورية عسكريا بصورة مباشرة من تاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠م، فروسيا الآن في وضع حرج بعد فشل خطتها الأولى، في تثبيت حكم بشار الأسد، وقد تلجأ إلى تقسيم سوريا بالتعاون مع أمريكا وإسرائيل وإيران والأكراد، والتقسيم ضد مصالح العرب والأتراك معاً، مما يستدعي تعاونا سياسيا وعسكريا أكبر بين تركيا والسعودية ودول الخليج أيضاً.

لقد وضعت روسيا خطتها العسكرية لإنجاز مهمتها خلال أسابيع قليلة، وهي القضاء على فصائل الثورة السورية العسكرية في الداخل، ثم تبين لها بعد شهرين تقريباً أنها أمام مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة، وأدركت أن تركيا والسعودية وقطر تقف إلى جانب المعارضة السورية الأصلية منذ أربع سنوات تقريباً، وأنها لن تفرط بها بسهولة رغم الضغوط الروسية أو الغطرسة الروسية، ولذلك أخذت الغطرسة الروسية تتعرض للسياسة

روسيا في وضع حرج بعد فشل تثبيت الأسد وقد تلجأ للتقسيم بالتعاون مع أمريكا وإسرائيل وإيران والأكراد

التركيـة والسعودية، ولم يكـن إسقاط الطائـرة الروسية المعتدية علـى الأجـواء التركيـة إلا جـواب الحـزم والحسـم التركي على الاعتداءات الروسية على تركيـا بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤، وتصعيد الموقـف العدائـي الروسي وفرض العقوبات الروسيـة على تركيا يؤكد ذلك.

وكذلـك فـإن تصريحـات وزيـر الخارجيـة السعـودي عادل الجبـير التي أكد فيهـا موقف المملكة العربيـة السعودية من دعم المعارضـة السورية بما فيها الخيـار العسكري في حالة فشل الحل السياسـي هو مصدر قلق لروسيا وقد يكون لها ردود أفعال سيئة، قـد لا تقل حقدا عما اتخذته ضد تركيا، وفي مؤتمر جنيف الأخير صـرح وزير الخارجية السعودية بـأن السعودية تقف مع المعارضة السوريـة في فريق واحد وليسـت داعما سياسيا لهـا فقط، وعليه فـإن التهديـدات الروسية بتدمـير المعارضة السوريـة في الأشهر الثلاثـة القادمـة هي تهديـدات موجهة إلى المريديـن والداعمين للثـورة السوريـة بطريقة غير مباشـرة، وهي تهديـدات قد تكون موجهـة إلى دول مجلـس التعاون الاستراتيجي ومـن بينها تركيا والسعودية، لأن فشل مسار الحل السياسي مؤكد في ظل الغطرسة الروسية والتخاذل الأمريكي، وهذا يعني أن الحل المتبقي هو الحل العسكـري، وأن السعودية وتركيا سوف يدعمان المعارضة السورية بالإمكانيـات العسكريـة الضروريـة لمواجهـة العـدوان الروسي، فروسيـا صعبت الوضع السياسي والعسكـري في سوريا بتحريض أمريكـي، حيـث أن الاستراتيجيـة الأمريكيـة إدامـة كل مناطـق الصـراع في العالم العربي والإسلامي إلى أمد مفتوح، بما لا يهدد الأمن الإسرائيلي ولا المصالـح الأمريكية، وهذا يتطلب حذرا من تركيـا والسعوديـة ودول التحالـف الإسلامـي ضد الإرهـاب وألا تكون عملياتها العسكرية مرهونـة بالقيادة الأمريكية فقط، لأنها لـن تكـون لصالح السعودية ولا تركيا في هـذه الحالة، بل لابد من استقـلال القيادة التركية والسعودية عـن القيادة الأمريكية، دون نفـي التعاون معهـا لإبعاد مخاطر العـدوان الروسي الهمجي على المنطقة العربية والإسلامية، مـع الأخذ بعين الاعتبار الاعتداءات الروسيـة علـى السعودية على أيـدي الحوثيين، بإطـلاق صواريخ سكـود الروسية على الأراضي السعودية، وعلى تركيا بأيدي حزب العمال الكردستاني.

الخاتمة:

إن الموقـف التركـي والسعـودي مـن الوضع في سوريـا ينبغي أن يتبلـور أكثر ، فـلا ينبغي على الدول العربيـة والإسلامية ترك الشعب السوري لقمـة صائغة لغطرسة روسيا، الذي لا تقصف إلا تجمعات المعارضة والمدارس والمستشفيات بحسب تقارير منظمة العفـو الدولية أمنستي، وبحسـب إفادات لمبعوثـين دوليين تابعين لـلأمم المتحـدة أيضـاً، بـل إن المسؤولية علـى تركيـا والسعودية أكـبر مـن غيرهما بحكم ما أولـوه من دعم للشعـب السوري منذ بداية الصراع في سوريـا، فالشعب السوري يتطلع إلى المساعدات السعودية والتركيـة قبل غيرهما، و السعودية وتركيا مطالبتان في المستقبل أن تكثفا حملة إعلامية عالمية ضد العدوان الروسي على الشعـب السـوري، فقد ثبت كـذب الدعوى الروسيـة بأنها جاءت لمحاربـة الإرهاب في سوريا، فالقتلى من القصف الروسي هم من المدنيين، وليسوا من الإرهابيين.

وأما الجوانب الاقتصادية الناتجة عن تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي التركي السعـودي، فقد أخذت طريقها إلى الارتياح بـين رجـال الأعمـال السعوديـين والأتـراك في زيـادة الاستثمار المتبـادل بين الدولتين، ولعـل بدايتها يتمثل في اتفـاق شراء وبناء معـدات عسكرية تركية للسعودية بقيمة عشـرة مليارات دولار في العام الحالي ٢٠١٦ م، إضافة إلى توقيع عقود بناء ملايين الشقق السكنية في المملكة العربية السعودية من قبل شركات تركية، تقدر بعشرات ومئـات المليارات، ومع أهمية هـذه المشاريع الاقتصادية وغيرهـا كثير إلا أن نجاح التحالف التركي ـ السعودي في مواجهة التحديـات الأمنيـة الخارجيـة هو الأساس القوي الـذي سيقرر مستقبله ويثبت أهميته.

كاتب وباحث تركي

الهوامش

١- انظر الرابط: مقابلة الرئيس أردوغان مع وكالة فرانس٢٤ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٧

الشراكة الاستراتيجية الخليجية التركية: الدوافع والمحددات

جاء الإعلان عن إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر، وزيارة كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ديسمبر ٢٠١٥م، (إضافة إلى زيارته في مارس لتهنئة الملك سلمان بن عبد العزيز بتولي الحكم)، ورئيس الوزراء أحمد داوود أغلو في يناير ٢٠١٦م إلى المملكة العربية السعودية، علامات واضحة على تطور العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، فيما اشتهر باسم «الشراكة الخليجية التركية». وتكشف التصريحات من الجانبين السعودي والتركي على المساحة الواسعة من التوافق بين وجهات نظر البلدين بخصوص دائرة عريضة من القضايا الإقليمية، وهو ما تمثل مؤسسيًا في إنشاء المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي.

د. علي الدين هلال

والحقيقة، إن هذه الشراكة ليست وليدة الأمس القريب، وإنما تطورت ونمت على مدى سنين، واتخذت أشكالاً متنوعة على الصعيدين الجماعي والثنائي بين تركيا والدول الخليجية.

فعلى المستوى الجماعي، وقع وزراء خارجية دول المجلس مع وزير الخارجية التركي «مذكرة تفاهم» في مدينة جدة عام ٢٠٠٨م، على هامش اجتماعات مجلسهم الوزاري، ووضعت هذه المذكرة أسس الحوار الاستراتيجي بين الطرفين، والذي بدأ في العام نفسه على مستوى وزراء الخارجية، وتم إنشاء لجان متخصصة لبحث قضايا بعينها مثل، اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي، ومنتدى رجال الأعمال.

وعلى المستوى الثنائي، تطورت العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون، بشكل أو بآخر. فبالنسبة للسعودية، كانت نقطة التحول هي الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز لتركيا عام ٢٠٠٦ م، والتي فتحت الباب للتعاون في سائر المجالات، وفي عام ٢٠١٠م، قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارتين للسعودية، وفي الزيارة الثانية تلقى جائزة فيصل العالمية وذلك تقديراً لمواقفه السياسية، وهي الجائزة التي تعتبر من أرفع الجوائز التي تمنحها المملكة، وتم إنشاء منتدى الأعمال السعودي التركي، والذي كان آخر اجتماعاته في مطلع ديسمبر ٢٠١٥م. وشارك الجيشان في عديد من المناورات والتدريبات المشتركة.

وبالنسبة للكويت، فقد قام وفد من الحرس الوطني بزيارة أنقرة لبحث أوجه التعاون الأمني مع قوات الدرك التركي. وكانت قطر من أكثر الدول الخليجية تفاعلاً بشكل إيجابي مع تركيا بسبب موقفهما المشترك وتأييدهما للانتفاضات الشعبية التي حدثت في عدد من الدول العربية. لذلك، لم يكن غريبًا أن يقوم رئيس الوزراء أردوغان بالمشاركة في افتتاح مبنى السفارة التركية الجديد في الدوحة في عام ٢٠١٣م، وأن يشيد في كلمته بهذه المناسبة بقوة العلاقات التركية القطرية، وتم الإعلان عن إنشاء المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين. وفي عام ٢٠١٥م، أصدر البرلمان التركي قانونًا، يسمح للحكومة بإرسال قوات عسكرية إلى قطر، والتعاون بالمثل أي قبول قوات قطرية في تركيا.

في ضوء ذلك، ما هي الدوافع المشتركة بين الطرفين الخليجي والتركي والتي تنحو بهما إلى تطوير الشراكة الاستراتيجية بينهما.

أولاً: الدوافع ومساحات التوافق

وتتمثل أهم الدوافع ومساحات التوافق المشتركة فيما يلي:

١- تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية:

مع استمرار بيئة الاضطراب السياسي في المنطقة العربية، ابتداءً من عام ٢٠١١م، تفاقمت عوامل عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي، وكان من أبرز مظاهره؛ استفحال نشاط التنظيمات الإرهابية التي لجأت إلى العنف، تحت شعارات دينية، والتي من أبرزها تنظيمي القاعدة وداعش. ومع أن هناك ما يشير إلى أن تركيا تورطت لفترة في «غض الطرف» وربما «التعاون» مع

تنظيـم داعش، فإنها أدركـت في مرحلة لاحقة التداعيات المدمرة لمثـل هـذه الصلة، ويدل على ذلـك امتناع تركيا عـن التوقيع على البيـان الذي صـدر في اجتماع جـدة بشأن داعش، ومـا تبين من سماحهـا لعناصر من هذا التنظيـم بالمرور عبر أراضيها للوصول إلى الحـدود السوريـة، وأن بعض مستشفياتهـا، قامـت بعـلاج المصابـين منهـم، ناهيك عمـا انكشف من قيام بعض الشركات التركية بشراء النفط المستخرج مـن الأراضي التي يسيطر عليها داعش، ونقلها عبر أراضيها في ممـرات جبلية، وتصديرها من منافذها البحرية.

ومـع اتضاح الفظائـع التي ارتكبهـا تنظيم داعش، وإدراك تركيا أنه يمكن أن يصبح خطرًا على أمنها، فقد تغير موقفها، وفي عـام ٢٠١٥م، أرسلت ممثلين لها لحضـور الاجتماعات السياسية والعسكريـة للتحالف الدولي لمكافحة داعش. وهكذا، فإن مكافحة داعش تمثل مصلحة خليجية تركية مشتركة.

٢- التحولات الجيواستراتيجية في المشهد السوري

ويشير هذا العامل تحديـدًا إلى التغير الجسيم في توازن القوى العسكـري علـى الأرض منـذ التدخـل الروسـي في نهايـة سبتمبر ٢٠١٥م، فقد كان من شأن هذا التدخل إعطاء دفعة واضحة للقدرة العسكرية للنظام السوري مما أدى إلى إحرازه لانتصارات عسكرية متتاليـة ونجاحه في السيطرة علـى مناطق كانت خاضعة لداعش أو جبهة النصرة، وقطعها لطرق الامداد لهذه التنظيمات من تركيا.

وأدى هـذا الوضـع إلى إحيـاء الأمل لدى النظـام وروسيا في تحقيـق حـل عسكـري للأزمة، وهو مـا عبر عنه وزيـر الخارجية الروسي بـأن العمليات العسكرية سـوف تستمر حتى يتم «هزيمة الإرهـاب»، وكان الوجه الآخر لهذا التطـور شعور القوى المعارضة المختلفـة بتراجع وزنها العسكـري والسياسي ممـا أدى إلى فشل جولـة جنيـف-٣ قبل أن تبـدأ، فلم يكـن أي من الطرفـين مهيئًا لدخـول المفاوضات، فالنظام السـوري وروسيا وحلفائهما صعدوا مـن جهودهم لتحقيق انتصـار عسكري، أما قـوى المعارضة فقد أدركـت أن أي مفاوضـات في هـذا الوقـت سوف تعكـس التوازن العسكري الجديد.

وفي هذا السياق، ازدادت أهمية العلاقات الخليجية ـ التركية بحكـم توافق المصالح والرؤى والذي اتضح في إعلان السعودية في فبراير ٢٠١٦م، استعدادها لإرسال قوات برية إلى سوريا لمحاربة داعش، وذلك في إطار التحالـف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وتلاها في ذلك كل من الإمارات والبحرين، وفي الوقت ذاته قامت تركيا بتعزيز حشودها العسكرية على الحدود السورية.

٣- تصاعد الدور الروسي في المنطقة

مـع أن العلاقات بين روسيا وعدد من الدول الخليجية شهدت تحسنًـا دبلوماسيًا واقتصاديًـا، فقد ظلـت السياسات الخارجية لدول مجلـس التعاون تدور أساسًا في إطـار التعاون الاستراتيجي والأمنـي مـع الولايات المتحـدة، وترتب على ذلـك استمرار القلق الخليجـي من تزايد النفوذ الروسي، وهو نفس الموقف الذي تتبناه تركيا، فمن ناحيـة. كما تردد دوائر غربية وروسية. كان من شأن

سياسة إنتاج النفط التي اتبعتها بعض دول الخليج يُقال إنها تلحق الأذى بالاقتصاد الروسي، لدرجة أنه ترددت بعض تحليلات صدرت عن مراكز بحوث غربية تروج لوجود تنسيق خليجي ـ أمريكي في هذا الشأن. ومن ناحية أخرى، أدانت دول مجلس التعاون وتركيا التدخل العسكري الروسي في سوريا، واعتبرته موجهًا ليس فقط لتنظيم داعش وإنما لكل فصائل المعارضة السورية. ومن جانب ثالث، لم تتردد القيادة التركية في إسقاط الطائرة الروسية التي انتهكت المجال الجوي التركي في نوفمبر ٢٠١٥م.

وبإيجاز، فإن دول مجلس التعاون وتركيا تعتبران أن الدور الروسي في سوريا يمثل دعمًا وتأييدًا للنظام الحاكم، وهو ما تسعى هذه الدول إلى إسقاطه.

٤- التنافس في مجال النفط والغاز

هناك جانب آخر لتناقض المصالح بين دول مجلس التعاون وروسيا، والذي لا يبرز كثيرًا في وسائل الإعلام، وهو الخاص بإنتاج النفط والغاز ونقلهما إلى أوروبا، ويشير هذا الأمر إلى التنافس في أسواق النفط بين الطرفين في أوروبا، وخصوصًا دول أوروبا الشرقية، فقد أدى تدفق النفط الروسي من خلال خطوط الأنابيب إلى تقلص نصيب النفط الخليجي بحيث بلغت نسبة النفط السعودي من إجمالي استيراد أوروبا من النفط ٥,٩٪ مقارنة بنسبة النفط الروسي الذي بلغ ٣٤,٨٪ في عام ٢٠١١م، وأدى ذلك بالمملكة إلى اتباع سياسة تصديرية كبيرة إلى دول شرق أوروبا والتي كانت روسيا تعتبرها مجالاً خاصًا لها.

كما أن هناك خلاف يتعلق بالمشروعات التي تهدف إلى إنشاء خطوط أنابيب تنقل النفط الخليجي عبر الأراضي السورية إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. لذلك يمكن النظر إلى التدخل الروسي على أنه بمثابة إجهاض لأي مشروعات تسعى إلى تحقيق هذا الهدف.

٥- المصالح الاقتصادية والأمنية

تتمثل المصالح الاقتصادية التركية في التطلع إلى مزيد من ضخ رؤوس الأموال السعودية في الاقتصاد التركي، وإلى مزيد من التجارة بين البلدين والتي بلغت ٥,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥م، وأعلن أغلو أنه يسعى لزيادتها إلى ٢٠ مليار دولار، وإلى مزيد من مشاركة الشركات التركية في مشروعات الإسكان والتعمير في داخل المملكة.

ويجمع بين السعودية وتركيا موضوع التعاون في صناعة السلاح واستفادة السعودية من القدرات التركية في مجال التصنيع العسكري، وبرز هذا الجانب في اصطحاب رئيس الوزراء التركي أغلو لكل من وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ورئيس هيأة الاستخبارات علاوة على وزير الخارجية في زيارته للرياض في يناير ٢٠١٦م، ولقاء هذه المجموعة مع الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالمملكة.

وإذا كانت هذه المجموعة من العوامل قد كشفت عن اتساع مساحة الاتفاق في المصالح والرؤى بين دول مجلس التعاون وتركيا مما يوجد الأساس الموضوعي للشراكة الخليجية – التركية، فإنه من الضروري الإشارة أيضًا إلى مجموعة من التحديات التي تواجه هذه الشراكة، وهو ما نتناوله في أدناه.

الشراكة الخليجية ـ التركية تطورت على مدى سنوات واتخذت أشكالاً متنوعة

ثانيًا: التحديات

بادئ ذي بدء، ينبغي الإشارة إلى حدود الحديث عن دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة أو كتلة واحدة، فرغم المصالح العديدة وعناصر التشابه والتوافق بين دول المجلس الست إلا أنه يجدر التنويه إلى عدد من التنوعات والتباينات بينها، من أهمها سياسة سلطنة عمان التي تنأى بنفسها عن الدخول في محاور لا تمس أمنها الوطني بشكل مباشر، وهو موقف أصيل في السياسة الخارجية العمانية. وعلى سبيل المثال، فعندما قطعت دول الخليج علاقاتها الدبلوماسية مع مصر تطبيقًا لقرار القمة العربية في أعقاب معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م، أخذت السلطنة موقفًا مغايرًا ولم تنفذ هذا القرار. وأخذت عمان مواقف متميزة عن بقية دول المجلس خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية في حقبة الثمانينيات، وكذلك تجاه إيران بصفة عامة مما مكنها من القيام بدور «الوسيط» بين الولايات المتحدة وإيران قبل بدء المحادثات العلنية بشأن البرنامج النووي الإيراني. ومنها أيضًا الموقف الخاص للإمارات تجاه تركيا بشأن تأييد الأخيرة للإخوان المسلمين كما سوف نتعرض له فيما بعد، وكذلك المصالح الاقتصادية التي تجمعها – وخاصة دبي – مع إيران، ومنها المواقف الخاصة لقطر تجاه بعض القضايا العربية والإقليمية.

كما يثور بالنسبة لتركيا قضية الاستقرار الداخلي فيها في ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية الأولي والثانية عام ٢٠١٥م، وسعي أردوغان لتغيير الدستور وتحويل نظام الحكم من البرلماني إلى الرئاسي، إضافة إلى عودة الصدام المسلح بين الحكومة والأكراد.

وفي هذا الإطار، تتمثل أهم التحديات التي تواجه تطوير الشراكة الخليجية التركية فيما يلي:

دول مجلس التعاون وتركيا تعتبران أن الدور الروسي في سوريا يمثل دعمًا وتأييدًا للنظام الحاكم الذي تسعى هذه الدول إلى إسقاطه

١- العلاقات التركية ـ الإيرانية

تمثل تركيا وإيران دولتان كبيرتان في منطقة الشرق الأوسط، ويمارس كل منهما دوراً مؤثرًا في المنطقة بحكم عدد السكان والقدرة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، والامتدادات الثقافية والحضارية لهما فيما وراء الإقليم في آسيا الوسطى والقوقاز والعالم الإسلامي عمومًا. أضف إلى أن لكل منهما علاقات وثيقة بالبلاد العربية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ.

وتميزت العلاقات بين البلدين بالتغير والتبدل من مرحلة لأخرى، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م، كانت الدولتان جزءًا من التحالف الإقليمي المؤيد للغرب، فتركيا انضمت إلى حلف الأطلنطي وهو التجسيد العسكري للكتلة الغربية في فترة الحرب الباردة، واتبعت إيران سياسة مؤيدة للغرب باستثناء الفترة القصيرة لرئيس الوزراء محمد مصدق والذي انتهى حكمه بانقلاب دبرته المخابرات الأمريكية لعودة الشاه إلى الحكم، كما كانت الدولتان جزءًا من الترتيبات الغربية لحماية أمن الشرق الأوسط مثل ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧م، والمقترحات الرباعية في مطلع الخمسينيات، وحلف بغداد ١٩٥٥م، الذي تحول إلى الحلف المركزي بعد اندلاع الثورة العراقية في ١٩٥٨م، وخروج العراق منه. واستمرت حالة التوافق بين البلدين في إطار الاستراتيجية الغربية حتى نهاية السبعينيات، مع الإقرار بوجود بعض أشكال التنافس بينهما.

جاء التغيير الذي أحدثته الثورة الإيرانية ليمثل انقطاعًا في هذه العلاقة، ولكنه لم يصل إلى حد المواجهة المباشرة بين البلدين ولم يكن أي منهما على استعداد لاعتبار الآخر عدوًا استراتيجيًا له. فتركيا حريصة على عدم استعداء إيران، وفي كتاب العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أغلو، والذي يمثل الإطار المرجعي لسياسة تركيا الخارجية، فإنه اعتبر إيران امتدادًا لتركيا في الغرب وبوابتها على القوقاز، كما أن تركيا امتداد لإيران في الشرق وكلاهما يتمم الآخر.

ومن ثم يثور السؤال، إلى أي مدى تكون تركيا مستعدة لمسايرة فكرة أن إيران بما تمثله من «خطر شيعي» هي التهديد الرئيسي على أمن الخليج والمنطقة العربية، ومدى استعدادها للانخراط في مواقف عملية تنبع من هذه الرؤية. من الأرجح أن تركيا تسعى لوقف تمدد النفوذ الإيراني، ولكن دون أن يتحول ذلك إلى عداء سافر.

٢- طموحات القيادة التركية

في فيديو تم بثه عن زيارة رئيس الوزراء التركي أغلو للمسجد الحرام في يناير ٢٠١٦م، ظهر الرجل وهو يطل على آلاف المعتمرين والطائفين يلوح لهم بالتحية ويردون عليه بالتصفيق، وهو مشهد وصفه المراقبون بالاستثنائي، فلم يتكرر من قبل عند زيارة أحد زعماء الدول أو رؤسائها للمسجد الحرام أن حدث مثل هذا المشهد، فهل جاء ذلك السلوك بمحض المصادفة أم أنه يعبر عن الإدراك الذاتي للقيادة التركية التي أحيت مفهوم العثمانية الجديدة بدور إقليمي يعتمد على تراث الدولة العثمانية الذي استمر لقرون، ووضع الأساس لعديد من التنظيمات السياسية والإدارية في الدول العربية، فمن الأرجح أن لتركيا مشروعها الإقليمي، وهذا أمر طبيعي لدولة بمثل هذا الوزن السياسي والاقتصادي والعسكري، وقد تجلى ذلك في تصميم تركيا على إبقاء قوة عسكرية في داخل العراق دون موافقة حكومته، وفي الحديث عن منطقة آمنة على الحدود التركية السورية ودخول قواتها داخل سوريا لنقل رفاة السلطان سليمان شاه العثماني. فهل يؤدي سقوط النظام السوري إلى فتح شهية القيادة التركية؟

٣- الموقف تجاه مصر وتنظيم الإخوان المسلمين

مثّل الموقف تجاه مصر وتنظيم الإخوان المسلمين مصدرًا رئيسيًا للاختلاف والتوتر في العلاقات بين تركيا من ناحية، وكل من السعودية والإمارات من ناحية أخرى، ففي فترة نظام حكم الإخوان في مصر (يونيو ٢٠١٢- يوليو ٢٠١٣م)، اتبع هذا النظام مجموعة سياسات مثلت خطراً على الأمن الداخلي في السعودية والإمارات، فقام بتشجيع بعض القوى الداخلية المناوئة لنظم الحكم والمهددة للاستقرار السياسي والاجتماعي، هذا في الوقت الذي تمتع فيه النظام بتأييد تركيا ودعمها وكان رئيس الوزراء أردوغان أول قيادة سياسية تصل إلى مصر لتهنئة الرئيس الأسبق محمد مرسي بتولي الحكم.

وبعد سقوط هذا النظام في يوليو ٢٠١٣م، أعلنت السعودية والإمارات تأييدهما للتغيير الذي تم، ومسارعتهما بتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي للنظام الجديد، واعتبرت الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا. أما تركيا فقد اعتبرت ما حدث في مصر «انقلابًا على الشرعية» وفتحت أبوابها لعناصر الإخوان الهاربة، ويسرت لهم مختلف سبل التأييد السياسي والإعلامي لانتقاد

الأوضاع الجديدة، واستضافت التنظيمات التي أقامها الإخوان كالمجلس الثوري في المنفى والتجمع البرلماني المعارض في الخارج، بحيث أصبحت الراعية السياسية الرئيسية للإخوان، واستخدم أردوغان أشد التعبيرات وأكثرها غلظة للتعبير عن موقفه تجاه النظام المصري.

وفي عام ٢٠١٥م، طرأت تغييرات في منطقة الخليج نتيجة الظروف الإقليمية الجديدة. فعلى سبيل المثال، فإن حزب التجمع اليمني من أجل الإصلاح في اليمن عارض التمدد الحوثي وخصوصًا بعد اقتحام الميليشيات الحوثية العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر وسيطرتهم عليها، وأيد دعوة الرئيس عبد ربه منصور هادي بطلب دعم دول مجلس التعاون والجامعة العربية للتدخل لحماية شعب اليمن، ورحب بالقرار السعودي ببدء عمليات عاصفة الحزم في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، باعتبارها حماية للشعب اليمني. وهكذا، ففي الحالة اليمنية تعاونت السعودية مع حزب التجمع اليمني من أجل الإصلاح ضد تحالف الحوثيين والرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، وفي شهر أبريل من نفس العام، جاء تصريح الأمير سعود بن فيصل وزير الخارجية السابق - يرحمه الله - بأنه لا توجد مشكلة لدى المملكة مع الإخوان وإنما المشكلة مع الذين بايعوا المرشد العام للجماعة.

وكان مؤدى ما تقدم أن السعودية تميز بين وضع تنظيم الإخوان المسلمين في مصر، ووضع تنظيمات الإخوان في الدول العربية الأخرى. فبالنسبة للوضع في مصر، فإن المملكة تؤيد النظام الجديد سياسيًا واقتصاديًا، وهناك ما يشير إلى مأسسة العلاقات بين البلدين في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء لجنة التنسيق التي يرأسها من الجانب السعودي ولي ولي العهد ومن الجانب المصري رئيس الوزراء، والتي تجتمع بشكل دوري لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. رغم تباين رؤى ومواقف المملكة تجاه الأوضاع في اليمن وسوريا وليبيا وفقًا لاعتبارات السياسة العملية.

لا يوجد ما يشير إلى تغير موقف المملكة تجاه تنظيم الإخوان في مصر، ورغم بعض التحليلات الإعلامية هنا وهناك حول خلافات بين السعودية ومصر، فإنه لا يوجد ما يدل على اهتزاز العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، فكلاهما يحتاج الآخر في موقع المؤازرة والتأييد والدعم. هذا في الوقت الذي لم يتغير فيه الموقف الأساسي لتركيا سواء فيما يتعلق بانتقاد النظام المصري من آن لآخر ودعم الإخوان.

وليس من الأرجح أن تفرط السعودية بعلاقتها بمصر من أجل تحقيق الشراكة مع تركيا، ويزداد هذا الموقف بالنسبة للإمارات. ويدل على ذلك تصريح أردوغان في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥م. بشأن تأثير استمرار توتر العلاقات بين تركيا ومصر على علاقتها مع دولة الإمارات على النحو الذي يحرم أنقرة من الاستثمارات الإماراتية. لذلك، فمن المتوقع أن يمثل موضوع مصر والعلاقة مع الإخوان إحدى نقاط التباين بين الموقفين السعودي-الإماراتي والموقف التركي.

وهناك بعض الاجتهادات التي تشير إلى احتمال تغير الموقف التركي تجاه مصر، وأنه ربما تصبح الشراكة الخليجية التركية، وخصوصًا السعودية، عنصرًا مسهلاً ومدعمًا لهذا التغير. وترى وجهة النظر هذه أن تركيا تشعر بضعف موقفها، وذلك بعد استقرار الأوضاع الجديدة في مصر، وتعاون الدول الكبرى في العالم معها، واستكمال شرعية النظام من خلال الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية وأخيرًا انتخابات مجلس النواب في نهاية عام ٢٠١٥م، والانقسامات داخل الإخوان، وتراجع الدعم الشعبي لهم في الشارع المصري. وترى أن هناك مناسبة قادمة في شهر أبريل يمكن أن تمثل فرصة سانحة لذلك، وهي انعقاد مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول والتي يقوم فيها رئيس القمة الحالي (مصر) بتسليم القيادة إلى رئيس القمة التالي (تركيا).

دول الخليج لن تفرط في مصر لكن لن تجعلها سبباً لتعطيل الشراكة التركية

وفي هذا السياق، تم نشر تسريبات عن المصالحة بين البلدين، ويدعم ذلك توقف حملات الهجوم الإعلامية بينهما، ولكن لا توجد تأكيدات رسمية في هذا الاتجاه، ومازال المسؤولون الأتراك ينتقدون ممارسات النظام المصري من وقت لآخر.

عرض هذا التحليل لموضوع الشراكة الخليجية التركية موضحًا عناصر التوافق من ناحية، والتحديات من ناحية أخرى، والأرجح أن السعودية ودول الخليج تدرك المحفزات والمعوقات، فهي لن تفرط في علاقتها بمصر، ولن تسمح بتهديد تنظيم الإخوان لأمنها الوطني تحت أي اعتبار، ولكنها أيضًا لن تجعل من ذلك سببًا لتعطيل الشراكة الخليجية - التركية، ومن الأرجح أن تتطور شراكة مرنة تنهض على عناصر الاتفاق في المصالح والرؤى بينما تقر بوجود تباينات في بعض الموضوعات.

والحقيقة، أن هذا المفهوم للشراكات والتحالفات هو المفهوم السائد في عالمنا المعاصر، فقد انتهى العهد الذي كانت تدعي فيه الدول التماثل الكامل بين مصالحها الوطنية أو التطابق التام بين رؤاها الاستراتيجية. ●

أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة

العلاقات الروسية-التركية.. وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر العقد الأول من القرن الحالي استثنائياً في العلاقات الروسية - التركية حيث استطاع البلدان خلاله تجاوز الماضي الصراعي الممتد بينهما لقرون طويلة، وإطلاق تعاون تقني واقتصادي وصل إلى مستويات استراتيجية في إطار تفاهم سياسي ودفء عام اتسمت به العلاقات بين البلدين.

فقد قفز التبادل التجاري بين موسكو وأنقرة ليبلغ ٣١ مليار دولار عام ٢٠١٤م، ولتصبح روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا، والأخيرة أكبر خامس شريك تجاري لروسيا. وتدفقت السياحة الروسية على تركيا خاصة بعد إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين لتصبح روسيا ثاني أكبر مصدر للسياحة إلى تركيا حيث بلغ إجمالي عدد السياح الروس الذين قصدوا تركيا عام ٢٠١٤ م، نحو ٤،٥ مليون سائح، وبلغت عوائدهم على الاقتصاد التركي ١٠ مليارات دولار.

د. نورهان الشيخ

شهد التعاون بين البلدين في مجال الطاقة طفرة واضحة حيث تمد روسيا تركيا بحوالي ٦٠٪ من احتياجاتها من الطاقة، كما تعتبر تركيا معبر رئيسي للغاز الروسي المتجه إلى أوروبا. وإلى جانب «الخط الغربي» لنقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا ورومانيا وبلغاريا وخط أنابيب الغاز العابر للبحر الأسود «السيل الأزرق» الذي تم افتتاحه في عام ٢٠٠٥م، تم البدء في مشروع انبوب النفط «سامسون-جيهان» الذي يمر من شمال تركيا إلى جنوبها التفافا على مضيقي البوسفور والدردنيل، لينقل النفط الروسي من حوض البحر الأسود إلى الأسواق الأوروبية، وتم الاتفاق بين البلدين على مشروع «السيل الجنوبي» الطموح لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر قاع البحر الأسود وتركيا.

كما بدأت شركة «روس أتوم» ببناء أول محطة كهروذرية، محطة «أكويو» في مدينة مسين بتركيا، باستثمارات تصل إلى ٢٠ مليار دولار، وكان من المتوقع الانتهاء منها قبل عام ٢٠٢٢م. وكانت تركيا أول دولة عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) تقيم اتصالات مكثفة مع روسيا في مجال التعاون العسكري التقني.

ورغم التحدي الذي مثلته الأزمة السورية للعلاقات بين موسكو وأنقرة نظراً للتناقض الذي وصل حد الصدام في المصالح والمواقف والتحالفات لكلا البلدين، والذي عمق منه التباعد بينهما حول مجموعة من الملفات والقضايا الأخرى ومنها تلك المتعلقة بمنطقة القوقاز خاصة الصراع حول ناجورنو قاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، وبالسياسة الداخلية تجاه الشيشان في روسيا والأكراد في تركيا، ومشكلة المضائق التركية التقليدية المستمرة لقرون، والخلافات حول السياسة البلقانية والقضية القبرصية، فضلاً عن الاختلافات في سياق استراتيجيات حلف الناتو؛ فإن اللقاءات رفيعة المستوى شبه السنوية لم تتوقف بين الجانبين منذ زيارة الرئيس بوتين الأولى إلى أنقرة عام ٢٠٠٤م، وكان أخرها زيارة الرئيس التركي أردوغان لروسيا ومشاركته في حفل افتتاح مسجد موسكو في سبتمبر الماضي. مما دفع البعض للحديث عن العلاقات الروسية التركية باعتبارها نموذجاً للبرجماتية السياسية حيث تختلف مواقف البلدين إزاء بعض القضايا دون أن يؤثر ذلك على مجمل التطور الحادث في العلاقة بينهما والمسار العام لها.

إلى أن جاءت حادثة إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية في ٢٤ نوفمبر الماضي لتهوي بالعلاقات بين البلدين إلى مستويات غير مسبوقة من التوتر المتصاعد. ورغم تأكيد تركيا أن الطائرة الروسية اخترقت مجالها الجوي وإنها قامت بتحذيرها، وأن إسقاطها كان دفاعاً عن سيادتها وحدودها، فقد اعتبر الرئيس بوتين الحادث «طعنة في الظهر» ووصفها رئيس الوزراء الروسي بأنها «جريمة» ورأى رئيس مجلس الدوما (المجلس الأدنى في البرلمان) إنها «خيانة» واعتبرت موسكو أن تركيا نصبت «كميناً» للطائرة الروسية وأسقطتها عمداً، وإن إسقاط الطائرة لم يكن

فى إطار اشتباك فى الجو ولكنه قرار سياسي من القيادة التركية اتخذته مسبقاً فى محاولة منها لتوجيه ضربة موجعة لروسيا واستفزاز الأخيرة وجرها إلى مواجهة مع تركيا وحلف الناتو، وذلك ردا على التدخل الروسي في سوريا الذي أعاد خلط الأوراق وأعاد ترتيب التوازنات على الأرض فى غير صالح تركيا. هذا إلى جانب حديث الرئيس بوتين خلال قمة العشرين عن تورط دول مشاركة فى القمة فى دعم الإرهاب وداعش فى إشارة إلى تركيا، وهو ما أثار حفيظة الأخيرة.

وعلى الفور قامت وزارة الدفاع الروسية بقطع كل الاتصالات العسكرية بين الجانبين ووقف الخط الساخن بينهما، واستدعاء الملحق العسكري التركي في موسكو وتسليمه احتجاجا رسميا موجها لأنقرة على إسقاط الطائرة الروسية. وسحبت موسكو ممثل أسطولها الحربي في تركيا الذي ينسق عمل أسطول البحر الأسود. كما قامت بوضع الطراد «موسكو» المزود بمنظومة صواريخ «فورت» المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة «إس-٣٠٠» في ساحل اللاذقية، ونشر منظومة إس-٤٠٠ في قاعدة حميميم الجوية السورية، ومن المعروف إنها الأكثر تطورا في العالم والقادرة على صد جميع وسائل الهجوم الجوي المعاصرة، بما في ذلك الوسائل الخاضعة للتطوير، وتدمير كافة أنواع الأهداف الجوية. وحذرت موسكو من أن جميع الأهداف التي ستمثل خطرا محتملا على قواتها الجوية وقاذفاتها سيتم تدميرها. ولا شك أن نشر منظومة إس-٤٠٠ فى سوريا ومرابطة الطراد "موسكو" في اللاذقية لم يكن أمراً متصوراً قبل الحادث.

على صعيد أخر، أصدر الرئيس بوتين مرسوماً تضمن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الموجعة لتركيا من أبرزها حظر استيراد عدد من السلع والبضائع التركية، وحظر العمليات التجارية والاقتصادية المرتبطة بذلك، ومنع الشركات التركية من ممارسة أى نشاط داخل روسيا، ومنع استخدام الأيدى العاملة التركية، وإيقاف العمل بنظام الإعفاء من تأشيرات الدخول مع تركيا، وكذلك وقف رحلات الطيران التجاري، وحظر الرحلات السياحية الروسية لتركيا وتشديد الرقابة على تلك القادمة منها. كما أعلن الرئيس بوتين أن روسيا لن تبرم عقودا جديدة في مجال قطاع البناء مع أنقرة، الذي يعمل فيه حاليا زهاء ٣٠٠ شركة تركية تبلغ قيمة عقودها بروسيا نحو ٥٠ مليار دولار.

وكرد فعل بدأت تركيا فى التلويح بإمكانية الاستعانة بدول أخرى مثل اليابان لاستكمال محطة «أكويو» للطاقة النووية. ورغم عدم إثارة روسيا لقضية إمدادات الغاز الطبيعي لتركيا والاستمرار فى ضخه وفقاً للتعاقدات السابقة، قام الرئيس التركي بتوقيع اتفاقية كبيرة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر، وفي الوقت نفسه وقع رئيس الوزراء التركي على اتفاقية مماثلة مع أذربيجان، كما اتفق الطرفان على إنجاز مشروع «تاناب» الذي يتضمن إقامة خط أنابيب عابر للأناضول لنقل الغاز الأذري إلى أوروبا عبر تركيا قبل الموعد المحدد للمشروع عام ٢٠١٨م. تزامن هذا مع إعلان حكومة إقليم كردستان العراق استعدادها لتلبية احتياجات أنقرة من الغاز الطبيعي، وكان الإقليم قد وقع اتفاقاً استراتيجيًا مع تركيا بشأن نقل غاز الإقليم إلى أوروبا عبر تركيا، يدخل حيز التنفيذ عام ٢٠١٧م.

وتشير التطورات اللاحقة إلى أن الشرخ الذي أحدثه إسقاط الطائرة الروسية يصعب ترميمه فى المستقبل المنظور، وأن الإنفراج فى العلاقات بين البلدين مازال بعيد المنال. فقد استمر التوتر مهيمناً على العلاقات الروسية التركية خاصة مع تكثيف روسيا قصفها على المناطق التي تقطنها أغلبية تركمانية في جبل التركمان في ريف اللاذقية السوري، واتهام تركيا لروسيا بارتكاب جرائم تطهير عرقي في سوريا بحق السنة والتركمان المرتبطين بتركيا. وأثار تقارب موسكو مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي تعتبره أنقرة «منظمة إرهابية»، ومع زعيم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي المعارض صلاح الدين ديمرتاش، واستقباله في موسكو غضب أنقرة. واتهمت تركيا موسكو باختراق مجالها الجوى يوم ٢٩ يناير وقامت باستدعاء السفير الروسي لديها احتجاجاً على الحادث، وطالبت واشنطن روسيا باحترام المجال الجوي لتركيا باعتبارها عضواً فى الناتو، فى حين نفت وزارة الدفاع الروسية الحدث واعتبرته «استفزاز متعمد» ومزاعم «لا تدعمها أي بيانات واقعية».

إن استمرار التوتر بين موسكو وأنقرة على هذا النحو له تداعيات إقليمية ودولية عدة. أولها، يتعلق بتحالفات أنقرة الإقليمية، فرغم إعلان أردوغان عن عزمه تصفية كافة الخلافات والقضايا العالقة مع دول الجوار العربية وغير العربية، فيما عُرف بسياسة «صفر مشاكل»، فإن تطورات الأحداث والمواقف جعلت تركيا محاطة بحلقة من التوترات والصراعات المتفاقمة مع دول الجوار، ومن الطبيعى أن تحاول أنقرة كسر هذه الحلقة

التطورات تجعل تركيا محاطة بحلقة صراع تحاول كسرها بتحالف مع دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية

بالاتجاه نحو تعميق تحالفها مع دول الخليج لا سيما المملكة العربية السعودية. فتركيا هى الأقرب دون شك لدول الخليج، وسوف يزيد التوتر بين أنقرة وموسكو التحالف التركي الخليجي تماسكاً وقوة، ويدفع أنقرة إلى تعزيز تحالفها مع دول الخليج من ناحية، وقد يؤدي أيضاً إلى مزيد من الحذر والتردد الخليجي فى التقارب مع روسيا من ناحية أخرى.

وسيكون التركيز التركي على إقامة ما يشبه تحالف مع المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من المواقف السياسية المشتركة للبلدين تجاه العديد من قضايا المنطقة، لاسيما الأزمة السورية، وطموح تركيا فى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع المملكة وجذب استثمارات سعودية ضخمة تقدرها إحدى المصادر بحوالي ٢٥٠ مليار دولار، ستمثل دفعة قوية ونقلة نوعية للاقتصاد التركي. وسوف تظهر تركيا فى هذا السياق دعمها الإعلامي والسياسي للمواقف والسياسات السعودية تجاه الأزمة اليمنية، وتجاه إيران بعد أن تفاقمت الخلافات السعودية الإيرانية وتصاعد التوتر بين البلدين إثر الإعتداء على السفارة والقنصلية السعودية فى إيران. ولكن نظراً لما تتسم به السياسة التركية من برجماتية واضحة، فإنها رغم حرصها على إبراز دعمها للمواقف السعودية، سوف تحرص بالتوازي على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وقنواتها الدبلوماسية المفتوحة مع إيران، وعلى الإبقاء على حد أدنى من التفاهمات مع الأخيرة.

البرجماتية التركية تحرص على دعم مواقف السعودية بالتوازي مع إيران

على صعيد أخر، تتجه تركيا لتطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، والتي كانت قد قطعت من قبل الجانب التركي قبل خمس سنوات، نتيجة مقتل تسعة نشطاء أتراك كانوا على متن السفينة «مافي مرمرة» التي حاولت اختراق الحصار الإسرائيلى المفروض على قطاع غزة. وقد تردد منتصف ديسمبر الماضي أن الطرفان توصلا إلى تفاهمات تتضمن قيام إسرائيل بدفع تعويضات عن ضحايا الهجوم على السفينة التركية، والعودة لتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وبدء محادثات حول تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا بعد التوقيع على اتفاق بهذا الشأن.

ثانيها، تتعلق بالحالة السورية، فالاستقطاب الدولي والإقليمي الذي بدأ مع الأزمة السورية من المتوقع أن يزداد عمقاً خاصة على الصعيد الإقليمي، مما ينذر باتساع الهوة واحتدام

الخلاف حول مسار التسوية السلمية للأزمة السورية، ومن له حق الجلوس على طاولة المفاوضات بشأن مستقبل سوريا. وسوف يتبلور التوافق التركي الخليجي ويزداد وضوحاً بهذا الخصوص في مواجهة الرفض الروسي لبعض أطراف المعارضة. ويعكس تعليق مفاوضات جنيف٣ حتى ٢٥ فبراير بعد أيام معدودة من بدء عمق الخلافات والاستقطابات بين الأطراف المختلفة، وأن المشكلة ليست فقط بين الأطراف السورية ولكن بين الأطراف الأخرى المعنية ومنها بالطبع روسيا وتركيا، الأمر الذي يعقد المفاوضات المتعثرة أصلاً بين ممثلي المعارضة والنظام السوري.

ثالثها، يتعلق بتصعيد المواجهة الروسية الأمريكية وتأجيج التوتر القائم بين الطرفين منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية نهاية عام ٢٠١٣م. فموسكو تعتبر تركيا موطئ قدم هامة للولايات المتحدة وإحدى القوى الإقليمية التي تعتمد عليها واشنطن فى تنفيذ سياستها واستراتيجياتها فى المنطقة التي تتناقض في ملفات ومواضع هامة مع المصالح الروسية وتتضمن تهديداً للأمن القومي الروسي فى حالات عدة. وقد كانت تركيا من أوائل الدول التى انضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢م، ومنذ ذلك الحين تعتبر أنقرة أحد مرتكزات السياسة الأمريكية فى المنطقة. ورغم انتهاء الحرب الباردة فقد استمرت الإلتزامات التركية تجاه واشنطن، ومن أبرز القضايا الخلافية بين موسكو وأنقرة التى أدت إليها هذه الإلتزامات محاولة واشنطن وحلف الناتو عام ٢٠١١م، نشر رادار تابع للدرع الصاروخية الأمريكية في جنوب شرق الأراضي التركية يبلغ مداه عدة آلاف من الكيلومترات في الاتجاهين الشرقي والجنوبي حيث رفضت روسيا نشر الرادار أو أي عناصر من الدرع الصاروخية الأمريكية في منطقة البحر الأسود.

كما اعترضت موسكو على نشر ست منظومات صواريخ «باتريوت» في جنوب تركيا بناء على طلب الأخيرة، بحجة حماية الأراضي التركية من أي قصف صاروخي محتمل من جانب سوريا. ورأت روسيا أن النظام السوري المنهك بأزمته الداخلية ليس بصدد هجوم على تركيا، ولا يمكن اعتبارها قوة ردع في ظل غياب أي تهديد من طرف سوريا، وأن الخطوة التركية قد تكون اتخذت فى إطار الاستعداد للتدخل العسكري في سوريا، وهو ما ترفضه روسيا بشكل مطلق وتؤكد على ضرورة الحل السياسي للأزمة من خلال الحوار والتوافق الإقليمي والدولي.

على صعيد آخر، تعتبر تركيا ركيزة أساسية في مشروعات الطاقة التي تدعمها الولايات المتحدة وتهدف من خلالها إلى تحجيم النفوذ الروسي المتزايد فى سوق الطاقة العالمي وخاصة السوق الأوروبي، من خلال مشروعات تنافسية لروسيا تهدد أمن الطاقة الروسي القائم على الحفاظ على مكانة روسيا كمصدر عملاق للنفط والغاز فى العالم، والسيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة أو منافسة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوروبا من خلال الشراكة والاستثمارات المشتركة. فتركيا تطمح إلى أن تصبح دولة عبور رئيسية لنقل الطاقة من مناطق بحر قزوين والقوقاز والشرق الأوسط إلى أوروبا، وأبرزها خط «باكو – تبليسي – جيهان» لنقل النفط الأذري إلى أوروبا عبر ميناء جيهان التركي، والذي بدأ يضخ النفط إلى الأسواق العالمية في مايو ٢٠٠٦م، وانضمت كازاخستان في نفس العام للخط لنقل نفطها.

تنطلق الخلافات الروسية ـ التركية من الرادار الأمريكي والباتريوت وبوابة النفط الأوروبية

فى ضوء أهمية تركيا لواشنطن وخصوصية العلاقات التركية الأمريكية، واحتمال إندلاع مواجهة تركية روسية على الأراضي السورية، يتخوف البعض من أن يكون تصاعد التوتر الروسي التركي مقدمة «لحرب عالمية ثالثة» أو مواجهة بين روسيا والناتو خاصة وأن أول رد فعل من جانب تركيا بعد إسقاط الطائرة الروسية كان الاتصال بحلف شمال الأطلسي وطلب عقد اجتماع طارئ للحلف. إلا أن رد فعل حلفاء أنقرة جاء محفزاً لضبط النفس والتهدئة وعدم التصعيد، فقد فشلت جهود تركيا فى استنفار الناتو لمساندتها، وعقب اجتماع طارئ عقده الناتو على الفور فى نفس يوم وقوع الحادث بناء على طلب تركيا، حث الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج على «إلتزام الهدوء لتفادي تصعيد الوضع»، كما لم تبدي واشنطن أى خطوة جادة لدعم تركيا. وأتم الرئيس الفرنسي، فرانسوا أولاند، زيارته إلى موسكو وأكد على أهمية عدم التصعيد والتركيز على محاربة الإرهاب والتنسيق مع روسيا في هذا الإطار. فقد جاءت دعوات مختلف الأطراف الدولية والإقليمية إلى التهدئة وتجنب التصعيد إنطلاقاً من إدراكها أن حرب عالمية ثالثة تعني فناء العالم كله، وليس فيها منتصر أو مهزوم، ولا يمكن تصور أن تقدم دولة على اتخاذ قرار بفنائها وفناء البشرية.

إن الأزمة بين موسكو وأنقرة لا تبدو حدثاً عابراً، ولكنها هوة عميقة تتجاوز تداعياتها التفاعلات بين البلدين لتلقي بظلال واضحة على التحالفات الإقليمية، ومسار العديد من الملفات المحورية وفي مقدمتها التسوية السلمية للأزمة السورية. ●

أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

تركيا والعرب.. إرث التاريخ ومنطق الجغرافيا
إطلالة من نافذة الخليج العربي

حدثت مؤخرًا على المستوى الإقليمي تطورات عنيفة، واكبت ما يشبه الهجمة لقوىً إقليمية ودولية حاولت أن تتخطى خطوط حمراء، ما كان للأمن القومي العربي أن يتجاهلها، ويبقى العرب في مأمن من أضرارها الاستراتيجية الممتدة، على أمن دولهم واستقرار مجتمعاتهم. ما يحدث الآن في بعض قلاع وحصون العرب التقليدية، في اليمن والعراق وسوريا، من حروب اختلط فيها المحلي بالإقليمي والدولي، لتشكل في مجملها خطرا استراتيجيا ناجزا على العرب جميعهم، ولا يقتصر فقط على مجتمعات ساحات الصراع العربية تلك، التي كان بعضها، لوقت قريب، يشكل بوابات منيعة يتحصن داخلها أمن العرب واستقرارهم واستقلالية قرار القضايا القوميةً الكبرى للعالم العربي، بدايةً بقضية فلسطين.. ومرورًا بقضايا الوحدة والتكامل العربي، وانتهاءً بقضايا سياسية ملحة ومهمة لها علاقة بإحداث تنمية سياسية حقيقية ترفع من مكانة وكفاءة وفاعلية الأنظمة العربية لتقترب من مصادر الشرعية الحقيقية النابعة من الإرادة الحرة للمواطن العربي، وتحدث نقلة حضارية في مجتمعات العرب وبين أقوامهم.

د. طلال صالح بنّان

مـا يحـدث في بؤر الصـراع الساخنـة على التخـوم الشرقية والشماليـة الشرقيـة من العالم العربي في العـراق وسوريا، وحتى لبنـان، يقابلـه محاولة اخـتراق من الخاصـرة الأكـثر حساسية وخطورة في الركن الجنوبي الشرقي للعالم العربي (اليمن)، إنما يشبـه صراع القوى الدولية في المنطقة، بداية القرن الماضي، عند بدايـة أفول الخلافة العثمانية، وتداعي قـوى الاستعمار التقليدي علـى المنطقة العربيـة، لوأد فكـرة الوحدة العربية مـن أساسها، وتستبدلهـا بكيانات إقليمية هشة، تبلـورت في النصف الثاني من العقد الماضي بإنشاء الجامعة العربية، لتكرس الشرعية الإقليمية لصيغة الدولـة القومية الحديثة في العـالم العربي، وتتوالى، منذ ذلك الحين مشاريع التكامل الإقليمي الخجولة في المنطقة العربية، بعيدا عن حلم الوحدة العربية، الذي جسدته الثورة العربية بداية القرن الماضـي، على الهيمنة العثمانية التـي سيطرت على العالم العربي، لما يقرب من ثمانية قرون.

فشل نموذج الدولة القومية الحديثة عربيًا

مـع الوقـت تكرس مفهـوم وقيـم ومؤسسات الدولـة القومية الحديثـة في العالم العربي على أسـس جهوية، تفصل بينها حدود من صنيعـة المستعمـر، لتستبدل الهويـة العربيـة، بشعوبية هشة تجتمع فيهـا تناقضات ومفارقـات، ولا نقول تعدديـة، المجتمعات العربيـة، لتطـور في هذه الـدول أشكال مـن الشيفونيـة الضيقة، تغلبـت –في النهاية– على فكرة الوحدة العربيـة، بل وأيضا طغت علـى الهوية الإسلامية لشعوب المنطقة، التي كانت تتجسد في رمز الخلافة العثمانية. لقد أخذ العرب صيغة الدولة القومية الحديثة من تـراث الثقافة والممارسة الأوربية، لكـن غاب عنهم جوهرها، الذي جعل أوروبا بعد قرون من الصراع تطور تجربة تكاملية فذة، في فترة وجيزة جـدا، لا تتجاوز النصف قرن، بينما صيغة الدولة القوميـة الحديثة في العـالم العربي، بالرغم مـن سبقها للتجربة التكامليـة الأوروبيـة، لم تتطـور بعـد إلى إنشاء منظمـة إقليمية عليـا (Supranational) تتجاوز صلاحياتهـا وسلطاتها صلاحيات وسلطات أعضائها السيادية.

صيغة الدولـة القومية الحديثة في العالم العربي، لم تفشل في إنشاء كيان إقليمي قـوي يزيد من متانة واستقرار أعضائه ويرفع كفـاءة أنظمتـه السياسية المختلفـة في إشباع حاجـات المواطنين بتكريـس تنميـة مجتمعيـة مستدامة، تشـكل حاجز صـد رئيسي أمـام أي احتمالات لانهيار الدولة مـن الداخل. لقد ثبتت هشاشة

صيغة الدولة القومية الحديثة في العالم العربي، عند أول محاولة لاختراقها من الداخل، دون ما حاجة إلى غزو من الخارج.

في حقيقة الأمر نظام صدام حسين، ومعه دولة العراق، سقطا من الداخل، وما كان الغزو الخارجي إلا عملية إسراع لهذا السقوط، وليس بالضرورة سببا، في ذلك السقوط. سوريا نراها تتفكك من الداخل، بفعل خطايا نظام البعث فيها، وإلا ما كان لأي قوىً خارجية أن تتجرأ لتغزو سوريا، سواء في شكل تدخل دولي وإقليمي مباشر، أو بفعل تنظيمات غير نظامية استغلت فوضى أوجدتها ثورة شعبية عارمة على نظام الأسد، من أجل خدمة أجندات إقليمية ودولية. اليمن يمثل حالة فشل "كلاسيكية" لصيغة دولة قومية حديثة في مجتمع قبلي، لم تتطور في قيمة ومفهوم المواطنة للدولة، مقابل الولاء للقبيلة، الذي ظل النظام «الجمهوري» يعمل على تكريسه، من أجل بقائه في السلطة، حتى بعد أن فشل في الاستمرار في السلطة، بصيغة إزدواجية الولاء للقبيلة، قبل الدولة، لجأ إلى قوىً إقليمية لها أطماع تاريخية ممتدة في اليمن، مستغلا المتغير الطائفي، على حساب وحدة الدولة، طمعًا في البقاء في الحكم.

نموذج الدولة الخليجية

لم تشهد المنطقة استقرارا لصيغة الدولة القومية الحديثة، كما هو حادث في منطقة الخليج العربي، وإن كان نموذج الدولة القومية الحديثة في دول مجلس التعاون الست، بعيدا كل البعد عن جوهر التجربة الأوروبية، في هذا المجال. وهذا ينسحب أيضا على فشل التجربة التكاملية لمجلس التعاون مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي. إلا أنه ما يمكن أن يجعل دول مجلس التعاون الست أكثر استقرار وأكثر بعدا عن محاولة اختراقها داخليا من الخارج، كما حدث في العراق وسورية واليمن، هو ذلك المتغير الاقتصادي القوي، الذي حال دون أي محاكاة لتجارب «الهبات» الشعبية، التي حدثت في سوريا واليمن، وأفسحت الطريق لقوىً إقليمية ودولية لتعبث بمصير الدولة، في معظم دول ما يسمى بـ «ثورات الربيع العربي». لكن هذا لا يعني أن هذه الدول تخلو، في بعضها على الأقل من تهديدات حقيقية لمصير الدولة فيها.

العديد من هذه الدول يتهددها المتغير الطائفي، كأخطر الممرات التي يتسرب منها العبث الإقليمي، خارج معالجة سياسية شجاعة لهذا الملف الخطير والحساس، فإن صيغة الدولة القومية الحديثة في كثير منها تواجه مصيرًا غامضاً .. كما أن مستوى التنمية، بين هذه الدول متفاوت، لدرجة أن بقاء بعضها يعتمد على إعانة بعضها الآخر، مما يعكس أهم إخفاقات التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. أيضا هذه الدول، بالرغم من تشابه أنظمتها السياسية، إلا أن مستويات التنمية والممارسة السياسية متفاوت فيها، بدرجة كبيرة. هذا بالإضافة إلى حقيقة خلفية مجلس التعاون، عند نشأته كانت أمنية في الأساس، إلا أن حاسة الأمن الإقليمي الجماعي لم تتطور، بعد، في هذه الدول، بالرغم من التجربة المريرة التي مرت بها هذه الدول، عندما غزا صدام حسين الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م. كل تلك الاختلافات أدت إلى ضعف تجربة التكامل الإقليمي بينها، بسبب طغيان مفهوم الدولة على إمكانات التكامل الإقليمي بينها.

التحالف الخليجي - التركي للسلام.. والتردد يزول عند الردع

تركيا تحديات الجغرافيا وخطر الإرهاب

أين تركيا، من كل ما يحدث على تخوم حدودها مع العرب، بسبب فشل مشروع الدولة القومية الحديثة في مناطق تلك التخوم. تركيا شاءت أم أبت فإنها لا يمكن أن تتجاهل ما يحدث على تخومها الشرقية والجنوبية، مع العالم العربي. تركيا، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية أعلنت عن سياسة خارجية تقوم على أساس «تصفير» مشاكلها المزمنة في محيطها الإقليمي... إلا أن «عداد» قياس تلك المشاكل وحدتها يأبى إعادة «البرمجة» من جديد، من أجل أن يبدأ عهد جديد من علاقات لا تأسرها عقد التاريخ.. وتكبلها مظالمه.

إن كانت تركيا، نجحت إلى حد كبير في التعامل بكفاءة عالية مع المسألة الكردية في داخلها، كما عبرت عنه الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي اكتسحها حزب العدالة والتنمية، حيث دخل البرلمان التركي، لأول مرة، حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي)، في إشارة واضحة لاستيعاب الأكراد في العملية السياسية، بدلا من استمرار صراعهم مع السلطة المركزية في أنقرة... إلا أن تركيا مازالت تنظر بعين الريبة والشك لطموحات الأكراد القومية، في الدول المجاورة، خاصةً العراق وسوريا. تركيا، على سبيل المثال لن تسمح بإلحاق مدينة كركوك العراقية الغنية بالنفط، بإقليم كردستان العراق. كما لن تسمح بأن يكون لأكراد سورية مناطق متاخمة للحدود التركية، على حساب العرب والتركمان. تركيا، ممكن أن تذهب إلى الحرب، لإحباط الطموحات القومية للأكراد في العراق وسورية.

بالتساوي، تركيا لن تتسامح مع وجود تنظيمات إسلامية عنيفة، لا في داخل حدودها ولا على تخوم حدودها مع سوريا والعراق، بالرغم من أن حزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا الآن، محسوب من تيارات الإسلام السياسي، في مقابل تراث ممتد من العلمانية، يسود تركيا منذ انهيار الخلافة العثمانية

تركيا والسعودية في مفترق طرق وجغرافية وعرة مختلطة

الأطراف تلتقي فيها مصالحهما وضرورات الدفاع ويظل الكي كآخر الدواء

في عشرينيات القرن الماضي. النظام السياسي في تركيا، اليوم إذاً: يمثل ما يعرف بـ (حكومات) تيارات الإسلام السياسي المعتدل، الذي لا يتحرج من التعامل مع الإرث العلماني الذي دشنه مصطفى كمال أتاتورك (مؤسس تركيا الحديثة). هذا ما يجعل من نسخة تجربة حزب التنمية والعدالة التركي، تختلف عن صيغة حزب الحرية والعدالة المصري، الذي أنتهى حكمه بالإزاحة في مصر يوم ٣ يوليو ٢٠١٤م.. وإن كان كلا الحزبين التركي والمصري ينتميان إلى تنظيم الإخوان المسلمين.

هذا التيار المعتدل للفكر والممارسة السياسية الإسلامية، الذي يمثله حزب العدالة والتنمية التركي، يشبه -إلى حد كبير، تيار الإسلام السياسي التقليدي الذي يحكم معظم دول الخليج العربي، خاصة المملكة العربية السعودية، حيث يجمعهما نبذ العنف والتبرؤ من فكر وخطايا الإرهاب المقيت، وكذا التمسك بالنزعة المدنية المسالمة لتطبيق الإسلام الوسطي في كنف الدولة القومية الحديثة، بعيدا عن خطاب الثورة وعنف الإرهاب، قارن هذا على سبيل المثال: بما يحدث في إيران من خلط بين عنف الثورة وما يُفترض من عقلانية الدولة. إذن: هذا ما يمثله تيار الإسلام الوسطي، الذي يجمع أيدلوجيا، تركيا الحديثة، مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وبالذات المملكة العربية السعودية... الأمر الذي يشكل الدعامة الأساسية التي يقوم عليها التحالف العسكري الإسلامي، الذي دعت إلى تشكيله المملكة العربية السعودية، لمواجهة خطرين أساسيين محدقان بتركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بزعامة المملكة العربية السعودية.

الخطر الأول: الإرهاب، الذي ألصق زورا بالإسلام. الإعلان عن حلف إسلامي تقوده المملكة وتركيا فيه، إخراج استراتيجي وأيدلوجي، وحتى على مستوى المفاهيم، لأي شكل من أشكال الإرهاب تقوم به تنظيمات تزعم أنها إسلامية، مثل القاعدة وداعش، وتنظيم الدولة، ليس عن مفهوم الإسلام السياسي، وأيضا: عن الإسلام نفسه كدين وعقيدة يعتنقها أكثر من مليار مسلم حول العالم. الخطر الثاني: ألا وهو الخطر الطائفي، الذي تتبناه قوىً إقليمية (إيران الملالي)، التي تلجأ إلى تغذية النعرات الطائفية على أساس مذهبي ضيق، من أجل التوسع الإقليمي وإحياء إمبراطوريات شعوبية، ظن الكثيرون أن الإسلام جاء على أنقاضها من أجل تحرير البشر من بطشها وجبروتها، بينما نيران الانتقام والثأر من الإسلام والعرب، لم تزل تشتعل في صدور أحفاد عبدة النار من المجوس.

التحالف العسكري الإسلامي

فالحلف العسكري الإسلامي الذي أعلن عن إقامته في الرياض في ١٥ ديسمبر الماضي، يتشكل من ٣٤ دولة عربية وإسلامية في مقدمتها المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر وباكستان، موجه أساسا ضد الإرهاب، وأي قوة إقليمية أو دولية تنزع إلى العنف وتحرض على الإرهاب، لتلصقه بالإسلام والمسلمين. لكن هناك فرق بين الإعلان، وحقيقة الالتزام بالمشروع. هناك خلافات بينية بين القوى المشكلة لهذا الحلف أو التحالف، تُفشل هذه الخلافات البينية العميقة بينها، تحقيق الحد الأدنى من التوافق بينها، مما يؤثر سلبا في تطوير آليات ردع حقيقية لمثل هذا الحلف العسكري، دعك من إمكانية تفعيله، بصورة جدية.

هناك، على سبيل المثال خلافات سياسية حقيقية مستعصية، بين مصر، من ناحية وتركيا وقطر، من ناحية أخرى. هناك خلافات في داخل مجلس التعاون وبين بعض الدول العربية، حول المشاركة في هذا الحلف ومستواها. لأسباب تتعلق بتحالفات إقليمية تقليدية.. ومحاذير دستورية، ولدواع سياسية ذات اعتبارات أيدلوجية. سلطنة عمان على سبيل المثال: أعلنت عن عدم مشاركتها في هذا التحالف، والكويت تقول إن دستورها يحول دون مشاركتها في أية عمليات قتالية خارج حدودها، وإن أبدت استعدادها في المشاركة دون ذلك، مصر لازالت مترددة في المشاركة، وتتحفظ بشدة إذا كانت سوريا مرشحة لأن تكون ساحة عمليات التحالف، مع وضوح ميول أيدلوجية مع نظام الأسد، لذلك نجد ترددا في الالتزام بما قد يتطلبه هذا التحالف من عمليات قتالية فعلية. تركيا أعلنت أنه ليس من المعقول أن تدخل المملكة العربية السعودية وحدهما في أي عمليات قتالية برية في سوريا!؟

خطر استراتيجي داهم

مع ذلك فإن الخطر داهم والتحرك لازم والتردد، هذه المرة، باهظ التكلفة.. وفادح الثمن. ممكن لأول مرة في التاريخ، حتى

زمن الخلافة العثمانية، لم تتوفر مبررات استراتيجية ليلتقي العرب والأتراك، وبالذات عرب الجزيرة العربية، للتوحد معا من أجل الدفاع عن أمنهم والذود عن مصالحهم، لمواجهة قوىً دولية وإقليمية تستهدف أوطانهم وعقيدتهم وأمن واستقرار مجتمعاتهم. تاريخيا: كان الخطر على تركيا، يأتي قِبَل حدودها مع أوروبا غربا وشمالاً وروسيا شرقا. كما أن عرب الجزيرة العربية، منذ الإسلام، وحروب الردة، لم يداهمهم. خطر ينال من وجودهم وعقيدتهم، مثل ذلك الذي يواجههم اليوم من الإرهاب والقوى الإقليمية والدولية المحرضة عليه والمستغلة له من أجل زعزعة استقرارهم وتهديد أمنهم.

تركيا، كما سبق وذكرنا، لن تسمح لأي طرف إقليمي أو دولي استغلال ورقة الأكراد على تخوم حدودها الشرقية مع العراق وحدودها الجنوبية مع سوريا، لإعادة إحياء المسألة الكردية في داخلها.. أو تحقيق طموحات الأكراد القومية خارج حدودها في داخل العراق وسوريا. كما أن تركيا السنية، وهي تحكم بتيار إسلام وسطي، تجد أنها ملزمة دينيا وعقائديا ووجدانيا، بالدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة.. وكذا الذود عن أرض الحرمين الشريفين، من أي أطماع لقوىً إقليمية تدفعها تارات شعوبية تتخفى وراء انحرافات مذهبية تنال من العقيدة الإسلامية الصحيحة، التي يعتنقها أكثر من مليار مسلم، حول العالم.

ثبتت هشاشة الدولة القومية العربية الحديثة عند أول محاولة لاختراقها

في المقابل: تجد المملكة العربية السعودية نفسها مضطرة لمواجهة احتمالات الحرب على أكثر من جبهة إقليمية، لأن التهديد مصدره واحد.. والعدو هو واحد... والمستهدف هو أمنها، بل وجودها كدولة وكيان ومصير. استراتيجيا لا يمكن الحديث عن مجلس التعاون ودوله، خارج وجود المظلة السعودية. غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، ما كان ليفشل لولا الدور الاستراتيجي الذي تمثل في القرار السعودي بعودة الكويت ودحر صدام حسين ومشروعه التوسعي. تماما ما كان لدول الخليج جميعها أن تبقى، لو تمكن صدام حسين من ابتلاع الكويت وهدد أمن واستقرار المملكة العربية السعودية ، بصورة مباشرة. كما كان قرار المملكة الشجاع باستعادة الكويت، بمثابة قرار سعودي بالذود عن دول مجلس التعاون. وكان أن عادت الكويت.. وانهزم صدام حسين ومعه طموحاته التوسعية، في السيطرة على نفط دول الخليج العربية، واستعباد شعوبها.. وبقي مجلس التعاون، بدوله الست.

استغلال الجغرافيا للقفز على التاريخ

إيران من جديد، كما فعل صدام حسين، تحاول أن تستغل الجغرافيا لتقفز على التاريخ. إيران التي ابتلعت العراق بفعل الغزو الأمريكي له (٢٠٠٣ م)، ومهدت واشنطن لذلك ببدعة «ديمقراطية المحاصصة الطائفية»، ليسود الشيعة في العراق على حساب العرب السنة.... إيران هذه لم تكتف بابتلاع العراق، بل نرى تمدد الزحف الإيراني غربا، ليلتقي مع صنيعها حزب الله، لتطبق إيران عمليا بمنطقة الهلال الخصيب، فتهدد تركيا شمالا وتستهدف أمن المملكة العربية السعودية جنوب الهلال الخصيب.

حتى يتضح كم هو جهنمي مشروع إيران التوسعي، حاولت إيران أن تطبق على المملكة من الجنوب، لتتمكن في لحظة استراتيجية حاسمة أن تزحف جنوبا من الهلال والعراق، وتزحف شمالا من اليمن، لتضع المملكة العربية السعودية بين فكي كماشة، ويتمكن ملالي قم الذين لازالوا يخدمون نار المجوس، من تحقيق الثأر من الإسلام والمسلمين بالدخول إلى مكة المكرمة لتكرار جريمة القرامطة.. وكذا الدخول إلى المدينة المنورة، وتتحقق لهم أمنيتهم المريضة بالقضاء على السنة وأهلها... بل وعلى الإسلام، نفسه.

المملكة وتركيا: مفترق طرق تاريخي

إذن تركيا والمملكة العربية السعودية يشعران أنهما في مفترق طرق تاريخي تحدد معالمه جغرافيا وعرة أختلط فيها ما هو محلي بما هو إقليمي بما هو دولي، تلتقي فيها مصالحهما كما تتلاقى فيها ضرورات الدفاع عن أمنهما، حيث لا خيار، سوى الحرب، إن دعت الضرورة لذلك، وفشلت كل محاولات وحيّل الحلول السلمية، ولم يبق إلا الكي كآخر الدواء. المهم، في النهاية، تحقيق الهدف الاستراتيجي في هزيمة الإرهاب، وكل مشاريع الهيمنة الإقليمية في منطقة كانت تاريخيا ومازالت مطمعا للغزاة.. ومستهدفة من قبل أعداء الإسلام والسلام.

إن التحالف التركي الخليجي، ممثلا في المملكة العربية السعودية بكل ما يملكانه من قوى ناعمة وصلبة.. ونفوذ في العالمين العربي والإسلامي، إنما في الأساس تعبير حقيقي عن حبهما للسلام.. ومهما كان التردد يسود بعض فعاليات هذا التحالف العسكري الإسلامي، فإنه سيزول عندما تتضح الإمكانات الحقيقية للردع التي تتوفر في هذين القطبين الإسلاميين الكبيرين. ●

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

التحالف العسكري بين دول الخليج وتركيا: واقع أم افتراض؟

تنطلق فرضية دراسة العلاقات الخليجية -التركية من مقولة أن الأبعاد الأمنية والعسكرية اضطلعت بأدوار رئيسة في صوغ نمط هذه العلاقات وطبيعة توترها وتطورها معا. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات شهدت تحولات تصل لحد الطفرات المتلاحقة على مستويات متعددة، إلا أن المحور العسكري شكل تطورها الأبرز، نظرا لحداثته ودلالاته وارتداداته.

محمد عبد القادر خليل

اتخذت العلاقات المشتركة على الصعيدين الأمني والعسكري مسارا موازيا للروابط الوثيقة للجانبين مع القوى الغربية، ولم تتقاطع نسبيا إلا في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، والذي شكل حافزا للتحولات والديناميات الجديدة التي أثرت سلبا في التوازنات الإقليمية الهشة، بعد ما شهده العراق من صراعات طائفية وتمددات غير مسبوقة للنفوذ الإيراني، شمل بعد ذلك أكثر من ساحة عربية، بما أوجد تحديات مزدوجة وتهديدات مركبة للجانبين التركي والخليجي في آن واحد.

خلق ذلك مساحات أكبر للتلاقي، ليتشكل ما يمكن تسميته بـ «تحالف مصالح» أو «تلاقي الضرورة» بين تركيا وبعض دول الخليج. بيد أن هذا التلاقي لم يأخذ مساره منحنى تصاعديا مباشرا، إذ شهدت العلاقات صعودا وهبوطا متدرجا خلال السنوات الخالية، تبعا لنمط سياسات تركيا حيال القضايا العربية، وموقف دول الخليج منها، وصولا إلى مرحلة أثمرت تلقائيا عن علاقات متشابكة بين كل من السعودية وقطر وتركيا، ليتشكل تحالف مواجه لـ«محور إيراني» يشمل العراق وسوريا وحزب الله في لبنان.

أولا-القضايا المحفزة على التحالف بين دول الخليج وتركيا:

انطلقت العلاقات خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية بتركيا في خط متعرج، اتسم بالصعود نسبيا منذ عام ٢٠٠٢م، حتى تفجر موجة الثورات في عدد من البلدان العربية، بما أدى إلى تراجع منحنى العلاقات بسبب مقاربات تركيا التدخلية في شؤون الدول العربية، ولم يكن ذلك نمط حاكم للعلاقات الخليجية – التركية في مجملها، وإنما كانت العلاقات مع قطر استثناء من ذلك، إلى أن شهدت العلاقات مع السعودية تطورات متلاحقة بعد وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم، وما ترتب على ذلك من تزايد المبادرات الخارجية التي اتسمت بالجرأة والمبادأة حيال أغلب قضايا الإقليم، خصوصا ما يتعلق منها بمواجهة النفوذ الإيراني.

وأوجد الملف السوري أرضية مشتركة لإعادة مد جسور التعاون ولبروز بعض مظاهر التحالف بين بعض دول الخليج وتركيا، من خلال البناء على مجموعة من الاتفاقيات التي كان قد تم التوصل إليها، وذلك حينما وقعت دول مجلس التعاون وتركيا الاتفاقية الإطارية للتعاون في سبتمبر ٢٠٠٥م، بالمنامة بما أفضى إلى انعقاد أولى جلسات الحوار الاستراتيجي بين الجانبين في ٢٠٠٨م، في نقلة استهدفت مأسسة العلاقات، وإيجاد آلية دورية للمباحثات المشتركة. وبناء على ذلك تم اعتماد خطة العمل المشتركة في الاجتماع الثالث الذي انعقد بالكويت في أكتوبر ٢٠١٠م، وفي ٢٨ يناير ٢٠١٢م، انعقدت جلسات الحوار على مستوى وزراء الخارجية بناء على دعوة تركيا. وعلى الرغم من توقف انعقاد جلسات الحوار الاستراتيجي بين الجانبين منذ

عـام ٢٠١٢م، إلا أن عودة تمتين العلاقـات بين بعض دول الخليج وتركيـا، نتـج عنها تطـورات غـير مسبوقة على صعيـد العلاقات العسكريـة مع كل من السعودية وقطـر. ويأتي ذلك وفقا لعدد من المحركات الحاكمة، يمكن التعرض لتفاصيلها على النحو التالي:

١- التطورات الإقليمية و«الأدوار البديلة»:

أفضـى توقيع الاتفـاق النووي الإيراني في يوليـو ٢٠١٥م، إلى تسريـع الخطى بشـأن تعضيد نفـوذ طهران الإقليمـي في العديد من الدول العربية فضلا عن محـاولات التأثير سلبا على توازنات القـوى الحاكمة في دول عربية أخرى، كمـا تسارعت وتيرة عملية التسلح الإيراني، على نحو غير مسبوق، لذلك اتجهت دول الخليج إلى اتخاذ مسـارات متوازية ومضـادة في اتجاهاتها انطلاقا من ضرورات الأمن الخليجي، وتبعا للمصالح الوطنية في تمتـين جبهتهـا الداخليـة واتخـاذ مسـارات خارجية تفاعلية وليست انعزالية، في وقت شهدت فيـه ثوابت علاقات دول الخليـج بأمريكا هزات لا يمكـن التقليل من ارتداداتهـا، خصوصا أن ذلك ترافق مع الحديث عن أن الاتفاق النووي الإيراني شمل جوانب تتعلق بسياسات إيران الإقليمية.

تحول تركيا من تحالف افتراضي إلى واقعي يرتبط بمحركات مترابطة ومتداخلة

وفي المقابل، شهدت علاقات تركيا -التي كانت تمنـي نفسهـا بمكاسـب اقتصادية غـير مسبوقة جراء الاتفـاق الغربي مـع إيران-مـع العديد من القـوى الغربية توتـرات غير مسبوقة خلال العـام الماضي، بسبب نمـط التعاطي الأمريكي مع التدخـل الروسي في سوريا، وتصاعد التنسيـق مع إيران في هذا السيـاق، دون استجابة غربية تتناسب مـع مصالح تركيا، التي باتـت تستشعر أنها جزء من عملية إعادة رسم خرائط الإقليم، خصوصا في ظل الدعم العسكري والسياسي والإعلامـي غـير المسبوق تاريخيـا للقوى الكرديـة على الجبهات المحاذيـة للحدود التركية. وأدى ذلك إلى ذهاب بعض التقديرات حد اعتبـار أن هذه التطورات قد لا تأتي فقط على حساب الأدوار الأمنية التي أدتها تركيا منذ عام ١٩٥٢م، وإنما أيضا على حساب الجغرافية التركية التي لملمت أشلاءها عام ١٩٢٣م.

وفي الوقـت الذي أبدت فيـه دول الخليج معارضة علنية لنمط السياسيات المتبعة حيـال الوضع في سوريا، فإن تركيا، أبدت قلقا كبيرا بسبب السياسة الأمريكية حيال الأزمة السورية انطلاقا من محددين. الأول، إن من شأن هذه السياسات أن تعزز قوة وحضور التنظيمـات الكردية المسلحـة نتيجة للتداخـل والأدوار الحاسمة التي يؤديها حزب العمال الكردستاني PKK على الجبهات التركية والسوريـة والعراقية، بما يجعل أنقرة تبدو مشتتة بين القدرة على التوفيق بـين دعم التحالف الدولي ضد داعش، والتخوف من أن يوفر هذا الدعم مساندة غير مباشرة للقوى الكردية الانفصالية.

ثانيـا، تشعر أنقـرة بالقلق مـن أن هزيمة داعش يمكـن أن تعزز مـن القدرات العسكرية لنظام بشـار الأسد في سوريا، من ناحية، وحزب الاتحاد الكردستاني PYD، من ناحية أخرى.

هـذه المعطيات تختلف كليا عـن محركات موقف دول الخليج، التـي تنخـرط في التحالـف الـدولي لمواجهة داعش علـى جبهات مختلفـة، انطلاقا مما يشكله مـن تهديد لمصالحها الحيوية، ومع ذلـك فإن تركيـا التي يحظى الملـف الكردي بأولويـة لديها، تبدو مشتتـة بين كل مـن التطورات التي تتعارض مـع المصالح الوطنية التركيـة، وتحـاول أن تلعـب دورا نشطـا في الائتـلاف الإسلامي الـذي أعلنـت عنـه السعوديـة، وذلـك لإمكانية تحقيـق توافقات حـول المصالـح المتبادلة، حيث الأكـراد بالنسبـة للأتراك ونظام الأسـد بالنسبـة للجانبـين معـا، ومن هنـا يمكن فهم ديناميات العلاقـات الخليجية التركية خلال الفترة الأخيرة.

٢- الإرادة السياسية ومقاربات التحالف:

شهـد عام ٢٠١٥م، تطـورًا بـارزًا على صعيد العلاقات التركية – الخليجية، حيث جمعت ثمانية قمم خليجية، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بقادة دول الخليج، ثلاث منها مع العاهل السعودي الملـك سلمان بن عبد العزيـز، وأربع مع أمير قطر تميـم بن حمـد آل ثاني، وواحدة مع أمير الكويـت، صباح الأحمد الجابر الصبـاح. وتوجت تلك القمم بنحو خمسـة عشر اتفاقية، وعُقـد أول اجتمـاع للجنة العليـا للتعاون الاستراتيجـي بين قطر وتركيـا، كما تم اتفـاق على تأسيس مجلس للتعـاون الاستراتيجي بـين أنقرة والرياض، وثمة توجهـات لزيادة التعـاون في مختلف المجالات مع الكويت.

وفيمـا وصل التعاون التركـي القطري، إلى مستـوى الشراكة الاستراتيجية المتكاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، شهـدت الشهور الأخيرة تطوراً متنامياً، في العلاقـات بين الرياض وأنقرة، ووضـع أسس لبناء شراكة مماثلة بين البلدين. كما شهد العـام نفسه، تعاوناً اقتصادياً متنامياً بين تركيا والكويت، وهذا مع تزايد الاحتمالات بشأن أن تغير المقاربات التركية حيال عدد مـن الملفات الإقليمية قد يفضي إلى تقارب مع بقية دول مجلس التعاون الأخرى.

٣- تطورات الصراع في سوريا وارتداداته:

شكلـت التطـورات الأخـيرة التي شهدتهـا الساحـة السورية والخسائر الضخمـة التي تعرضت لها تنظيمـات المعارضة، بفعل الضربات الجويـة الروسية منذ ٣٠ سبتمـبر ٢٠١٥م، إلى تسريع

توثيق العلاقات الخليجية مع تركيا قد يلقي بأعباء على دول الخليج جراء الاندفاع التركي ولا تفضل دول الخليج التورط في صراع مفتوح مع موسكو

من وتيرة «تحالف الضرورة» بين كل من السعودية وقطر وتركيا فيما يخص العمل على مسارين، المسار الأول، توثيق العلاقات الثنائية لإعادة رسم موازين القوى الإقليمية، وتعلق المسار الثاني، بتسريع العمل على الأرض لفتح ممرات لدعم المعارضة السورية المسلحة.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه بعض دول الخليج أن تركيا تعد حليفا نظرا لتقارب المصالح فيما يخص الوضع السوري، ولتوجهها المضاد للتحركات الإيرانية على مسرح عمليات الإقليم، فإن أنقرة بدورها ترى أن دول الخليج تعد أكثر القوى الإقليمية المؤهلة لأن تضطلع بأدوار بارزة لدعم الخطط التركية الخاصة بإقامة منطقة حظر طيران في سوريا لمساندة المعارضة السورية ووقف تدفق اللاجئين إلى الأراضي التركية، خصوصا في ظل تعاظم مظاهر الإحباط الذي يسيطر على السلطة السياسية في أنقرة بسبب تردد واشنطن في استهداف نظام الأسد أو دعم الخطط الخاصة بإقامة منطقة عازلة تستبق تركيا بها المشروعات التي تستهدف دعم الطموح الكردي بإقامة منطقة حكم ذاتي على غرار إقليم شمال العراق في سوريا.

وقد وفر هذا السياق الإقليمي، والشعور بالاحتياج المتبادل على المستويين العسكري والأمني، القدرة على رسم ملامح استراتيجية متماسكة فيما يتعلق بالتحركات المشتركة حيال عدد من القضايا بما يتضمنه ذلك من تفهم دول الخليج للمخاوف التركية الخاصة بالوضع الكردي، خصوصا أن واحدة من أكثر القوى الإقليمية الداعمة عسكريا للتنظيمات والأحزاب الكردية في سوريا تتمثل في إيران.

٤- تصاعد أطر التعاون العسكري بين دول الخليج وتركيا:

تتعدد المؤشرات الدالة على تطورات غير مسبوقة في علاقات بعض دول الخليج بتركيا على الصعيد العسكري والأمني، ويمكن ملاحظة ذلك وفق عدد من التطورات:

- تركيا والقاعدة العسكرية في قطر: تجاوزت العلاقات التركية مع بعض دول الخليج التوقعات لتصل مرحلة من التشابكات الأمنية المعقدة، وذلك بعد الإعلان في ١٧ ديسمبر الماضي عن تدشين قاعدة عسكرية تركية في قطر، في إطار تعاون متعدد المهام يقوم على ركيزة مواجهة «الأعداء المشتركة»، وتضم القاعدة العسكرية نحو ٣٠٠٠ جندي، من الوحدات الجوية والبحرية بالإضافة إلى عناصر من وحدات «العمليات الخاصة». ومن المقرر أن توظف هذه «القاعدة» في مهام إجراء التدريبات العسكرية المشتركة. وتعد ثاني أكبر قاعدة عسكرية لتركيا خارج أراضيها بعد القوة العسكرية التركية الموجودة في قبرص الشمالية. وقد وقع الاتفاق بين الجانبين بشأنها في ٢٣ فبراير ٢٠١٤م، وصادق البرلمان التركي عليه في يونيو ٢٠١٥م، وبموجب الاتفاقية، يمكن للدوحة أيضا أن تؤسس قاعدة عسكرية في أنقرة. ويأتي هذا التطور النوعي بعد توقيع اتفاق للتعاون العسكري في عام ٢٠٠٧م، واتفاقية تتعلق بالتدريب العسكري المشترك في عام ٢٠١٢م.

ورحبت الرياض بهذا الاتفاق لتعزيز أواصر التعاون مع تركيا لمواجهة السياسات والنفوذ الإيراني المتنامي. ويمكن للتعاون العسكري بين الجانبين أن يساعد قطر على استيعاب أنظمة تسلح وتدريب مختلفة، كما بما يساهم في تعزيز القدرة على مواجهة النفوذ الإيراني وأية احتمالات مستقبلية للتصعيد العسكري المتبادل، خصوصا أن تركيا تعد أحد القوى الرئيسية في حلف الناتو.

وتعتبر أغلب التقديرات التركية أن إقامة قاعدة عسكرية تركية على الأراضي القطرية، نصرا إقليميا غير مسبوق لأنقرة، لأنه يعيد وصل ما انقطع من علاقات مع المنطقة منذ «الجلاء التركي» في ١٩ أغسطس ١٩١٥ . هذا التطور تعتبره العديد من التقديرات التركية أنه يمكن أن يساهم في مشاركة أنقرة في «معادلة» تأمين الطاقة، وتعزيز موقع تركيا الإقليمي.

ومن المرجح أن تضمن القاعدة العسكرية التركية في قطر القدرة على التدريب وسط الصحراء التي تفتقر إليه القوات التركية، كما سيمنح ذلك للقوات التركية مكافحة القرصنة في بحر العرب والمحيط الهندي، وقد تشكل القاعدة مركز للعمليات مستقبلية لأنقرة فيما وراء البحار وبصورة رمزية أكثر، ستنبئ القاعدة بعودة البحرية التركية إلى المحيط الهندي للمرة الأولى منذ خمسينات القرن السادس عشر، حين حارب العثمانيون الإمبراطورية البرتغالية.

- تزايد وتيرة صفقات السلاح المشتركة: تنظر تركيا إلى العلاقات العسكرية مع دول الخليج باعتبارها "فرصة ذهبية

لتعزيـز الصناعـات العسكريـة التركيـة عبر عقود كـبرى تؤهل صناعاتهـا العسكريـة على التطـور والانتشـار، خصوصا في ظل سبـاق التسلح الذي بات يجتاح الإقليم، وارتباطا بسعي تركيا إلى تطوير صناعاتها العسكرية خلال السنوات العشر القادمة.

تعول أنقرة أيضا على إمكانية ضخمة للتحرك على هذا المسار، خصوصا في ظل تدني مستوى صفقات التسلح الخليجية من تركيا رغـم التطورات السياسية، حيث لا تبلغ هذه الصفقات سوى ٢,٤ ٪ من إجمالي مبيعات السـلاح لدول الخليج العربي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م، في حـين بلغت مبيعات أمريكا ٤٨,١٪، وبريطانيا ١٨,٦ ٪، تبعـا لتقديـرات معهـد سيـبري SIPRI[1]. وعلـى الرغم مـن ذلك فإن دول الخليـج تعد من أكبر زبائـن الإنتاج العسكري التركي.

وعلـى سبيل المثـال، تعتبر السعوديـة من أهم المشتريـن للسـلاح التركـي، (فشركـة FNSS)، والتي تأسست عام ١٩٨٨م، والمتخصصة في إنتاج العربـات المدرعة تستند بشكل أساسي على تطوير المدرعة (M-١١٣)، التي تمتلكها السعودية، ولهذه الشركة فرع في مدينة الخرج جنوب شرق الرياض منذ عام ٢٠٠٤.م ويعد تحديث المدرعة (M-١١٣) الأساسـ الذى قام عليـه فعليا التعـاون العسكري التركـي - السعـودي، وفي مايـو٢٠١٠م، تم توقيع اتفاق تعاون عسكـري يغطي التدريب والأبحـاث العلمية والتنمية التكنولوجية.

من الصعب الحديث عن نمط واحد لتوجهات دول الخليج حيال تركيا

وبعـد تـولي الملك سلمـان بن عبـد العزيز مقاليـد الحكم في السعودية، ازدادت مؤشرات التقارب العسكري بين الدولتين، ففي ١٩ فبراير ٢٠١٥م، زار رئيس هيأة أركان الجيش التركي السابق، الجـنرال نجـدت أوزال، الرياض، لبحث سبـل التنسيق المشترك للتصدي لتنظيـم داعش وحضور اجتماع قوات التحالف المشترك ضـد التنظيم، الذي حضـره أيضا رئيس هيـأة الأركان المشتركة الأمريكيـة، مارتن ديمبسي، والقائد الأعلـى لقوات الناتو، فيليب بريدلاف، ومسؤولون عسكريون من ٢٠ دولة[2].

وعلـى جانب آخر، فقد استهدفت زيـارة ولي العهد السعودي الأمـير محمد بـن نايف بن عبـد العزيز، إلى أنقـرة، في ٦ إبريل ٢٠١٥م، تحديد الأطـر العامة للتقارب بين البلدين بعد شهور من التنسيـق المشترك على مختلـف الأصعدة؛ السياسيـة، والأمنية، والعسكرية. وكانت صحيفة «أكشام» التركية نقلت عن يغيت بولوت – كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان- قوله إن تركيـا دخلت سوق الأسلحة السعودية بعدمـا وقعت اتفاقية تعاون عـبر شركة «أسلسـان» للصناعات الدفاعية مـع السعودية ممثلة بمدينـة الملك عبـد العزيز للعلـوم التقنية وشركة تقنيـة الدفاع.

وأكـد رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الأمير تركي بن سعود بن محمد آل سعود، أن هذه الاتفاقية تعد بداية لشراكة استراتيجيـة، من شأنها أن يكون لها تأثـير إيجابي على القدرات التقنية والابتكار في السعودية.

وهنـاك مجالا كبيرا للتعاون بـين البلدين في تصنيع الذخائر والصناعة البحرية والطائرات من دون طيار. وفى يناير ٢٠١٦م، خـلال زيـارة الرئيـس التركي، رجب طيـب أردوغـان، للسعودية أشـارت تقديـرات إلى أن المملكـة وقعـت اتفاقيـة عسكريـة تبلغ قيمتها زهـاء ٢,٥ مليار دولار، ويمكن أن تصل إلى نحو ١٠ مليار دولار تشترى بموجبها السعودية معدات عسكرية، ومن المحتمل أن تحصل بمقتضاها على الدبابة التركية «الالطاى»[3].

وعلى جانـب آخـر، شهدت العلاقـات التركية مع البحرين تطـورات موازية، حيث قال نائب وزير الدفاع التركي، حسن كمال ياردمجي Hassan Kemal Yardimci، أثنـاء زيارتـه للمنامة في مارس ٢٠١٥م، إن التحالـف بين تركيا ومجلـس التعاون يجب عدم استبعاده، فـكل الخيارات مفتوحـة لتعزيز التعاون المشـترك، وذلـك أثنـاء جولة لـه شملـت عدد من بلـدان الخليج، وشهدت توقيع عـدد من الاتفاقيات العسكرية لشراء البحرين أسلحة بحرية من أنقرة.

فيما تشهد علاقـات أنقرة مع الدوحة تطورات متلاحقـة حيـث وقُعـت اتفاقيـة تدريـب الجيش القطـري مـن قبل عسكريـين أتـراك، وإقامة معرض «التكنولوجيـا المتقدمة» والصناعـات الدفاعية من قبل رجال الأعمـال الأتراك المستقلين «الموصيـاد»، حيـث جمـع لفيفـا من رجـال الأعمـال الصناعيين العسكريـين مـن البلديـن، مـع ٦٧ شركـة تركيـة متخصصة في الصناعات الدفاعية بالدوحة[4].

• تـوالي إجـراء منـاورات عسكريـة مشتركة: يعـد إجراء منـاورات عسكريـة مشتركة أحد المؤشـرات الدالة على اضطلاع المحرك الأمنـي والعسكري بدور رئيسي في صياغة مسار علاقات تركيـا بـدول الخليج، فقد قـام رئيـس الأركان التركـي الجنرال خلوصـي أكار بزيـارة إلى السعوديـة في فبرايـر ٢٠١٦م، برفقـة رئيـس الوزراء التركـي أحمـد داوود أوغلو، تمخض عنها اتفاق على مناورات عسكريـة مشتركة بين الجيشين السعودي والتركي. كمـا تم تأسيس «مجلس تعاون استراتيجـي». ويعكس تزايد وتيرة الزيارات المتبادلـة بين المسؤولين العسكريين في الجانبين تصاعد أبعاد التعاون العسكري بين السعودية وتركيا.

وقـد أجريت مؤخرا مناورات عسكريـة مشتركة، في الرياض وأنقـرة بالتزامن، ففيما شهـدت السعودية مناورات عسكرية تعد الأضخـم أطلق عليهـا «رعد الشمـال»، وشارك فيهـا الآلاف من

مبيعات الأسلحة التركية للخليج ٢,٤٪ مقابل ٤٨,١٪ لأمريكا و ١٨,٦٪ لبريطانيا .. وأنقرة تسعى لزيادة حصتها

القوات الخليجية والعربية والإسلامية بقيادة السعودية، فإن أنقرة بدورها استضافت تدريبات ثنائية جمعت القوات الجوية السعودية بنظيرتها التركية، في تطور حمل الكثير من الدلالات بشأن موقف الدولتين من الأحداث والقضايا على مسرح عمليات الإقليم، خصوصا ما يتعلق منها بالأزمة السورية.

وعلى جانب آخر، استقبل رئيس هيأة الأركان التركية خلوصي أكار، وزير الدفاع القطري، خالد بن محمد العطية، الذي أجرى زيارة رسمية إلى أنقرة، في فبراير ٢٠١٦م. أشارت تقديرات إلى أنها شملت زيارات تمركزات عسكرية قطرية في قاعدة انجرليك التركية. وأجرى العطية لقاء مغلقا مع الرئيس التركي، أردوغان، ورئيس الوزراء، أحمد داود أوغلو، وحضر وزير الدفاع التركي، عصمت يلماز، كافة الاجتماعات التي عقدها الوزير القطري مع المسؤولين الأتراك. وقد نفذت القوات المسلحة القطرية بالتعاون مع القوات التركية في قطر تدريبات عسكرية أطلق عليها "نصر ٢٠١٥" م، في أكتوبر ٢٠١٥م.

٥- إثبات الكفاءة القتالية وتراجع الثقة في واشنطن:

في ظل تراجع الثقة نسبيا في سياسات الحليف الأمريكي بالنسبة للجانبين الخليجي والتركي، فقد حاولت بعض الأدبيات الغربية التأكيد في مناسبات مختلفة أن بعض دول الإقليم قد تمتلك أنظمة تسلح متقدمة غير أنها تعاني من تراجع معدلات الصيانة وتدني مستويات التدريب القتالي، غير أن تطورات الأحداث الإقليمية برهنت عن توجه معاكس ومؤشرات مضادة، على المستوى العملي من قبل دول مجلس التعاون عبر تبني عدد من المبادرات جسدت الجهوزية القتالية، سواء من خلال المناورات التدريبية الدورية أو السعي لتعظيم «بناء القدرات» العسكرية والقتالية، فضلا عن المشاركة في العمليات العسكرية في سوريا والعراق وليبيا واليمن، بما بات يخلق سمعة حقيقية بامتلاك قوة حقيقية في اختصاصها القتالي.

كما أن نمط التسلح الخليجي وطبيعة التحركات المشتركة لتدشين ما يمكن أن يطلق عليه «تحالفات مركبة» مع عدد من القوى الجديدة إقليميا ودوليا، يعكس الإدراك المتنامي للتحولات طويلة الأجل الأكثر احتمالا من جراء الاتفاق النووي الإيراني، واستباق نمط التحرك الأمريكي التدريجي للانسحاب من المنطقة والتوجه نحو الشرق الأقصى، بما يخلق تحديات متصاعدة الحدة، ويدفع الجانبين الخليجي والتركي إلى تحويل التحالف الافتراضي مع بعض الشركاء إلى تحالف واقعي، بما يخدم المصالح المتبادلة، وفق قاعدة Win Win Game.

ثانيًا- القضايا العالقة في العلاقات المشتركة:

لعبت تركيا دورا رئيسيا في تطوير التعاون بين الناتو ودول مجلس التعاون من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون (ICI) عام ٢٠٠٤م، وشملت كل من الإمارات والكويت والبحرين وقطر، وفي عام ٢٠٠٨م، تم الإعلان عن تدشين الحوار الاستراتيجي، والذي وفر بعد ذلك آلية دورية للتباحث حول مختلف قضايا الأمن الإقليمي.

وفي هذا السياق تبرز الحاجة إلى مناقشة العلاقات الخليجية – التركية انطلاقا من أنماط التهديدات والتحديات المتداخلة التي باتت تواجه الجانبين فيما يخص أدوارهما الإقليمية، لكونها شكلت الأرضية التي تأسست عليها المصالح المتبادلة، على النحو الذي عكسته مؤشرات تعدد الزيارات المتبادلة عالية المستوى خلال الشهور الأخيرة.

١- الاختلاف حول إدارة العلاقات مع طهران وموسكو:

تصاعدت وتيرة التوتر التركي – الإيراني، وتوالت التصريحات التركية الرافضة لسياسات وتحركات إيران إقليميا، ومع ذلك هناك تقديرات تشير إلى أن ثمة قدرة محدودة لأنقرة للتصعيد ضد طهران، وأن التقدير الحقيقي بين الجانبين الخليجي والتركي، متباين لحجم الخطر الإيراني، وأن التصريحات التركية حيال إيران تعكس، من ناحية، القلق من مسار الأوضاع في سوريا، ومن ناحية أخرى، الدعم الذي تقدمه طهران للأكراد في سوريا، ولحزب العمال الكردستاني. ويتم الإشارة في هذا الإطار إلى أنه على الرغم من وجود منافسة تاريخية بين إيران وتركيا على الصعيد الإقليمي، غير أن علاقات البلدين لم تشهد صراعات مباشرة منذ ٣٥٠عاما، تأسيسا على أن العلاقات المشتركة تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، بسبب الشراكة الاقتصادية وفي مجال الطاقة، وأيضا

لكونهمـا يرتبطان بنحو ٣١٢ ميل للحـدود المشتركة لم تتغير منذ عام ١٩٣٩ .

في المقابل فإن توثيـق العلاقات مع تركيا قد يلقي بأعباء على دول الخليـج مـن جـراء الاندفاعة التركيـة لتوتـير العلاقات مع العديد من القوى الدولية والإقليمية. وقد تبتغي بعض دول الخليج عـدم التورط في خوض صراع مفتوح مـع موسكو، كما أنها قد تود ألا تتورط في نزاع بين تركيا والناتو، من جهة، وروسيا، من الجهة الأخرى[٥].

٢-استقرار الدول العربية وتبدل أولويات الجانبين:

عملت تركيا بعد الثورات التي شهدتها عدد من الدول العربية على دعم تيارات الإسلام السياسـي، خصوصا جماعة الإخوان المسلمـين، وفق مقاربة اعتبرت أن من شـأن ذلك أن يفضي إلى تمدد نفوذ تركيا الإقليمي. لم يكن ذلك يتلاقى تلقائيا مع موقف بعـض الدول الخليجية، التـي منحت أولوية لتماسـك واستقرار وبقـاء الدولة العربيـة، باعتبار أن ذلك يحقـق مصلحة خليجية حيويـة، كما أنـه يضمن عدم اختـلال موازين القـوى الإقليمية سـواء في مواجهـة إيـران أو في مواجهـة تركيـا ذاتهـا، التي لم تأخـذ في اعتبارها نمط المواقف الخليجية حيـال بعض حلفائها الإقليميين.

ومع أن الجانبـين معا أيدا بدرجات متفاوتة الثورة السورية، غير أن المسـار التركي-القطري لدعم المعارضة، لم يكن موحدا مـع المسـار السعودي إلا خلال العـام الماضي، وفيمـا سبق ذلك كانـت السياسات تتجه إلى دعم جماعـات متنافسة على مسرح العمليـات السوري. كمـا أنه خلافا للتوجـه التركي الذي يرفض توثيـق العلاقـات مـع مصر في ظـل حكـم الرئيس عبـد الفتاح السيسـي، فثمـة توجه سعـودي إلى تشكيل نمط مـن التحالفات قائم على ركائز أو قوى إقليمية، تتمثل في المملكة ذاتها بالإضافة إلى مصـر وأنقرة، وبعض البلدان العربية والإسلامية، بما يدفع السعوديـة إلى الاضطـلاع بـدور قيـادي لتجسير هـوة الخلاف بـين الجانبين، وقد اعـترف أردوغان صراحة بـأن المملكة تريد علاقـات أفضـل بـين الجانبين التركـي والمصري، وهـى إشارة واضحـة على أن الديناميـات الإقليمية باتت تدفـع المملكة للعب أدوار إقليمية بنشاط أكبر لتحقيق ما يمكن أن يطلق عليه «الأمن الاستباقي».

٣- تباين التقديرات الخليجية بشأن تركيا:

قد يبـدو من الصعوبة بمـكان الحديث عن نمـط واحد من المحركات حاكمة لتوجهات مختلف دول مجلس التعاون الخليجي حيال تركيا، ذلك أن الرؤى تتباين نسبيا حيال الاندفاعة لتوثيق العلاقات وتحسينها وصولا إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية، بمـا يضمـن درجة عاليـة من التنسيـق المشترك حيـال مختلف القضايا الإقليمية، وبما يوجد علاقات عسكرية وأمنية تستوجب التزامات متعددة ومتبادلة من قبل الجانبين.

وبينمـا تسعى كل من السعوديـة وقطر إلى اتخاذ المبادرة في توثيـق العلاقـات مع أنقـرة في مساراتها المختلفة، فـإن المقاربة الكويتيـة حيـال ذلـك موجـودة ولكنهـا – علـى ما يبـدو – أقل حماسة، فيما الرؤية الإماراتية والعمانية تعارض نسبيا توجهات تركيـا الخارجيـة لأسباب مختلفة، ففـي الحالـة العمانية يبدو مسـار الحديث عن تحالفات مع تركيا خـارج عن سياق ضوابط الحركة الخارجية، بينما تتحفـظ الإمارات بدورها على سياسة تركيا إزاء الـدول العربية الداخلية، ودعمهـا جماعات الإسلام السياسـي، خصوصـا جماعـة الإخـوان المسلمـين، فضـلا عن معارضـة السياسات الإماراتيـة للسياسة التركيـة حيال الدولة المصريـة. وقـد أشارت بعض الاتجاهـات إلى أن ثمة تحفظات إماراتيـة على إقامة قاعـدة عسكرية تركية علـى أراضي إحدى دول مجلس التعاون.

ثالثا -المسارات المحتملة للعلاقات:

قـد لا تبـدو تركيـا -فعليا-حليفًـا دائمًـا لدول الخليـج، وأن الحاصـل محض «تحالـف افتراضي» يعـبر عن تلاقـي مصالح أوجدتهـا التطورات الطارئـة في منطقة تشهد تبـدلات متلاحقة وتطـورات متسارعـة ومـع ذلـك فـإن التحـول مـن «التحالـف الافتراضـي» إلى «التحالـف الواقعـي» القابل للاستمـرار يرتبط بعدد من المحركات المترابطة عناصرها والمتداخلة فيما بينها:

١- مأسسة العلاقات الأمنية والعسكرية:

تعـد القدرة على مأسسة العلاقـات الخليجية- التركية على نحـو لا يجعلهـا ترتبـط بمحض توجهات نخـب حاكمـة، وإنما بمقتضـى مصالـح دول قائمـة وروابـط ثابتـة نسبيـا، محـركا أساسيـا في تحديـد مسـار مستقبـل العلاقـات بـين الجانبين،

شهد العام الماضي ٨قمم خليجية ــ تركية ٣ منها مع العاهل السعودي وأربع مع أمير قطر وواحدة مع أمير الكويت وتوجت بـ ١٥ اتفاقية

توثيق العلاقات مع تركيا قد يلقي اعباءً على دول الخليج جراء الاندفاع لتركي لتوتير العلاقات الخارجية

خصوصا أن الحوار الاستراتيجي الذي جرى سنويا بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٨- ٢٠١٢م)، جاء بين «المجلس» وتركيا، ولم يأت بين تركيا وكل دولة خليجية على حدة، وهو ما اعتبرته بعض التقديرات التركية عامل ضعف يستوجب تحركا سريعا على مسار العلاقات الثنائية مع دول مجلس التعاون، بما يدفع إلى تكامل المسارات الثنائية والجماعية، على نحو قد يحقق التصريحات السابقة التي كان قد أدلى بها الرئيس التركي السابق، عبد الله جول، حينما أشار في يوليو ٢٠٠٩م، إلى أن أنقرة يمكن أن تضطلع بدور هام في حفظ الأمن في منطقة الخليج.

٢-القدرة على التمتع باستراتيجية «النفس الطويل»:

إن عملية استغلال الخطوات المحققة على صعيد العلاقات الأمنية والعسكرية المشتركة، والبناء عليها لوضع استراتيجية تفصيلية تضبط وتحكم تحركات روابط الجانبين، يعد أحد الأدوات الحاكمة لمستقبل العلاقات الخليجية -التركية، خصوصا أن العمل على ترسيخ الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج عبر آليات وأدوات واستراتيجيات متداخلة وبعيدا عما عرف بالمسار الواحد والخاص بالعلاقات الأمنية والاستراتيجية مع أمريكا، يعد تحركا يتسم بالإيجابية ويخلق استجابة تتناسب مع حجم التحدي.

ومع ذلك فإن التعاون الحاصل بين بعض دول الخليج وتركيا قائم على فكرة الدعم المتبادل المؤسس على الفهم العميق لطبيعة القضايا ذات الأولوية بالنسبة للجانبين، حيث القضية الكردية بالنسبة لتركيا، والسياسيات الإيرانية بالنسبة لدول الخليج، على أن تكون القضايا المشتركة (مثل الأزمة السورية) الأرضية الراسخة التي تدعم العمل المشترك والدعم المتبادل فيما يخص الملفات الملحة والحيوية بالنسبة للجانبين. ومع ذلك فإن توسعة مساحات التلاقي والتنسيق المتبادل ليشمل مختلف القضايا الإقليمية سيظل محركا مهما آخر من شأنه أن يصوغ مسارات هذه العلاقات خلال المرحلة المقبلة.

٣-الانتقال من «محور» مصالح إلى «تحالف» متماسك:

إن التكتل الخليجي – التركي يمثل قضية محورية، كونه يشكل تكتل مصالح، بسبب الاصطفاف الإقليمي الحاد في المنطقة بين المحور الإقليمي الذي تقوده السعودية في مواجهة محور روسيا وإيران والعراق في سوريا، ومع ذلك فإن توسعة نطاق «التحالف» السعودي – القطري – التركي، يقوم على فهم ديناميات تحركات كل طرف، بحيث يأخذ في اعتباره مصالح ورؤى الطرف الآخر حينما يصوغ نمط تحركاته الخارجية.

كما قد يرتبط ذلك بالقدرة على تقديم تنازلات لبلوغ حلول وسط حيال القضايا محل الخلاف، على نحو يجعل التحالف القائم بين الجانبين الخليجي والتركي يشمل قوى إقليمية مركزية أخرى، يبرز توالي الأحداث أهميتها وضرورة تواجدها لثبات هذا التحالف وضمان فاعليته في مواجهة التحديات الإقليمية المركبة، وذلك حتى يغدو بعيدا عن التعبير عن التحولات الجزئية أو الظواهر المؤقتة سريعة التبدل والتغيير.

رئيس تحرير مجلة شؤون تركيا ومدير برنامج تركيا والمشرق العربي-مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية-القاهرة.

الهوامش

١- Ibid.

٢- أحمد مصري، الاتفاقيات التركية العسكرية.. دور إقليمي وحماية مشتركة، تركيا بوست، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥.

٣- المصدر السابق.

٤- مع اقتراب التدخل البري في سوريا.. دلالات التقارب العسكري بين تركيا وقطر، موقع كلمتي، ١١ فبراير ٢٠١٦.

٥- عبد الرحمن الراشد يحذر من موقف دول الخليج المحايد تجاه أزمة تركيا وروسيا، بوابة القاهرة، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٥.

تلاقي المصالح الهائل...لم ينجح في تطوير العلاقات الخليج وتركيا.. ومعضلة بناء الثقة

تمر العلاقات الخليجية – التركية في حالة من «التكامل النظري» الذي يمكن أن يجعلها تعيش عصرها الذهبي، بفعل تلاقي المصالح، وإشتداد المخاطر التي تهدد الجانبين جراء التطورات التي تعصف في المنطقة. لكن الثقة المتبادلة ما تزال بعيدة المنال، وهو ما يتهدد أي تعاون مستقبلي يجمع الطرفين، رغم كل العوامل المساعدة.

ثائر عباس

وهناك ثلاثة عوامل أساسية تفرض هذا التلاقي، أبرزها التباعد اللافت في العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، التي فضلت إتباع سياسة الإنسحاب من المنطقة، وإدارة الوضع فيها ضمن إطار «الحد الأدنى»، وإتجاهها نحو مهادنة إيران بدلا من مواجهتها.

وأدت هذه السياسة إلى تغيير كبير في «معايير» المواجهة، حيث وجدت دول الخليج نفسها مضطرة للمواجهة المباشرة مع إيران في كل الجبهات، بعدما إستفحل التدخل الإيراني في المنطقة وبات يتهدد أمنها من الخليج إلى المحيط. وتصدرت السعودية، ومن خلفها الإمارات المواجهة، بدءا من اليمن التي دخل التحالف العربي فيها الحرب مباشرة، بعد أن كاد الحوثيون – ومن خلفهم إيران – إلى «الحديقة الخلفية» للمملكة العربية السعودية، بما يتهدد مباشرة أمنها الداخلي ويجعلها تصبح على تماس مباشر مع «المشاغبة» الإيرانية على إستقرارها. أما في سوريا، فقد تصدرت دول الخليج المشهد الداعم للحراك المدني السوري، ثم العسكري.

أما العامل الثالث، وربما الأكثر أهمية، فهو تقارب المصالح الإقتصادية، والتكامل الإقتصادي الموجود على الورق، بين دول الخليج النفطية من جهة وتركيا، القوة الاقتصادية الصاعدة، بما تحمله من مساحات للإستثمار ومن قوة عاملة لا يستهان بها، وخبرات في حقول البناء، والتعطش الكبير للطاقة.

وفي المقابل، تحتاج هذه العلاقة، إلى جرعات من الثقة المتبادلة، التي يبدو أنها ما تزال غير قادرة على مجاراة حاجات التلاقي بين الطرفين. فالعلاقات بين الطرفين، مرت بالكثير من أزمات الثقة، إذ يبدو أن تركيا لم تستطع بعد إقناع الدول العربية بأنها لا تمتلك «طموحات عثمانية»، فيما تثير قضية زعامة العالم الإسلامي – السني إشكالية أخرى يصعب تجاوزها، إلا بالعمل الدؤوب، وبناء الثقة.

ويعتبر تبني القيادة التركية لجماعة الإخوان المسلمين، عقدة أساسية في العلاقات مع دول الخليج العربي التي تنفر (معظمها) تاريخيا من هذه الجماعة، وتخشى من طموحاتها السلطوية. فمع إنطلاق شرارات الربيع العربي، ترددت تركيا كثيرا، قبل أن تنخرط في هذه الثورات دعما لجماعات الإسلام السياسي التي ترتكز إلى فكر الإخوان، في تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن، كما مع منظمة «حماس» الفلسطينية، ما أثار حفيظة دول الخليج، وتحديدا السعودية والإمارات والبحرين، خصوصا أن ثمة أحزاب

ثلاثة عوامل رئيسية تفرض التلاقي الخليجي - التركي .. لكنه يحتاج إلى جرعات ثقة متبادلة

بدأت تفرخ في المنطقة العربية تحمل مسميات قريبة من إسم «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا. وفيما وجدت تركيا في وصول جماعة الإخوان إلى السلطة في مصر قفزة نوعية، أتت الضربة التي أطاحت بهذه الجماعة لتهز العلاقات الخليجية – التركية، خصوصا أنها ترافقت مع إهتزازة كبيرة في تركيا تمثلت في أحداث حديقة «جيزي» في إسطنبول، وما بدا وكأنه ثورة ضد «إخوان تركيا» مترافقة مع الثورة المضادة ضدهم في العالم العربي كتونس وليبيا ومصر.

وكما نالت العملية التي أطاحت بحكم الإخوان في مصر تعاطفا خليجيا واسعا، تمثل بإندفاعة سعودية – إماراتية هدفت إلى تعويض الدعم القطري المسحوب من مصر، إرتفعت أصوات في تركيا تشكو من «دعم مالي خليجي لإحداث جيزي». وإذا كان هذا الدعم يبقى في إطار التكهنات والحملات السياسية، إلا أن إندفاعة الإعلام الخليجي (عدا القطري) إلى تغطية حركة الميدان التركي، أثارت إستياء تركيا واسعا عبرت عنه قيادات «العدالة والتنمية» بشكل واضح خلال الأزمة. وفي المقابل، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ينام ويصحو على خطابات تندد بـ«الإنقلاب» في مصر، ويضع على مكتبه شعارات «رابعة» نسبة للميدان الذي تجمع فيه مناصرو الإخوان في مصر، كما فتح لهم أبواب تركيا لإطلاق قناة تلفزيونية تحمل هذا الإسم، وفتح فنادقها لإستقبال قيادات الإخوان الهاربة من مصر.

ويقول مسؤولون أتراك أن دول الخليج وجهت ضربة قوية للإقتصاد التركي في أعقاب حوادث «جيزي». فحينها سحبت أموال أميركية من تركيا قدرت بعشرة مليارات دولار في أيام قليلة، تبعتها خطوة مشابهة من السعودية والإمارات، حتى وصل الضرر إلى نحو ٦٠ مليار دولار خلال شهر واحد. كما يشكو الأتراك من أن الدعم العربي اللامحدود للسلطات المصرية الجديدة، قابله عدم تقديم أية مساعدة لتركيا، رغم طلبها الدعم من أجل التعاطي مع أزمة اللاجئين الذين إنتقلوا إليها من سوريا.

وقد إرتكبت تركيا «فاولات» عدة في الشأن الليبي والمصري.. وحتى البحريني، عندما خرج رئيسها رجب طيب أردوغان ليقول أنه «لا يريد كربلاء ثانية» هناك. لكنها عادت لإصلاح الوضع مؤخرا، فقدمت العديد من بوادر حسن النية، كموقفها في اليمن وسوريا.

النموذج القطري

وحدها قطر، تصدرت مشهد الإنفتاح على تركيا، منذ البدايات. إنغمست الدوحة في التقارب مع تركيا في كل المجالات، فالإستثمارات القطرية تعد الأولى من بين الدول العربية في تركيا، فيما برز التعاون السياسي إلى حد كبير بين الجانبين، حتى بات أمير قطر ضيفا دائما على أنقرة. فقد سارعت قطر إلى محاولة ملء الفراغ السوري الذي تشكل بعد إنعطافة أنقرة من محاولة إقتاع النظام، ورئيسه، بالإستماع إلى صوت شعبه، إلى فتح حدودها أمام المعارضة السورية بحيث باتت تشكل لها قاعدة خلفية هامة.

وكانت تركيا، تعتبر سوريا حجر الزاوية في سياسة الانفتاح على العالم العربي، من خلال التعاون الكبير الذي وصل إلى حد «المناورات العسكرية المشتركة» قبيل اندلاع الثورة السورية عام ٢٠٠١، كما كانت سوريا بوابة إقتصادية هامة حاولت من خلالها أنقرة فتح الطريق إلى العالم العربي. ومع إقفال هذه البوابة، سارعت قطر إلى محاولة فتح بوابة مباشرة مع تركيا، خصوصا أن قطر كانت شريكا في التحالف السوري – التركي على طريقتها.

وإذا ما نظرنا إلى أن ثمة ثمانية قمم خليجية – تركية خلال العام ٢٠١٥، فإن اللافت أن أربعا منها – أي نصفها – كانت مع أمير قطر، وثلاث سعودية وواحدة كويتية. أي أن الإنفتاح الخليجي على تركيا ليس بالمستوى المطلوب بعد. علما أن ثمة عدد آخر من الزيارات غير الرسمية التي يقوم بها أمير قطر، والتي تحصل كل بضعة أشهر آخرها في فبراير الماضي.

وتصاعد التوافق التركي – القطري ليفتح الباب أمام التعاون العسكري بين البلدين، والذي تمثل مؤخرا بالإعلان عن قاعدة عسكرية تركية (٣ آلاف رجل) في قطر، كما عن قاعدة قطرية في تركيا. وهو تنسيق من شأنه أن يفتح الباب واسعا لتركيا في الخليج العربي. وقد تم توقيع اتفاقية تعاون تتيح تبادل نشر قوات مشتركة بين البلدين. وتتيح هذه الاتفاقية، تبادل خبرات التدريب العملياتي، وتطوير الصناعات العسكرية، مع إمكانية تبادل نشر قوات مشتركة بين البلدين إذا اقتضت الحاجة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة. وقد نفذت القوات المسلحة القطرية والتركية، في قطر، تمرين «نصر ٢٠١٥» في شهر أكتوبر الماضي.

تركيا لم تقنع العرب بعدم «الطموحات العثمانية» وتظل إشكالية زعامة العالم الإسلامي – السني يصعب تجاوزها إلا ببناء الثقة

تبني تركيا لجماعة الإخوان المسلمين عقدة أساسية في العلاقات مع دول الخليج التي تخشى طموحاتها السلطوية

العلاقات الاقتصادية

وفيما ترتفع بإضطراد عمليات التبادل التجاري والإقتصادي بين تركيا وقطر، على الرغم من ضيق مساحة الاستثمار في قطر، لا تبدو الاستثمارات الخليجية عموما مرضية لتركيا على الرغم من إزديادها اللافت في الآونة الأخيرة. عموما، إرتفعت حركة تدفق استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في سوق العقارات التركية، بنسبة ٥٠٠٪ بعد تحرير قانون الاستثمار الأجنبي في تركيا عام ٢٠١٢، حيث نالت دول الخليج ما نسبته ٢٤٪ من حصة المبيعات الأجنبية. وإنتقل التعاون بين تركيا وقطر إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية المتكاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. وقد بلغ التطور ذروته العام الماضي وهو مرشح للإرتفاع هذا العام أيضا.فقد وقع البلدان عام ٢٠١٥ مذكرة بين شركة خطوط أنابيب نقل البترول التركية (بوتاش)، وشركة النفط الوطنية القطرية، لاستيراد تركيا الغاز الطبيعي المسال من قطر على المدى الطويل وبشكل منتظم.

وتم تدشين العام الثقافي القطري التركي ٢٠١٥، كما تم اختيار تركيا ضيف شرف معرض الدوحة الدولي للكتاب، وإفتتح المركز الثقافي التركي «يونس إمره» في الدوحة مركزا له.

ويتوقع أن يبلغ حجم التبادل التجاري ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥، بعد أن كان ٨٠٠ مليون في ٢٠١٤، بينما في عام ٢٠٠٠، كان الرقم لا يتجاوز ٣٨ مليون دولار. وتعمل في قطر أكثر من ٦٠ شركة تركية كبرى، ونحو ١٥٠ شركة صغيرة تعمل في مجال المقاولات والإلكترونيات والتجارة والبنية التحتية، باستثمارات يتوقع أن تصل الى ٣٠ مليار دولار. وتصل الاستثمارات القطرية المباشرة في تركيا إلى ٩٣٠ مليون دولار، في مجالات الطاقة والمشاريع العقارية والزراعية والسياحة، كما أن هناك دراسات لمشاريع تعتزم قطر تنفيذها في تركيا خلال المرحلة المقبلة من شأنها إذا نفذت أن ترفع هذا التبادل بالمليارات لا الملايين.

أما فيما يتعلق بالسعودية، فالأمور تحسنت بشكل كبير في العام ٢٠١٥، حيث توج التقارب الأخير بإتفاق على إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي. هذا وقد زاد حجم التبادل التجاري بين الدولتين عدة مرات خلال السنوات العشر الأخيرة والذي ارتفع من خمسة مليارات ريال ، إلى ما يزيد عن ٢٤مليار ريال (نحو ٦ مليارات دولار) نهاية العام ٢٠١٤.

أما مع الكويت التي زارها الرئيس أردوغان، في ٢٨ أبريل من العام الماضي، فهناك مساع لرفع حجم التبادل التجاري من ٥٦٩ مليون دولار، إلى مليار دولار خلال عام ٢٠١٦. وتزيد استثمارات الهيأة العامة للاستثمار الكويتية فى تركيا عن ١,٥٦ مليار دولار بحسب أرقام وزارة الاقتصاد التركية وهي في مجال العقارات، ومراكز التسوق والقطاع المصرفي، والاستثمار في البورصة، ومجالات النقل الجوي. فيما يحتل البنك الكويتي – التركي الذي تأسس عام ١٩٨٩، ويمتلك بيت التمويل الكويتي النصيب الأكبر فيه، المركز الأول على مستوى البنوك الإسلامية في تركيا من حيث حجم الأصول.

سوريا

عمليا تتفق تركيا مع دول الخليج على معارضة التدخل الروسي في سوريا، ولديها مصلحة مشتركة في إفشال التجربة الروسية، كما أفشلت التجربة الإيرانية من قبلها. فالوجود الروسي في سوريا يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي التركي، خصوصا أن تركيا ترتبط بالحدود الأطول مع سوريا (نحو ٩٥٠ كيلومتر). وبالتالي تجمعها المصيبة الروسية مع دول الخليج التي تنظر إلى الملف السوري على أنه ملف حيوي وأساسي.

وتتفق تركيا ودول الخليج، على ضرورة وقف التمدد الإيراني في المنطقة، لكن المشكلة تكمن من وجهة النظر العربية، في عدم إتخاذ أنقرة أية خطوات مباشرة في هذا المجال. فتركيا تحافظ على علاقات أكثر من جيدة مع إيران في المجالات الإقتصادية، وعلاقات «مقبولة» معها سياسيا، على الرغم من الإنتقادات التي توجهها القيادة التركية للدور الإيراني في المنطقة. فإيران «الشريرة» عربيا، تعتبر شريكا أساسيا لتركيا في مجالات التعاون الإقتصادي والتجاري، علما أن رئيس الحكومة الحالي داود أوغلو وصف إيران في كتابه الشهير «البعد الاستراتيجي» بأنها «امتداد طبيعي لتركيا في الشرق وبوابة تركيا على القوقاز» كما يرى أن «تركيا وإيران دولتين تكمل كل منهما الأخرى، فتركيا هي امتداد لإيران في الغرب، وإيران امتداد لتركيا في الشرق».

أما في سوريا، فقد مرت العلاقات بين الجانبين، بحالات من المد والجزر كنتيجة طبيعية لغياب الثقة الخليجية بالدور التركي. وقد زادت بعض الممارسات على الأرض من هذه المخاوف، ما

أدى عمليا إلى إنتقال الدور السعودي – الإماراتي إلى الجبهة الجنوبية، فيما بقيت الجبهة الشمالية ساحة للدور التركي ومن خلفه القطري.

وقد أثرت هذه التجاذبات إلى حد كبير على المعارضتين، السياسية والعسكرية السوريتين. فكان الخلاف يتمظهر عند كل إستحقاق سياسي أو عسكري.

منذ بداية الثورة، استضافت تركيا العديد من المعارضين السوريين، ثم إبتعد – وأبعد – بعضهم لاحقا لأسباب مختلفة. وكانت تجربة «المجلس الوطني» الذي تهيمن عليه جماعة الإخوان المسلمين، مظهرا واضحا لهذا الاختلاف. وما لبث أن تمت الإطاحة بالمجلس لصالح إئتلاف أكبر يضم قوى مدعومة من دول الخليج العربي سمي الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وترأسته شخصيات بعضها مدعوم خليجيا، لكنه لا يخلو من النفوذ التركي الواضح، حيث يترأسه حاليا الدكتور خالد خوجة، وهو طبيب سوري من أصول تركمانية، درس الطب في تركيا ويتكلم لغتها بطلاقة.

ارتفعت الاستثمارات الخليجية في العقارات التركية ٥٠٠٪ بعد عام ٢٠١٢

ما العمل؟

لسنا نبالغ، إذا ما قلنا إن الثورة السورية دفعت غاليا ثمن هذا التباعد التركي – الخليجي، وبالتالي من المنطقي أن يكون للتقارب دورا إيجابيا في دعم قوى المعارضة التي تتعرض لضغوط أميركية هائلة لجرها إلى المفاوضات.

وستكون الثمار الهامة لهذا التقارب، أكثر وأكبر، بمقدار ما تستطيع أن تتفلت من الإدارة الأميركية لهذا الملف، وهو أمر تبدو ملامحه واضحة في التحركات العسكرية والسياسية الأخيرة، المشتركة بين تركيا والسعودية.

وكان من البداية واضحا، وجود مقاربات مختلفة بالشأن السوري بين تركيا والدول العربية. فالطرفان متفقان على مظاهر المعضلة المتمثل بالنظام وضرورة رحيله وضرورة إقصاء النفوذ الروسي والإيراني فيه، لكن في المقابل لا يوجد رؤية لديهما لمستقبل سوريا. وهو أمر يجب التنبه إليه ومعالجته بشكل أساسي.

المطلوب خليجيًا

المطلوب من دول الخليج التحرك بشكل جماعي ومنسق نحو تركيا، التي تحتاج في هذه الفترة إلى التعويض عن خسائرها الكبيرة في الاقتصاد والإنماء جراء الأزمة السورية وجراء تدهور العلاقة من روسيا التي تعتبر شريكا أساسيا لتركيا. كما المطلوب منها مد يد العون لتركيا في تحمل عبء اللاجئين السوريين عبر مجموعة من الخطوات المدروسة التي تسمح بتخفيف العبء عن تركيا، وتحسين أوضاع اللاجئين عموما.

وبالإضافة إلى هذا، فتح الأسواق الخليجية بشكل أكبر أمام الحركة التجارية والإستثمارية التركية. فتركيا لديها شركات رائدة في مجال الإنشاءات، وهو القطاع الأكثر نشاطا في الخليج العربي عموما. كما بإزالة بعض القوانين الحمائية التي تعيق بعض الحركة التركية في الخليج.

المطلوب تركيا

أما تركيا، فالمطلوب منها تطمين الدول العربية إلى عدم وجود نوايا توسعية، ولا أطماع بـ«خلافة المسلمين»، كما الإبتعاد قدر الإمكان عن إيران، ومساعدة العالم العربي على التصدي لأطماعها التوسعية. والإبتعاد عن مظاهر التدخل في شؤون الدول العربية (الحالة المصرية نموذجا) والتخفيف من الخطاب التركماني (إعتبار تركيا نفسها حامية للجاليات التركمانية).

المطلوب ثنائيًا

أما المطلوب من الطرفين، فهو تطوير العلاقات وبناء إستراتيجيات مستقبلية، خصوصا في الملف السوري، ترسم ملامح سوريا المستقبلية. فإذا ما أقرت تركيا بأن سوريا دولة عربية، مستقبلها الحضن العربي، وأقرت الدول العربية بأن في سوريا بعدا إستراتيجيا تركيا ترسمه الحدود الطويلة بين البلدين والعلاقات التاريخية، سنكون قد تقدمنا خطوة إلى الأمام. وقد يكون من المفيد رعاية الجانبين لمحادثات سورية ترسم معالم المرحلة المقبلة بشكل واضح، وتحسم هوية الدولة الجديدة في سوريا، خصوصا في ظل المخاوف الكبيرة من سيناريوهات التقسيم التي بدأت تتردد في الأروقة الدولية. وهذا السيناريو مضر للطرفين، لأن تركيا ستصاب جراء وجود كيانين على حدودها، أحدهما كردي يتماهى مع الأقلية الكردية في جنوب شرق البلاد، وثانيهما علوي يتماهى مع الأقلية العلوية جنوبها الغربي. أما الدول العربية فستخسر بذلك دولة محورية من شأن وجودها (بإدارة تمثل طموحات السكان) أن يضيف قوة استراتيجية عربية.

يمكن القول أن الطرفين، لا يمتلكان تصورا لمستقبل سوريا.. وهذا التصور وحده يبني الثقة. ●

كاتب ومحلل سياسي - بيروت

الموقف الأوروبي من العلاقات التركية-العربية: تردد وشكوك

تعد القمة الأوروبية التركية التي عقدت في أواخر نوفمبر ٢٠١٥م، بمثابة انطلاقة لمرحلة جديدة فى العلاقات بين أوروبا وتركيا، حتى أنها طرحت إمكانية سفر المواطنين الأتراك إلى دول الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة، اعتباراً من نهاية عام ٢٠١٦م. وتم انعقاد القمة تحت ضغط من التطورات الإقليمية الملحة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي جعلت من الضروري لدول الاتحاد الأوروبى أن تسعى لإيجاد باعثا جديدا من شأنه إحياء العلاقات بينها وبين تركيا. وقد أصبحت تركيا بشكل عام محورا أساسيا فى ما ينتهجه الاتحاد الأوروبى من استراتيجيات تتعلق بوقف أزمة اللاجئين الحالية، بما فى ذلك تقديم مبالغ تصل إلى ٣ مليار يورو لدعم متطلبات البنية التحتية فى تركيا والتي من شأنها منع اللاجئين السوريين من الزحف إلى أوروبا. ومع تزايد تدفق اللاجئين المضطرد نحو أوروبا وتصاعد الأزمة فى سوريا نظراً للتدخل الروسي، تعاظمت أهمية الدور الذي تلعبه تركيا لدى أوروبا باعتبارها خط دفاع لتأمين حدودها الجنوبية، وكذلك لوقف شبكات تهريب اللاجئين والتي غالبا ما تستخدم تركيا كقاعدة لتهريب اللاجئين إلى أوروبا.

د.كريستيان كوخ

ومع ذلك فسرعان ما اتضحت صعوبة تحقيق الكثير من التوقعات المأمولة من وراء اجتماع القمة وذلك نتيجة لتباين الموقف الأوروبى ونظيره التركي بشكل كبير حول التطورات التي تجتاح المنطقة. وبشكل عام لم تكن أبدا العلاقات الأوروبية التركية تتسم بالسهولة أو الوضوح. لدرجة جعلت من المتعذر على الدول الأوروبية أن تتخذ موقفا موحدا تجاه تركيا. فهناك ألمانيا التي تعارض بشدة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى. وعلى النقيض منها فرنسا الداعمة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وبريطانيا التي دائما ما تحذر منها. وتميل بقية الدول الأوروبية إلى اتخاذ مواقفها فيما بين هذين القطبين. ومع توقيع التحالف بين ألمانيا وفرنسا بما له من أهمية كبرى فى المشروع الأوروبى بصفة عامة، وهو التحالف الذي يقع على طرف النقيض من المشروع التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، فإن احتمالات حدوث تقدم حقيقى فى الروابط الثنائية بين تركيا وأوروبا أضحت أضعف مما كانت فى أى وقت مضى. وتبعا لذلك نجد أن تركيا قد قدمت في عام ١٩٨٧م، طلب الانضمام إلى الجمعية الاقتصادية الأوروبية، وهي الهيأة السابقة على الاتحاد الأوروبى حاليا، ولم تبدأ المحادثات الرسمية حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلا في عام ٢٠٠٥م، ويظل طلب العضوية في طي النسيان حتى وقتنا هذا.

وتتمثل العقبة الثانية في التقرير المرحلي لسنة ٢٠١٥م، والمقدم من المفوضية الأوروبية حول وضع المفاوضات مع تركيا، والذي ورد فيه تراجع تركيا فى عده قضايا أساسية كحقوق الإنسان وحرية التعبير والشفافية وقضايا المساءلة بوجه عام. وهي قضايا تحمل أهمية بالغة فيما يخص مسألة الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وبشكل عام فقد تزايدت المخاوف والقلق داخل الاتحاد الأوروبى من تعاظم الميول الاستبدادية لدى الحكومة التركية الحالية بقياده رئيس الوزراء أردوغان، بما في ذلك الحملة المتواصلة للقضاء على جميع خصومه و تعزيز حكمه أمام أى معارضة. ووجهت الانتقادات تحديدا حول كيفية تعامل الحكومة مع الصحافة والإعلام. وعليه تراجعت تركيا إلى المرتبة الرابعة والخمسون بعد المائة ١٥٤ من بين مائة وثمانين

تتخوف أوروبا من علاقات تركيا مع مصر والسعودية ما يعني ابتعاد أنقرة عن شمالها وانعكس على انضمامها للاتحاد الأوروبي

دولة ١٨٠. وذلك فى تقرير مؤشرات حرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود. وبذلك تكون قد تراجعت بما يبلغ ٥٦ مركزا مقارنة بتصنيف عام ٢٠٠٦.م وهو الأمر الذي تم تداوله في الصحافة الأوروبية والدوائر السياسية. وقد أدان البرلمان الأوروبى بشدة في قراره الصادر في ١٥ يناير ٢٠١٥م، اعتقال الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام والتراجع بشكل عام فى حرية التعبير داخل تركيا.

وتأتي القضية الكردية لتزيد الأمور تعقيدا. فبينما تتعاطف أوروبا مع تطلعات الأكراد إلى مزيد من الاستقلالية والحكم الذاتي وحتى الاستقلال التام، فإن تركيا تقف بصرامة أمام تلك التطلعات. إذ أنها فى النهاية سوف تفضي إلى زعزعة وحدة الأراضي التركية نفسها. ويمثل الأكراد في ألمانيا صوتا مؤيدا للاستقلال الكردي حيث يبلغ عددهم طبقا لآخر الإحصاءات نحو ٨٠٠,٠٠٠ كردي. وفي الوقت الراهن غالبا ما تتدخل تركيا عسكريا فى الشؤون الكردية، ليس فقط فى شمال العراق بل وأيضا في سوريا حيث تقوم تركيا حاليا بشن غارات جوية والقيام بأعمال عسكرية أخرى ضد حزب الاتحاد الديمقراطي والذي تعتبره تركيا مقربا أكثر مما ينبغي لحزب العمال الكردستاني المصنف لدى تركيا بوصفه منظمة إرهابية. وقد اتخذت تركيا منحى أكثر قوة مع ازدياد قدرة حزب الاتحاد الديمقراطي على فرض سيطرته فوق مساحات عريضة من الأراضي السورية وذلك في عام ٢٠١٥ م، وبداية عام ٢٠١٦م، الأمر الذي زاد من تعقيد العلاقات بين تركيا والدول الأوروبية. وفي هذا السياق ينظر الأوروبيون بمزيد من الشك إلى العلاقات التركية العربية الأكثر تقاربا فيما يخص الشأن الكردي. فكلاهما يرغب في تقليص نفوذ الحركات الكردية التي تسعى إلى مزيد من الحكم الذاتي أو حتى الاستقلال.

وأخيرا فإن أزمة اللاجئين الحالية تلقى الضوء على المعضلة التي تجد فيها أوروبا نفسها عندما يتعلق الأمر بعلاقاتها مع تركيا. اتضحت أهمية تركيا الجيوستراتيجية كعامل محوري في سياسات الاتحاد الأوروبي عندما شرعت أوروبا بأجمعها تناضل لإيجاد حلول سريعة لوقف تدفق اللاجئين الحالي إلى أراضيها. وهي الأهمية التي أدت إلى انحسار المخاوف الأخرى لدى أوروبا حول التطورات السياسية المستقبلية والتنمية الديمقراطية في تركيا. ويعد تأجيل صدور التقرير المرحلي حول تركيا المذكور آنفا نتيجة مباشرة لذلك الوضع. وبالإضافة إلى ذلك فقد شرع السياسيون الأوروبيون بشكل عام فى التقليل من قدر المخاوف حول سياسات تركيا الأخيرة في محاولة منهم لعدم الإساءة إلى نظيرهم التركي بتوجيه انتقادات لاذعة لبلاده. وصرح مؤخرا رئيس المفوضية الأوروبية ، جين كلود جنكر، قائلا " إننا بحاجة إلى إشراك تركيا في مبادراتنا. فنحن نرغب في التأكد من عدم نزوح أى لاجئين آخرين من تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي» وبرغم ذلك فمثل تلك التصريحات تعكس الورطة التي وقعت فيها أوروبا بجعل تركيا تبدو وكأنها الراعي للحدود الأوروبية، وذلك في مقابل حوافز مالية واسعة النطاق وغض الطرف عن السياسات التركية محل النقد من الاتحاد الأوروبي. فبشكل من الأشكال اكتسبت تركيا نفوذا وسلطة تشبه حق الفيتو حول بعض جوانب السياسة الأوروبية.

صورة تركيا فقدت بريقها في أوروبا لتسلط أردوغان ولم تعد نموذجاً ساطعاً

ويجب الأخذ فى الاعتبار عند النظر إلى العوامل المذكورة سابقا إنه فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية الأكثر شمولا والتي تؤثر على تركيا والاتحاد الأوروبى على حد سواء، فإن كون تركيا عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي قد خلق درجة من الارتباط بين الطرفين. وتتضح أهمية ذلك تحديدا فيما يتعلق بالتدخل الروسي مؤخرا إلى جانب حكومة الأسد في الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، آخذين في الحسبان أن تركيا كانت دائما معارضا قويا لنظام الأسد وقد طالبت الأسد بالتنحي من أجل الشروع في عملية بناء سوريا. ولكن إطلاق تركيا النار على طائرة حربية روسية في أواخر عام ٢٠١٥م، قد أثار المخاوف من تصعيد الموقف بين الطرفين. فعلى سبيل المثال إذا ازداد التوتر بين الجانبين بما يفضي إلى صدامات عسكرية أخرى، فسوف يواجه حزب شمال الأطلسي (الناتو) قرارا صعبا بالمخاطرة بمواجهات على نطاق أوسع مع روسيا أو بإدارة ظهره لأحد أعضاء حزب الناتو في سبيل تجنب ذلك السيناريو الذي يخشاه أكثر أعضائه. وهناك بالفعل الكثير من عدم الارتياح داخل دوائر حزب شمال الأطلسي فيما يتعلق بالغارات العسكرية التركية ضد الأكراد. وبينما يظل حزب شمال الأطلسي معلنا التزامه بوقوفه إلى جانب حليفته فى المعاهدة حال وجود ما يهدد سلامة الأراضي التركية، تتزايد المخاوف من تورط الناتو في حرب إقليمية واسعة النطاق لم يختار الاضطلاع فيها من الأساس.

وعلى الرغم من كل تلك الصعوبات فحينما يتعلق الأمر بالعلاقات الأوروبية التركية يميل رجال السياسة الأوروبيون إلى النظر إلى ارتباط تركيا الأوثق بالشرق الأوسط على أنه نقطة إيجابية من شأنها تعزيز أهداف الاتحاد الأوروبي في المنطقة. وقد بنيت هذه الآراء جزئيا لما أحرزته تركيا بالفعل في العقود الأخيرة من تقدم فيما يتعلق بتقليص تدخل الجيش فى السياسة، ووضع أسس متينة لتطبيق قواعد حكم القانون والترويج إلى بيئة

لم تحدد دول الاتحاد الأوروبي مجالات التعاون مع تركيا وذكرها التقرير السنوي أنها دولة جارة مهمة فقط

اقتصادية منفتحة والتي تعكس كذلك صورة الإسلام المعتدل.

وفي قضايا إقليمية عديدة تنظر أوروبا إلى تركيا على أنها قد تلعب دورا مؤثرا فى المنطقة لو أنها تلقت دعما لسياساتها من الدول العربية الكبرى كمصر والمملكة العربية السعودية. فسوريا على سبيل المثال هي إحدى القضايا التي شهدت تقاربا فى وجهات النظر بين الأطراف الثلاثة أوروبا وتركيا والعرب، فجميعهم يشتركون فى الهدف ذاته وهو إزالة نظام الأسد من الوجود وأن يتم تحقيق مقررات مؤتمر جنيف ١ بتأسيس مجلس رئاسي انتقالي فى سوريا. وكذلك يتفق الأطراف الثلاثة على الضرورة البالغة لإعادة الأمن والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وحين يتعلق الأمر بمصر فقد نشأت خلافات كبيرة حول دور الإخوان المسلمون فى العملية السياسية، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين تركيا والدول العربية، خاصة دول الخليج. ومع هذا ففي نهاية الأمر اتفقت الأطراف جميعها على أن استقرار مصر يعد أمرا جوهريا فى تهدئة الأوضاع فى المنطقة. وقد أدى هذا بدوره إلى تقليل التوتر بين تركيا والسعودية على سبيل المثال.

وفيما يخص القضايا الإقليمية نجد أن كلا من أوروبا وتركيا والدول العربية قد يختلفون فيما بينهم على كيفية تحقيق الأهداف التي يطمحون إليها ولا يأتي الاختلاف على الأهداف في حد ذاتها. فبينما هناك إجماع على إرساء دواعي الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، فثمة خلافات حول الأساليب والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق ذلك. ويتضح هذا فيما أثير مؤخرا من جدل حول تدخل عسكري محتمل لتركيا والسعودية فيما يتعلق باستخدام القوات البرية في سوريا. ففي حين صرحت كلا من تركيا والمملكة العربية السعودية بشكل قاطع استحالة الحلول السياسية مع نظام الأسد وأخذا في الاعتبار استخدام الضغوط العسكرية، فإن أوروبا على الصعيد الآخر نأت بنفسها عن ذلك النقاش. فقد رأت أن مثل هذا الطريق سيؤدي إلى تصعيد أكبر للصراع وكذلك إلى المخاطرة بالمواجهة مع روسيا على نطاق أوسع. وفي هذا السياق تتخوف أوروبا من أن قيام تركيا بتأسيس علاقات جيدة مع الدول الكبرى فى الشرق الأوسط كمصر والمملكة العربية السعودية قد يكون فى حقيقة الأمر إشارة إلى ابتعاد تركيا عن الدول الأوروبية. وقد تم تداول تلك المخاوف بشكل متواتر في الآونة الأخيرة نظرا لطرح مسألة ترشح تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وبوجه عام تظل مسألة التعاون المتبادل بين كلا من تركيا وأوروبا والعرب عرضة للتقلبات المستمرة. فقد كان ينظر إلى تركيا بوصفها نموذجا يحتذى به فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك لما شهدته من تحول اقتصادي وسياسي، ومن تحقيق للتوازن بين كونها مجتمع مسلم محافظ وبين دمج العلمانية وغيرها من أوجه التنمية السياسية في المجتمع، إلا أن ذلك التصور عن تركيا قد فقد بعضا من بريقه نظرا للانتقادات المتزايدة حول السياسات التي تنتهجها حكومة أردوغان. وكذلك بالنسبة للدول الأوروبية، لم يعد النموذج التركي يسطع بنفس القوة التي كان عليها قبل بضعة أعوام. فقد استحوذت القضايا الداخلية بشكل متزايد على الطرفين لدرجة أثارت لديهم الشكوك والتساؤلات حول جدوى المسارات السياسية التي ينتهجها كل طرف منهما. وبهذا يكون الأمر الأكثر سهولة لتركيا أن تبحث عن حلفاء آخرين على حدودها الجنوبية حيث لا تميل الخلفيات السياسية للاستحواذ على المحادثات بينهما.

وهناك أيضا مشكلة عدم وجود نقطة تلاقي بين ما يطلق عليه " سياسة الجوار" لدى كل من الطرفين التركي والأوروبي إلا بصورة محدودة. وقد اتبع الطرفان هذه السياسة سعيا للرواج التجاري وتشجيعا للاستثمار وتخفيفا للقيود المفروضة على السفر، إلا أن النتيجة من وراء تلك السياسات كانت غير مرضية. وعلى عكس المتوقع فقد أدت السياسة التركية القاضية "بانعدام المشاكل مع جيرانها" إلى زيادة حدة ما تواجهه تركيا من قضايا مع الدول المجاورة بدلا من حلها. وكذلك فإن سياسة الجوار الأوروبية كانت أبعد ما تكون عما هو متوقع منها. ولم تتمكن كل من تركيا ودول الاتحاد الأوروبى على حد سواء من تحديد مجالات ملموسة للتعاون فيما بينهما بشكل أكبر فى المنطقة ككل. وبالكاد تم ذكر تركيا بوصفها " دولة مجاورة هامة" فى التقرير الصادر مؤخرا حول سياسة الجوار الأوروبية، وذلك في بيان مشترك للبرلمان الأوروبى، والمجلس الأوروبى واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الأوروبية لشؤون المنطقة، والذي صدر في ١٨ نوفمبر ٢٠١٥م، مضيفا أنه على الاتحاد الأوروبي: أن يستمر في التعاون مع تركيا في القضايا ذات الاهتمام المشترك." إلا أنه لم يذكر ما المقصود بذلك على وجه التحديد. ●

مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث - جنيف

تركيا والمعارضة السورية: سياسة الباب المفتوح

لا يمكن لدارس أن يتجاهل – أو يقلل من أهمية – العلاقة التاريخية المديدة بين الأمتين العربية والتركية، واستطراداً العلاقة المميزة بين الشعبين التركي والسوري على وجه الخصوص، حيث توجد حدود التماس المباشر والتفاعلات التاريخية بين العرب والأتراك. فقرون عديدة من الزمن انقضت من عمر هذه العلاقة الوشيجة التي اتسمت بتبادل حضاري إيجابي وفعّال، يستند إلى حقائق التاريخ والجغرافية وروابط دينية واجتماعية، أنتجت تلاقحاً ثقافياً ولغوياً ومعيشياً ذا طبيعة تاريخية، ميزت العلاقة بين الترك والعرب عن علاقتهما مع بقية شعوب المنطقة.

جورج صبرة

غير أن العلاقة بين الدولتين التركية والسورية، اللتين تعاصرتا في زمن النشوء، كانت متوترة في معظم المفاصل التاريخية للمنطقة خلال القرن العشرين. هذا القرن الذي شهد نهاية الدولة العثمانية وولادة سورية وتركيا كدولتين مستقلتين ومتجاورتين على شاطئ المتوسط. وبقي الاصطفاف السياسي والعسكري ذو الطبيعة الاستراتيجية متبايناً بين الجمهوريتين، يتخذ وضع الصراع المكتوم حيناً والعداء المعلن حيناً آخر.

قبل الثورة

شهدت العلاقة ذروة توترها وتصادم الإرادات والخيارات السياسية بين البلدين، عندما استضاف حافظ الأسد عند نهاية الثمانينات من القرن الماضي زعيم حزب PKK التركي عبد الله أوجلان، ودعم نشاطاته وأعمال حزبه الإرهابية على الأراضي التركية. ولم يخف توتر هذه العلاقة واحتقانها حتى اضطر حافظ الأسد لتسليم أوجلان للسلطات التركية بطريقة مواربة وملتوية، لا تخفى على أحد.

أنهى اتفاق أضنة ١٩٩٨م، حالة التوتر والاحتقان من العلاقات بين البلدين، واستبدلها بعلاقات مميزة ذات طبيعة مرحلية واستراتيجية. بعد أن أغلق النظام السوري باب العداء بتسليم أوجلان ووضع «الورقة الكردية» على الرف ولو مؤقتاً. ففي حزيران ٢٠٠٠م، زار الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر دمشق، وأعطت هذه الزيارة دفعة لتصحيح مسار العلاقة بين البلدين، وتنقلها من التشنج والعداء على التفاهم والتعاون. وعندما حاول الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن فرض حالة من العزل والحصار على سورية، رفض القادة الأتراك الاستجابة لهذه السياسة أو تمريرها. وقدموا بذلك مساعدة كبيرة للنظام السوري في عبور مرحلة خطيرة. ولم تبدأ المرحلة الجديدة من العلاقة بين الشعبين والدولتين، التي شهدت تغيراً جذرياً عما سبق، حتى جاء « حزب العدالة والتنمية » الذي تأسس عام ٢٠٠١ م، ووصل إلى السلطة عام ٢٠٠٢ م، بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان . فعملت تركيا من أجل أن تكون سورية بوابة عبورها إلى المحيط العربي في مصر والخليج. فتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة عام ٢٠٠٤م، وألغيت تأشيرات الدخول «الفيزا» بين البلدين في ١٨ / ٩ / ٢٠٠٩ م. وتأسس مجلس تعاون استراتيجي

للحقيقة والتاريخ: المجلس الوطني السوري عمل في تركيا بحرية كاملة دون أي تدخل تركي مباشر أو بالواسطة

مشترك لمعالجة القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية. وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو مليار دولار، وصارت تركيا الشريك التجاري الأول لسوريا.

بعد الثورة

عندما قامت الثورة عند منتصف آذار ٢٠١١ م، كانت العلاقات السورية – التركية في أحلى أيامها، على المستويين الشعبي والحكومي، بعد أن هدمت إجراءات كثيرة الحواجز النفسية والميدانية بين عالمين، عاشا طويلاً بتجاور قلق، يغلب عليه التنابذ. ووصلت علاقات التعاون والتفاهم وحسن الجوار حد العلاقات الشخصية بين القائمين على السلطة في البلدين.

اهتم القادة الأتراك بمجريات الأمور في سوريا منذ اليوم الأول لخروج المظاهرات الشعبية المطالبة بالتغيير. فأبدوا النصح لبشار الأسد شخصياً ولفريق الحكم في دمشق بضرورة التجاوب الإيجابي مع الحراك الشعبي، وحذروا من مغبة التهوين من خطورة ما يجري، أو مواجهته بالعنف المنفلت الأعمى كما حصل فعلاً. وكان السفير التركي في دمشق عمر أونهون آنذاك دائب الحركة في الأوساط الفاعلة التي يمكن أن تؤثر على قرار السلطة. بعدها اضطر القادة الأتراك ممثلين برئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داوود أوغلو لزيارة دمشق أكثر من مرة في محاولة لدفع النظام لتغيير نهجه في التعامل مع الثورة، ودعوته للاستجابة لمطالب الشعب وفق برنامج للتغيير متدرج وآمن. يحفظ وحدة البلاد واستمرار النظام العام وتحقيق مطالب الشعب دون الوقوع في المحظور. لكن «على من تقرأ مزاميرك يا داوود؟» فالنهج الإيراني كان الأسبق إلى أذن النظام وعقله، وأشد تأثيراً وأكثر عمقاً في قرار السلطة السورية وسلوكها. وبدا ذلك واضحاً في اعتماد الخيار الأمني والعسكري بأبشع صوره في مواجهة الشعب. مما أدى على انقطاع حبل التواصل بين دمشق وأنقرة. وانفتح باب آخر للتواصل بين تركيا شعباً وحكومة وبين الثورة السورية، التي صارت ملء السمع والبصر في النصف الثاني من العام ٢٠١١ م.

الانشقاقات واللجوء

نتيجة العنف المفرط الذي واجه به النظام السوري حركة الاحتجاجات الشعبية التي عمت البلاد، واستمراره في إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العزل، برزت ظاهرة الانشقاق في القوات المسلحة من المؤسستين العسكرية والأمنية أولاً، ثم من بقية مؤسسات الدولة. بدأها المقدم في الفرقة ١١ حسين هرموش الذي أعلن انشقاقه في ١٠ / ٦ / ٢٠١١ م، خلال حملة النظام على دير الزور، وأسس «لواء الضباط الأحرار». ثم عبر الحدود إلى تركيا لقيادة عمليات اللواء من مكان آمن.

وفي ٤ / ٧ / ٢٠١١ م، أعلن العقيد رياض الأسعد انشقاقه أيضاً مع مجموعة من الضباط والعسكريين، وأسس «الجيش السوري الحر» للدفاع عن المدنيين في جميع أنحاء سوريا. وانتقل إلى تركيا أيضاً لقيادة العمل من هناك. وبتوالي ظاهرة الانشقاقات واتساعها، صارت تركيا بحكم الأمر الواقع والتطورات السريعة الملجأ الآمن للعسكريين المنشقين والمطلوبين من قوى الثورة ونشطائها. وقد أحسنت السلطات التركية وفادة هؤلاء. فاستقبلتهم، وساعدتهم على الإقامة الآمنة وتنظيم أنفسهم وممارسة نشاطهم في الداخل السوري. إذ اقامت مخيمات خاصة للضباط والعسكريين المنشقين، توفر لهم سبل العيش والإقامة بكرامة واحترام، مثلما توفر لهم إمكانية التواصل مع المعارضة السياسية، التي بدأت بتنظيم نفسها على الأراضي التركية من جهة، وبقواعدهم الشعبية وفصائلهم العسكرية داخل الأراضي السورية من جهة أخرى.

ولادة المجلس العسكري في لقاء ٦٠٠ شخصية سورية من الضباط المنشقين

كان ازدياد حجم العنف والإجرام المنفلت وأعمال القتل اليومي للمتظاهرين وحملات الاعتقال العشوائية الكبيرة التي طالت نشطاء الثورة في مختلف المدن والمحافظات السورية قريناً لازدياد عدد اللاجئين إلى الأراضي التركية. وشكل مضخة دائمة لدفع آلاف السوريين لعبور الحدود طلباً للنجاة.

أولى قوافل اللاجئين كانت من المحافظات الشمالية المحاذية للحدود. مثل اللاذقية، إدلب، حلب، الرقة. ومع تصاعد فعاليات الثورة بداية العام ٢٠١٢ م، كانت قوافل اللاجئين باتجاه الشمال تتوالى من المحافظات الأخرى حمص، حماة، دير الزور قاصدة تركيا بسبب الطريق الآمن في الوصول، وتوفر أسباب الإقامة برحابة ملموسة. فقد فتحت تركيا أبوابها لاستقبال اللاجئين السوريين دون أي عقبات أو مضايقات أو قيود. تم ذلك من خلال بوابات العبور المعروفة ومن جميع النقاط الحدودية الممتدة عبر أكثر من ٩٠٠ كم، هي طول الحدود السورية – التركية من البدروسية على شاطئ المتوسط غرباً، إلى فش خابور على نهر دجلة شرقاً. وشكلت تركيا في تلك الفترة قبلة للمضيومين من المحنة السورية التي بدأت تتعاظم، وللهاربين من الموت المحقق والمباشر في الشوارع والساحات، وللفارين من الموت المحتمل في السجون والمعتقلات.

كان الخط البياني لأعداد اللاجئين إلى تركيا يتصاعد بشكل حاد يومياً بدءاً من مطلع عام ٢٠١٢ م، مما دفع السلطات التركية

لبناء مخيمات لاستقبال اللاجئين، بلغ عددها ٢٢ مخيماً، تمتد على طول الحدود بين البلدين، وليس بعيداً عنها. وللحديث عن مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا كلام آخر. غير أنني أشهد أننا واجهنا مفاجأة سارة بأوضاعها خلال زيارة قمت بها على رأس وفد من المجلس الوطني السوري عام ٢٠١٣ م، لعدد من هذه المخيمات وبالسوية اللائقة التي يجري التعامل بها مع اللاجئين، والترتيب العالي المستوى للمخيمات، التي توفر سبل العيش بكرامة. حيث توجد المدارس والمستوصفات ومراكز التدريب والتشغيل المهني. كما توفر المخيمات سبل التواصل مع الخارج ومرونة في التعامل مع النزلاء والضيوف. باختصار، إن مخيمات اللجوء في تركيا تختلف كلياً وجذرياً عن مثيلاتها في جميع الدول والأماكن الأخرى التي استقبلت اللاجئين السوريين في المنطقة وفي أنحاء العالم الأخرى. وما قدم لنزلائها لم يكن له مثيل في أي مخيمات أخرى. ولم يكن للأمم المتحدة ومؤسساتها أي دور في ذلك.

المؤسسات الوطنية للثورة

- المجلس الوطني السوري

في الخامس عشر من شهر أيلول ٢٠١١م، وبعد تجارب ومحاولات فاشلة، صدر بيان باسم «المجلس الوطني السوري» بعد جهود جرت بين أنطاليا واستنبول، قام بها نشطاء سوريون تجمعوا في تركيا من مختلف مناطق إقامتهم في الخارج. أعلن البيان طموحات مشروعة لسوريين من أجل بناء مرجعية سياسية موحدة للمعارضة السورية، بدأت الحاجة لها تزداد مع تصاعد إيقاع الثورة وضرورة إيجاد منظمة تعبر عن خط الثورة وأهدافها، توحد مسارات الحراك الثوري المتعدد الأشكال، الذي يمضي عمقاً واتساعاً كل يوم في مختلف أنحاء سوريا.

دخلت هذه الجهود في سياق الحوارات والاتصالات الجديدة والجادة التي جرت بين القوى السياسية في الداخل السوري والخارج. وكان في أسها إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي وجماعة الإخوان المسلمين وعدد من الشخصيات الوطنية المستقلة، وأدت على ولادة «المجلس الوطني السوري» كتحالف سياسي لقوى سياسية وشخصيات معارضة، وكذلك لقوى ثورية ناهضة في إطار الثورة، كلجان التنسيق المحلية والمجلس الأعلى لقيادة الثورة والهيأة العامة للثورة. كانت تركيا مسرحاً لهذه اللقاءات والاجتماعات التي توجت بإعلان المجلس من مدينة استنبول عبر مؤتمر صحفي يوم الأحد ٢ / ١٠ / ٢٠١١ م، من قبل المكتب التنفيذي للمجلس الذي اختار الدكتور برهان غليون كأول رئيس له.

التفتت تركيا للشعب السوري وثورته وطموحاته، بعد أن أدارت ظهرها كلياً للنظام السوري، وسحبت سفيرها من دمشق، وأغلقت السفارة السورية في أنقرة. ونظرت إلى المجلس الوطني السوري كممثل للشعب السوري وثورته، خاصة بعد أن خرجت مظاهرات في معظم المدن السورية بعد أقل من أسبوع على ولادته يوم الجمعة ٧ / ١٠ / ٢٠١١ م، سميت «جمعة المجلس الوطني يمثلني». فأمنت له مقراً للعمل في استنبول، ووفرت سبل تحركات أعضائه وتواصلهم مع السوريين على الأراضي التركية. كما ساعدت على تأمين اللقاءات الآمنة مع العسكريين السوريين المنشقين لتنظيم العمل المشترك.

وللحقيقة والتاريخ، يجب على الشاهد المنصف أن يقرر حقيقة أن المجلس الوطني عمل من مقره في تركيا بحرية كاملة دون أي تدخل من أي نوع. ولم يكن للحضور التركي أي وجود مباشر أو بالواسطة في عمل المجلس وتحركاته. فالثقة العالية متبادلة بين المجلس والدولة المضيفة، وتنظم عبر لقاءات رسمية مع وزارة الخارجية ومن خلال ممثل للمجلس لدى السلطات التركية لتوفير صلة فعّالة ومنظمة ورسمية معها دون أن يؤثر ذلك على حريته في الحركة. فقد عقد المجلس عدداً من اجتماعاته الهامة خارج تركيا عدة مرات في تونس وإيطاليا والسويد، مثلما عقد اجتماع هيأته العامة في قطر، وهو المؤتمر العام الذي جدد فيه حياته التنظيمية. وافتتح مكاتب للعمل والنشاط وخدمة السوريين في غازي عنتاب، الريحانية، أورفة. كما افتتح مكتباً له في القاهرة.

أنقرة تعتبر مؤسسات الثورة جهات رسمية وتعامل رؤساءها معاملة رسمية

كانت الإدارة التركية تتفاعل إيجابياً وبالسرعة المناسبة مع القضايا والصعوبات التي يتعرض لها السوريون، وتعمل على حل المخالفات التي تحصل أثناء الدخول والخروج من البلاد، وهي بعشرات الآلاف. وبوساطة العلاقة المنظمة عبر ممثله، استطاع المجلس أن يساعد في تسهيل إقامة السوريين في حلهم وترحالهم من وإلى تركيا رغم وجود بعض الحالات التي تشكل مخالفة صريحة للقوانين القائمة (مثل قبول العمل بوثائق سفر منتهية الصلاحية واعتمادها)، لأن تسهيل دخول السوريين والرغبة في مساعدتهم والتخفيف من معاناتهم وآلامهم كانت العنوان الأبرز للإدارة التركية في التعامل مع السوريين.

- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

ولد الائتلاف في الدوحة ١١ / ١١ / ٢٠١٢ م، ونص في نظامه الأساسي على أن يكون المقر الدائم له في القاهرة لأسباب سياسية وعملياتية وجيهة، تتعلق بالعلاقات التاريخية المميزة بين

تركيا أيدت ودعمت مؤتمر الرياض للمعارضة وساهمت بنجاحه
ونالت الهيأة العليا للمفاوضات دعمًا تركيًا رغم اجتماعاتها بالمملكة

مصـر وسوريا وبوجود جامعـة الدول العربيـة في القاهرة، حيث أحـد المحاور الهامة لنضـال الثورة السوريـة. وبالفعل افتتح مقر الائتـلاف في القاهرة، وبوشر العمـل فيه. غير أن وجود الائتلاف هنـاك لم يستمر لأكثر من عدة شهـور. فالظروف الواقعية للعمل في مصر، ومحدودية التسهيـلات المقدمة، والاحتياجات الميدانية للتواصل المباشر والمستمر مع ساحة العمل في سوريا حتمت انتقال الائتـلاف ومؤسساته للعمل انطلاقاً مـن الأراضي التركية. فنقل الائتـلاف مقـره ونشاطـه إلى استنبـول، وافتتح مكتبـاً في غازي عنتاب، ليكون على مقربة من الداخل، ويتمكن من تأمين التواصل الفعال باتجاهين.

لاقـى انتقـال الائتـلاف إلى استنبـول ترحيباً مـن السلطات التركيـة، مثلمـا حصل مـع سابقه المجلس الوطنـي، وعلى نفس القاعدة من التعاون والاحترام المتبادل للخيارات ودوائر التحرك. ونظمـت العلاقـة بشـكل رسمـي عبر فتـح ممثليـة للائتلاف في استنبول، قدمت لها التسهيلات المناسبة.

عمـل الائتلاف علـى الأراضـي التركية بحرية كاملـة. وليس للصعوبـات المؤقتـة أو العقبـات الاستثنائية التـي تظهر بين حين وآخـر من خلال العمل المتشابك والمعقد، إضافة إلى العدد الكبير مـن السوريين المولجين بالأمر، أن تخفي حقيقة أن المكان الأرحب للمعارضـة السوريـة ومؤسساتهـا كان في تركيا. ومـا انتقال عدد كبـير من المعارضـين والمواطنين السوريين وتغيير مـكان إقامتهم ونشاطهم على تركيا إلا دليل ساطع على هذه الحقيقة.

للنشاط العسكـري للثورة السوريـة ودور تركيا في استضافته ودعمـه سجـل خاص بأيـدي القائمـين عليه مـن الطرفين. وهم المعنيون في الحديث عنـه بشكل مناسب وفي الوقت المناسب. ومن أبـرز الوقائـع المعروفة في هذا المجـال ولادة «المجلـس العسكري» للثورة السورية من اجتماع عقد في مدينة أنطاليا في تشرين الثاني ٢٠١٢م. حيث التقت أكـثر من ٦٠٠ شخصية سورية من الضباط المنشقـين وممثلي الفصائل الثورية العاملـة على الأرض. ناقشت الأوضاع العسكرية للثورة، واختارت مجلساً للقيادة باسم «المجلس العسكري» مكوناً من ثلاثين عضواً، عرف بمجلس الثلاثين.

- الحكومة السورية المؤقتة

في اجتمـاع هيأتـه العامـة بتاريـخ ١٩ / ٣ / ٢٠١٣م، قـرر الائتـلاف تكليـف السيـد غسان هيتـو بتشكيل الحكومـة المؤقتة، لتقـوم بالأعمال التنفيذية لخدمة السوريـين في المناطق المحررة، والذيـن اضطروا للمغادرة إلى الخارج أو اللجوء في بلدان الجوار. غـير أن السيد هيتو فشل في تشكيـل الحكومة، واعتذر عن متابعة المهمة، وقدم استقالته في ٨ / ٨ / ٢٠١٣ م.

كلف الائتلاف الدكتور أحمد طعمة بتشكيل الحكومة، التي نالـت الثقـة في ١٤ / ٩ / ٢٠١٣ م. اتخـذت الحكومة السورية المؤقتـة من مدينة غازي عنتاب قرب الحـدود مع سوريا مقراً لهـا. وافتتحـت مكتباً للعمل في استنبول. ونالـت نفس المعاملة والتعـاون الـذي حظـي بـه المجلـس الوطنـي والائتـلاف من السلطـات التركيـة . وباشـرت عملها من المؤسسـات التركية المختصـة في المجـالات التعليميـة والصحيـة والاقتصاديـة والخدمـات الأخـرى. ونشَّطت عمـل مؤسساتهـا الأخرى من الأراضـي التركيـة باتجـاه الداخل السوري. ومـا يصدق على الحكومـة يصـدق علـى « وحـدة تنسيـق الدعـم» التـي تتبع للائتلاف أيضـاً، وتقوم بتنفيذ المشاريـع التنموية والخدمات الإغاثيـة في الداخـل. ومـن الطبيعي أن يتم ذلـك عبر تعاون ودعم كبيرين من الجهات التركية المختصة.

- الهيأة العليا للمفاوضات

كانت تركيـا من مجموعة الـدول الصديقة للثـورة السورية، التـي أيـدت ودعمت انعقاد مؤتمـر الرياض للمعارضـة السورية، وساهمـت بنجاحـه. وبالتالي مـن الطبيعي أن تنال الهيـأة العليا للمفاوضـات التـي انبثقت عـن أعمال ذلـك المؤتمر دعمـاً تركياً ملموساً، على الرغم من أن اجتماعات هذه الهيأة تتم في الرياض بشـكل دائـم. وتجـري اللقـاءات علـى أعلـى مستوى بـين الهيأة والحكومة التركية من أجـل التشاور والتنسيق. وقد أجرى المنسق العـام للهيـأة الدكتور رياض حجاب اجتماعـات مميزة مع رئيس الحكومـة ورئيس الجمهوريـة في أنقرة، في عمليـة تظهير وإثبات للتأييـد التركي الكبير التي تحظى به الهيأة ورؤيتها وتحركاتها في إطار العملية السياسية الجارية.

ومن الجدير ذكره، أن الحكومة التركية تعاملت مع مؤسسات الثـورة (المجلـس والائتلاف والحكومـة المؤقتة) كجهـات تمثيلية رسميـة للشعـب السـوري في كل المناسبـات والاستحقاقات. وتتم دعـوة رؤسائها إلى الاحتفالات الرسمية، ويعاملون معاملة رسمية وبروتوكولية كممثلين للشعب السوري والدولة السورية.

- منظمات المجتمع المدني

عشرات من منظمات المجتمع المدني السوري تعمل على الأراضي التركية وانطلاقاً منها. بعضها حديث الولادة، دفع على نشوئه الحراك الثوري واحتياجات الثورة. وانتقل بعضها من الدول الأخرى في أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية للعمل في تركيا حيث ظروف العمل وشروطه وبيئته الملائمة. ولهذه المنظمات مقرات رسمية في المدن التركية الجنوبية مثل انطاكية – الريحانية – غازي عنتاب – أورفة، تعمل من خلالها، وتؤسس نشاطات ومراكز تدريب بعضها داخل سوريا. ومن الطبيعي أن يكون حبل السرة لهذه النشاطات موصولاً مع تركيا، حيث موقع الارتكاز للتخطيط والتنفيذ.

ومن الطبيعي أيضاً أن يكون دور السلطات التركية الإيجابي عاملاً هاماً وحاسماً في استمرار عمل هذه المنظمات وتطويره وتفعيله. وهو أمر يلحظه الجميع، وأدى إلى استقدام مئات النشطاء والعاملين في مجال الإغاثة والإعلام والرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم ومن جنسيات مختلفة للعمل في هذا الميدان. يلعب هذا النشاط دوراً هاماً في التخفيف من معاناة السوريين، ويغطي جوانب من قصور المعارضة وعجز الأمم المتحدة وخذلان المجتمع الدولي. وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني التركي في رفد هذه النشاطات بقوة وحماس واقتدار ملء السمع والبصر. وأصبحت أسماء مثل IHH أو AFAD وهي منظمات تركية معروفة للسوريين، وتشكل مصدر ثقة وأمل لتلقي خدمات وإغاثات حقيقية للاجئين والمقيمين.

وهكذا. . يمكن القول – دون أي مبالغة – إن ما تلقّاه السوريون كشعب والمعارضة السياسية والعسكرية والمؤسسات التابعة لهما في تركيا يعز عن الوصف. وليس له قرين أو شبيه في أي مكان. بحيث يمكن القول بدرجة كبيرة من الاطمئنان: إن تركيا كانت الحاضنة الدافئة للثورة السورية، وشكلت بسخائها وثباتها واحترامها لإرادة السوريين عاملاً حاسماً في الاستمرار. حتى ليتوجب القول: لو لم تكن تركيا موجودة على حدود سوريا، لوجب البحث عنها لضمان نجاح الثورة.

ملف اللاجئين الكبير

تستضيف تركيا اليوم ٢،٧٠٠،٠٠٠ لاجئ سوري، أي ما يزيد عن عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم عدا لبنان. منهم ربع مليون في المخيمات داخل تركيا. إضافة على عدد من المخيمات داخل الحدود السورية، تتولى تركيا الإنفاق عليها ورعايتها. ويعيش الباقون في المدن التركية في جميع أنحاء البلاد. ويتجاوز عدد السوريين الذين وفدوا إلى تركيا وأقاموا فيها لفترات متفاوتة منذ عام ٢٠١١ م، خمسة ملايين. وهي تسمح لهم بالنشاط السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي. تضم المدارس التركية أكثر من ٧٠ ألف طفل سوري، ويتمتع السوريون بفرصة للعلاج المجاني في المشافي التركية، حيث تمت مداواة ثلاثة ملايين سوري، وأجريت أكثر من ثلاثين ألف عملية جراحية لسوريين بالمجان، وولدت ٣٣٠٠٠ امرأة سورية على نفقة الدولة التركية. كما سمح للأطباء السوريين بمزاولة المهنة على الأراضي التركية.

تركيا الحاضنة الدافئة للثورة وشكلت عاملاً حاسماً في استمرارها

وخلال الأعوام الأربعة الأولى سمح لجميع السوريين من كل دول العالم بالدخول والخروج إلى تركيا دون أي قيود أو حدود بغض النظر عن الدين أو المذهب أو الانتماء الإثني، وسمحت لهم بالعمل دون إذن. وحسب آخر الإحصاءات، فقد كلف لجوء السوريين الخزينة التركية ما يزيد عن عشرة مليارات دولار، دفعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي منها نصف مليار فقط. ولا تأخذ أي جهة تركية أي نسبة من المساعدات والتبرعات، ولا تفرض أي ضريبة على ما يقدم للسوريين أو يصل إليهم.

تخلت الأمم المتحدة عن مسؤولياتها تجاه اللاجئين في تركيا لدرجة رفضها تسجيلهم بخلاف ما حصل في كل من الأردن ولبنان، حيث تتولى مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة مساعدتهم وتأمين بعض حقوقهم.

أصدرت الحكومة التركية في ١٥ / ١ / ٢٠١٦م، لائحة تنظم أذونات العمل للسوريين في تركيا. بحيث يتمكن السوري من دخول نظام « الحماية المؤقتة » وبعدها سوق العمل ضمن كوتا ١٠٪ للسوريين مقابل الأتراك مع حصوله على حق الضمان الاجتماعي والحد الأدنى للأجور. ويحقق له بعد الحصول على « إذن العمل » إمكانية الانضمام إلى النقابات.

يقول الكاتب والمعارض السوري فايز سارة: « عومل السوريون في حالات كثيرة مثل المواطنين الأتراك، ومنحوا حالات تفضيلية أحياناً ».

قال المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة فيليبو غراندي : «إن تركيا دولة مثالية وتشكل قدوة في استقبال اللاجئين، وعلى الدول الباقية أن تحذو حذوها».

قيادي بارز في المعارضة السورية ـ فكر سوري

التحالف التركي السعودي والاختبار السوري

تصاعدت وتيرة التعاون والتنسيق بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية بعد فترة من التباعد والجفاء السياسي بين عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، إثر عدة مواقف وسياسات إقليمية للجانبين كان آخرها الاختلاف البيني الواضح تجاه مطالب التغيير السياسي في الدول العربية. ومع مجيء الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم مطلع عام ٢٠١٥م، واشتداد حدة التهديدات الإقليمية التي فرضت عليها تعديلات واضحة في النهج والأولويات لصالح بلورة شبكة تحالفات قائمة على صد النفوذ الإيراني الذي بات من أكثر المهددات لأمن واستقرار المنطقة، بالإضافة إلى تنامي الحاجة التركية لجهود التنسيق مع المملكة لتقليل الخسارات في ملفات إقليمية تدار وفق مبدأ إدارة الأزمة والتوظيف السياسي والأمني لأوراق وفاعلي هذه الملفات بشكل قد يعزز من فرص التهديد الأمني القومي التركي، كل ذلك جعل من ضرورات التعاون والتنسيق مطلباً ثنائياً فرضته المتغيرات الحادة التي تشهدها المنطقة والتي تؤثر بشكل واضح على معادلات السياسة والأمن في النظام الإقليمي.

معن طلّاع

تم الإعلان أواخر العام المنصرم من الرياض عن تشكيل مجلس تعاون استراتيجي بين البلدين يشمل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كخطوة رئيسية في تدعيم العلاقة بين قوتين "سُنيتين" سيكون لالتقائهما ولزيادة نسب التنسيق البيني الأثر الواضح على تفاعلات السياسة والأمن والدفاع في المشرق العربي على وجه التحديد، إلا إن العناصر المهددة لمسير وعمل هذا التحالف تفرض نفسها كعائق ومحدد لنموه وتطويره، لذا ستحاول هذه الورقة تبيان مكامن القوة والضعف في هذا التحالف حتى يتسنى معرفة دعاماته التي سيكون لرسوخها ولثباتها أثراً مهماً في تحقيق غاياته المعلنة، وذلك عبر تقديم إجابات لأهم الأسئلة التي يواجهها هذا التحالف خاصة فيما يتعلق بالملفات العالقة وعناصر التكافؤ في القوة والتوجهات والأهداف، وفيما يتصل أيضاً بالقدرة على صد النفوذ الإيراني المتنامي خاصة بعد الاتفاق النووي الذي شرعن دولياً عودة إيران للحظيرة الدولية، أو فيما يرتبط بالغايات الملحة لهذا التحالف. وستنتقل الورقة بعد استعراض أهم المسارح الجيوسياسية (سورية) المتوقع أن يكون لنتائج هذا التحالف أثراً بالغاً في تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي فيها، وتختم الورقة عرضها التحليلي هذا بتلمس مآلات ومستقبل هذا التحالف.

استراتيجية أم ضرورة مرحلية

تقف خلف تطور العلاقات التركية السعودية جملة من الدوافع والاعتبارات التي تُهيئ الأسباب لانطلاقة تحالف بيني مستدام، ينهي حالة التوتر وعدم الثقة التي كانت سائدة خاصة بعد جملة المواقف المتضاربة حيال حركات الربيع العربي وتبعاته السياسية والأمنية. ولعل أهم هذه الدوافع (ما عدا سورية التي ستفرد هذه الورقة قسماً خاصاً بها) هي:

• أولاً: العبث الإيراني في معادلات الأمن الإقليمي: جهدت إيران على تعزيز سبل تنامي نفوذها في المنطقة منذ ملئها للفراغ في العراق جراء السياسات الأمريكية بعد سقوط نظام صدام حسين والتي قرأت طهران الهوامش المتاحة لتؤسس كافة العوامل الكامنة للتحكم في مفاصل الدولة وتفاعلاتها الإقليمية. وأفرزت الصفقة التي توصلت إليها إيران مع المجتمع الدولي في يوليو ٢٠١٥م، رفعاً للحظر الاقتصادي الغربي عنها ودخولها للحظيرة الدولية، كما هيأت المناخ السياسي الدولي لتقديم أوراق اعتماد طهران في المنطقة كشرطي منطقة من جديد من جهة، وكفاعل مهم في ضبط السيولات العنفية والأمنية في المشرق العربي على وجه التحديد من جهة أخرى، مما أثار قلق المملكة من تبعات ذلك، سواء على صعيد توجه وتحول واشنطن نحو طهران على حساب حلفائها الأساسيين في دول الخليج، أو على مستوى زيادة مستوى الدعم لميليشيات إيران وأذرعها المحلية المنتشرة في طوق محكم في المنطقة جراء «البحبوحة» الاقتصادية المتوقع أن يشهدها الاقتصاد الإيراني. كما غذا تنامي النفوذ الإيراني في العراق وسورية كافة الترشيحات الأمنية التي تهدد الأمن القومي التركي خاصة بعد محاولات طهران للتوظيف السياسي والدعم العسكري لبعض المجموعات الكردية في إقليم كردستان

العراق وقوات الحماية الشعبية في سورية، وتنامي فرص الاندماج الكردي بشكل يبلور دولة كردية جنوب البلاد مهددة للاستقرار الاجتماعي التركي. كما ترى تركيا أن طهران هي من تقف وراء تصعيد[1] موقف الحكومة العراقية من القوات التركية المتواجدة في العراق وتكرار طلب رئيسها العبادي بانسحابها من معسكر «معشوقية». هذه الرؤية الموحدة والمتوجسة من تبعات عبث إيران في معادلات الأمن في المنطقة شكلت أسّاً مهماً ودافعاً ملحاً باتجاه تطوير العلاقات لدرجة التحالف.

كما شكل موقف تركيا القوي من الأحكام الجنائية الصادرة بحق «النمر» وما تبعه من حرق سفارة المملكة في طهران عاملاً مساعداً لتقارب الرؤى السياسية، صحيح أن التباعد التركي - الإيراني لم يصل لمستويات متقدمة في التوتر لأسباب موضوعية عدة، إلا أن الخطاب التركي بدأ بتبني خطاب المملكة فيما يتعلق بخطر التمدد الفارسي واعتباره الخطر المشترك وهذا ما سيدفع البلدين لمزيد من الجهود في سبيل تقريب هذه الرؤى لتكون دعامة أساسية في بنية التحالف الاستراتيجي.

• ثانياً: طبيعة التحولات المحلية وضرورات التكامل: شهدت بُنية البلدين مؤخراً عدة تحولات محلية -كجملة التغييرات التي كرسها الملك سلمان بن عبد العزيز فور استلامه السلطة، ملف السلام الكردي وتحولاته وارتداداته على الداخل التركي - فرضت نفسها كضرورة ملحة لتغيير النهج الإقليمي والسلوك الخارجي بهدف تحسين التموضع السياسي ضمن الخارطة الإقليمية المتغيرة، خاصة بعدما ساهمت حركات التغيير السياسي في بلدان الربيع العربي في تعزيز الحدية السياسية وحدوث تغييرات متسارعة ومتبدلة في خارطة التحالفات الإقليمية. وقد فرضت ضرورات وعوامل الاستقرار المحلي البدء في سياسات المراجعة لبعض الملفات الإقليمية التي لاتزال يشهد مسرحها السياسي والعسكري سياسات متناقضة تعزز التهديد الأمني.

وقد شهدت المملكة عدة أمور ساهمت في دفع السياسة الخارجية على إجراء بعض التعديلات في سياساتها التحالفية والمحفزة في ذات الوقت لبعض الدول كتركيا على تعزيز علاقاتها مع المملكة نذكر منها[2]

- شكل النجاح في ترتيبات المرحلة الانتقالية في السعودية إبان استلام الملك سلمان زمام الحكم عاملاً دافعاً لتوظيف كامل عناصر قوة المملكة الناعمة والصلبة لصيانة مصالحها الإقليمية.

- نهج الحزم المتبع من قبل القيادة الجديدة للمملكة والذي برز في سياساتها تجاه تفاعلات الملف اليمني وفرص ديمومتها المرتفعة بما يُقوي الجبهة الداخلية ويدفع باتجاه بلورة نهج جديد للمملكة يحفز بعض الفواعل الإقليمية "السنية" على السعي باتجاه تمتين العلاقة.

- إعادة ترتيب أولويات التعامل مع المهددات الأمنية، ووضع المهدد الإيراني في مقدمة هذه الأولويات.

- تصدير المشهد السياسي لشخصيات حكومية وأهلية سعودية متصالحة مع السياسات التركية.

بالمقابل فقد ساهم في تعزيز التقارب بين البلدين جملة من التحولات الداخلية التركية والنمو والتطور الاقتصادي ووصول الناتج القومي الإجمالي حوالي ٨٢٠ بليون دولار سنوياً[3]، بالإضافة إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في امتحاناته الانتخابية وتثبيته في الحكومة والبرلمان والرئاسة. وحرصاً على أولوية الشروط المحلية، كان لا بد من إجراء بعض التعديلات في السياسات الإقليمية التي تستوجب مزيداً من التنسيق والتكامل. ومن أهم الفواعل التي كانت تبحث أنقرة عن تمتين علاقاتها معها كانت المملكة وذلك بحكم ثنائية «التهديدات وقواعد الاتفاق» المشتركة.

خلف تطور العلاقات التركية - السعودية دوافع تهيئ لتحالف دائم

• ثالثاً: الشراكة الاقتصادية: شكلت زيادة وتقوية الميزات النسبية للحركة الاقتصادية الثنائية عاملاً مهماً في تطوير العلاقة، بالإضافة إلى محفزات زيادة تنويع قاعدة التعاون الاقتصادي لتشمل أكبر تشكيلة ممكنة من القطاعات والمنتجات المرغوبة في كلا السوقين، خاصة بعد إدراك البلدين أن تركيا التي تشهد ثورة صناعية واستثمارية ستبقى مدخلاً لأوروبا والسعودية الرائدة في مجال الطاقة والرأسمال مدخلاً رئيسياً للخليج، كما أن منسوب العلاقة يمكنه من التنامي بمعدلات تعود بآثار إيجابية على البلدين. فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١م، خمسة أضعاف[4]، كما ستمكن الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين البلدين من تنشيط الحركة الاقتصادية والاستثمارية والتي بدورها ستعزز من عوامل التحالف وتهيؤه ليغدو استراتيجياً ومداماً.

ومما لا شك فيه أيضاً أنه رغم الكمون العالي في ثنايا هذه العلاقة الآخذة بالتطور فإنه توجد جملة قيود يمكن استنباطها من تراكمات الماضي وسياسات التنافس الإقليمي، ومن الطبيعة المختلفة للملفات المنطقة، فالملفين المصري والليبي سيُبقيان عقدة تحتاج جهوداً استثنائية لتجاوزها، إلا أن للمحددات المشتركة التي تجمع البلدين فرصة حقيقية لتثبيت دعائم هذا التحالف ليغدو استراتيجياً أكثر منه ضرورة مرحلية.

تنامي الحاجة التركية للتنسيق مع السعودية لتقليل خسائر الملفات الإقليمية التي تُدار بالتوظيف السياسي والأمني

سوريا: اختبارٌ وظيفيٌّ للتحالف

رغم توافق السياسة السعودية مع نظيرتها التركية في الملف السوري فيما يتعلق بدعم قوى المعارضة سياسياً وعسكرياً وفيما يرتبط بالملامح العامة للتغيير والانتقال السياسي خاصة في الموقف من رحيل بشار الأسد عن السلطة وعدم وجود أي دور له في مستقبل سوريا، إلا أن مبدأ الإدارة الإقليمية بالتنافس الذي شهدته التفاعلات المحلية في السابق كان له عدة مفرزات سلبية ساهمت بشكل رئيس مع ديمومة الصراع في خلق حالة استقطاب سياسي وعسكري حاد لجُلّ الفاعلين المحليين، وهذا ما جعل الجبهات المدعومة من قبل الدولتين تنتهج خُطَطاً مُتباينة وترتجي بنك أهداف متضاربة. ساهم هذا الاستقطاب المحلي بتعزيز حالات التشظي والفصائلية ضمن فضاء التفاعلات العسكرية والسياسية المحلية، ناهيك عن الاختلاف الواضح في نوعية الفصائل المدعومة، بالإضافة إلى أن السلوك والمنهج المتبع من قبلهما كان تحت أطر وهوامش الحركة المتاحة من قبل الإدارة الدولية لهذا الملف، إذ كانت تتم معظم السياسات وفقاً لمبادئ التوازن في معادلات الأمن والدفاع والسياسة ضمن المسرح السوري من جهة، وحرصاً على إحداث تغيير سياسي لا يهدد بُنية «الدولة السورية» من جهة سعودية، وخشية من التورط المباشر بتعقيدات الملف المحلي وانعكاساته وارتداداته غير المتوقعة من جهة تركية.

إلا أنه وبعد حالة الاستعصاء السياسي التي شهدها الملف السوري منذ تعثر مفاوضات جنيف ٢، وتنامي حالة العسكرة دون وجود نية دولية وإقليمية حقيقية للحسم لأي طرف، شهدت بُنية النظام تآكلاً واضحاً وانحسارات عميقة على مستوى السيطرة العسكرية. وزاد من تسارع هذا الانهيار بلورة فعل (سياسي – عسكري) تركي- سعودي إبان تولي الملك سلمان بن عبد العزيز ونهج الحزم الذي تم اتباعه أمام تمدد الحوثي (الذراع الإيرانية في اليمن)، مما تجلى بصيغ لتنسيق الجهود والدفع باتجاه تكوين غرف عمليات للفصائل العسكرية، الأمر الذي حقق سلسلة انتصارات أفرزت تحريراً كاملاً لمحافظة إدلب مثلاً. إلا أن هذا الدفع ولأسباب تتعلق بالعوامل المحلية والإخفاقات المتتالية في امتحانات الثورة بالإضافة لأسباب تتعلق باختلاف الرؤية السياسية ما بين المملكة وتركيا فيما يتعلق بالوظائف التي تقوم بها المكونات الرسمية للمعارضة لم يترجم هذا الانتصار على مستوى تهيئة الظروف الأمثل لإدارة هذه المنطقة المحررة من قبل المجالس المحلية والحكومة المؤقتة. ومما زاد التعقيد -الناجم عن عدم استغلال الهوامش التي أتاحتها هذه التقدمات وعدم ترجماتها لمكتسبات سياسية سواء على صعيد الاستمرار في تقويض النفوذ الإيراني أو على صعيد تمكين قوى الثورة وزيادة دعمها سياسياً- أتى التدخل الروسي ليغير قواعد التعاطي مع الملف السوري، فقد ساهمت العودة الروسية في بداية تشكل أفق وملامح عامة جديدة تُرجئ أي حسم في مسارات التفاعل ضمن الإقليم. ويمكن ذكر أهم هذه الملامح كما في الآتي:

- محاولة تثبيت معادلة أمنية تضمن التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وحلفائها مع الاتحاد الروسي وحلفائه.
- تأخير الحسم في مسارات جيبولتيك الطاقة في المنطقة، المرتبطة ارتباطاً عضوياً بمستقبل القضية السورية، إذ تدرك روسيا جيداً أهمية موقع سورية كونها مكاناً محتملاً لمرور شبكة أنابيب النفط والغاز إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا وهو ما يهدد هيمنتها على تصدير الغاز للقارة الأوروبية.
- مراعاة تغييب الحركات الإسلامية بكل تدرجاتها من أي مشاريع للتغيير السياسي في المنطقة عبر تثبيت حوامل الثورة المضادة وتدعيم مفاهيم وكوادر الدولة "العميقة".
- تثبيت أولوية مكافحة الإرهاب على حساب قضايا التغيير السياسي، وذلك عبر الاستمرار في الاستثمار والتوظيف السياسي غير المباشر للجماعات العابرة للحدود.
- الحد من التدخلات الإقليمية ورسم سقفها ضمن قاعدة الدعم غير المباشر للحلفاء المحليين.
- احتكار وظيفة محاربة الإرهاب للنظام السوري مدعوماً بالقوات الروسية ومنع تصدُّر أي فصيل سوري لهذه المهمة وتهميش دور التحالف الدولي التي تقوده الولايات المتحدة.

إن هذا التدخل الروسي المباشر وما تبعه من محاولات فرض حل سياسيٍّ عبر الاتفاق وفق قاعدة الحد الأدنى من المشتركات ما بين الولايات المتحدة وروسيا، والذي تم العمل على بلورته في اجتماعات وبيانات فيينا والقرار الدولي ٢٢٥٤، زاد من صعوبة الخيارات المتاحة أمام ما يعرف بالمحور الثلاثي (السعودي التركي القطري). وتمحور عمل المحور الثلاثي حول تحسين التموضع السياسي سواء عبر اصطفافهم بقيادة السعودية لدعم جهود توحيد المعارضة وبلورة مخرج «مؤتمر الرياض» كمحاولة لإنهاء حالة السيولة التي شهدتها مكونات المعارضة، أو عبر الجهود

الحثيثة لضم الميليشيات الشيعية لقوائم الإرهاب والذي كُلفت الأردن بإعدادها بالتنسيق مع الهيآت الأمنية للفواعل الإقليمية والدولية، وهو أمرٌ أرادته موسكو سيفاً مسلطاً على رقاب جُل الفصائل الثورية والإسلامية تمهيداً لإزاحتهم من المشهد السياسي والعسكري، إلا أن الجهود السعودية والتركية والقطرية المبذولة في هذا الصدد أرجأت الحسم في هذه القائمة.

واليوم تتزايد تحديات الفاعلين السعودي والتركي أمام قرب إكمال التدخل الروسي للقسم الأهم من خطته العسكرية في تأمين حدود «سوريا المفيدة» ومحاصرة الثوار ومنع تواجدهم بخطوط تماس مباشرة مع تنظيم الدولة الإسلامية بغية حرمانهم من أي دعم متوقع، وخاصة مع الضغوط الدولية الممارسة باتجاه إحداث تغيير سياسي شكلي يُسكن الأزمة ويدفعها نحو العنف والإرهاب من جهة، وباتجاه تثبيت مكتسبات موسكو وحلفائها عبر عمليتي وقف إطلاق النار أو الهدن المؤقتة ووقف العمليات العدائية (وفق بيان ميونخ) والعمل على طرح نظام الأسد (الذي بات يمتلك أكبر خطوط مواجهة مع تنظيم الدولة) كحليف استراتيجي في مواجهة الإرهاب وذلك كمقدمة لتقديم أوراق اعتماده إلى الحظيرة الدولية من جهة أخرى.

التباعد التركي ـ الإيراني غير متقدم لكن أنقرة تتبنى خطاب الرياض

وضمن هذا السياق فإن الملف السوري سيشكل اختباراً وظيفياً حقيقياً لهذا التحالف وديمومته وقابليته للتطور في سبيل تذليل إشكالات المنطقة تمهيداً لدور مركزي لكلا البلدين في نظام إقليمي جديد، وهو اختبارٌ ثنائيُّ المستوى، الأول متصل بالمصلحة المشتركة في تحسين ظروف الاستقرار في سورية والحد من التداعيات الأمنية المهددة للعمق الداخلي لكلا البلدين، وذلك عبر زيادة تنسيق الجهود السياسية والحد من تنامي المشروع الإيراني وحلفائه في سوريا، أو على مستوى تمكين الحلفاء المحليين والدفع باتجاه استغلال أي فرصة لتحسين تموضعهم السياسي والعسكري من جهة، أو ضمانهم لعملية تغيير حقيقية ضامنة للاستقرار الاجتماعي الكفيل بالحد من سيولة الإرهاب في سوريا واحتمالات ترشحه لدول الإقليم سواء بشقه العقدي أو القومي؛ تنظيم الدولة وتنظيم الـPYD الكردي كنموذجين على ذلك.

كما تعد محاربة تنظيم الدولة الإسلامية من أهم التحديات المركبة لهذا التحالف، فتركيا تعرضت خلال العام الأخير ٢٠١٥م، إلى عدة هجمات من قبل التنظيم، والسعودية هي الأخرى تعرضت لعدة هجمات استهدفت مساجداً للشيعة في المنطقة الشرقية، من قبل عناصر تنظيم الدولة، الأمر الذي يحتم التنسيق الأمني والاستخباراتي بين البلدين وارتقائه لمرتبة متقدمة لمحاصرة أعضاء التنظيم وتضييق الخناق عليه.

أما فيما يتعلق بأهم المؤشرات المتعلقة بالملف السوري والتي يُنتظر ظهورها ليغدو هذا التحالف متسقاً مع مسارات النمو باتجاه استراتيجي فهي:

١- دعم الهيأة العليا للتفاوض بكافة استحقاقاتها القادمة وذلك عبر مساندتها في تذليل كافة العقبات التي تعترض مسير عمل ومخرجات لجانها الفرعية خاصة فيما يتعلق بالتواصل والتنسيق بين الشق العسكري والسياسي.

٢- الحيلولة دون سيطرة الأسد وحلفائه أو تنظيم الـ PYD أو صيغته الجديدة مجلس سوريا الديمقراطي من السيطرة على المعابر الحدودية.

٣- الاستمرار في التأكيد على تلازم مساري وقف إطلاق النار والعملية السياسية.

٤- الاستعداد لسيناريوهات الالتفاف على مطلب هيأة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات.

٥- دعم الفصائل الثورية في مواجهة تنظيم الدولة والاعتماد عليهم كحليف وطني محلي يملأ الفراغ الناجم عن تقهقر التنظيم.

٦- العمل على كافة المستويات السياسية والدبلوماسية باتجاه إخراج كافة المقاتلين الأجانب وخاصة الميليشيات الشيعية العراقية واللبنانية والمرتزقة الأفغان وغيرهم.

٧- دعم القوى المدنية المحلية كالمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشكل منظم يحافظ على وحدة واستقرار المناطق التي تخضع لسيطرة قوى المقاومة الوطنية.

٨- ضمان وحدة الصف الخليجي فيما يتعلق بدعم العملية الانتقالية في سورية.

٩- العمل على محاصرة مشاريع مجلس سورية الديمقراطية العابرة للحدود.

السيناريوهات المستقبلية المتوقعة

تنحصر السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لهذا التحالف الناشئ ضمن ثلاثية تفرض العوامل الموضوعية لأي سيناريو شروطه الواقعية، كالتدرج في وتيرة التعاون، أو تقهقره المتسارع أو بقائه ساكناً ومكتفياً بأبعاده الاقتصادية، وفيما يلي عرض لأهم هذه السيناريوهات:

التدرج الفعال

وهو المآل الأكثر توقعاً، وسيكون العامل الأساس فيه الملف السوري والسعي المشترك لضمان جملة من المصالح المشتركة، فالتدرج في تعميق هذا التحالف مطلب تفرضه الضرورات المحلية

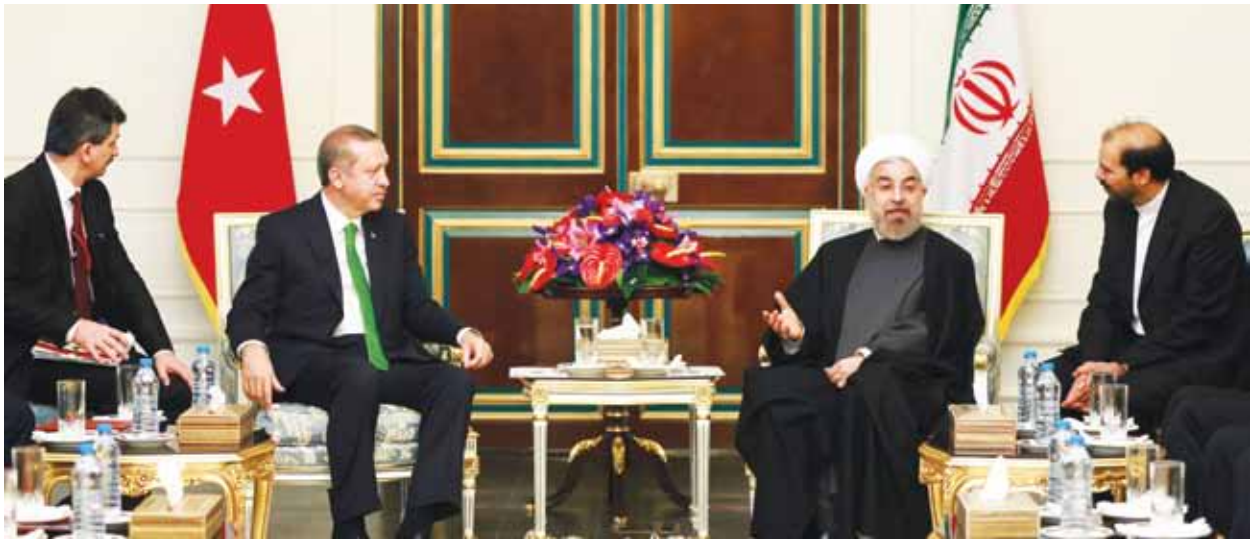

والإقليميـة. ومما يعزز هذا السيناريو بـدء التعاون الاستراتيجي السعـودي التركـي منـذ أشهـر، وزيـادة التنسيق الملحـوظ فيما بينهمـا بالإضافـة إلى دولـة قطـر، وكذلـك الرغبـة التركية في تعريف علاقتها مع العرب بأفضل الصيغ بحكم الروابط الثقافية والعقديـة المشتركـة وذلـك عـبر المدخـل السعـودي، ناهيك عن الحاجـة المتبادلـة لحلف قوي يشـكل عاملاً صـاداً ومانعاً للنفوذ الإيـراني. إلا أن أحد المعوقات في هـذا السيناريو هو تباين الرؤى السياسية باتجاه النظام المصري.

الانحسار

وينطلق هـذا السيناريو من جملة التحديات والملفات الشائكة التـي سيواجهها هذا التحالـف والتي سيشكل الفشـل في تلافيها وحلحلتهـا هاجساً للعودة إلى نقطـة البداية بين الطرفين وتقهقر التعاون السياسي والأمنـي على أقل تقدير. ومن أهم هذه الملفات ملف الإخوان المسلمين وعـدم تطور الدعم التركي لعملية عاصفة الحـزم في اليمن، فمنـذ اليوم الأول للإعلان عـن عملية عاصفة الحزم في مارس ٢٠١٥م، أعلنت تركيا أنها لـن تشارك عسكرياً في هـذه الحرب لكنها ستقدم الدعـم اللوجيستي للسعودية فيها، وطبقاً لهذا التعاون بين البلدين ستكون هناك رغبة سعودية ماسة لمشاركـة تركيا بشـكل أكـبر في التخلص من هـذه الأزمة وهو ما يمكن أن يتعارض مع التوجهات التركية.

المراوحة في المكان

يستنـد هـذا التصـور علـى فكرة عـدم تطـور العلاقات بين البلدين وبقائها في المستوى المتاح من التعاون، ووفقاً لقواعد اللعبة الدولية التي تحـدد شروطها الإدارة الدولية الأمريكية والروسية. ومما يعزز هـذا السيناريو عدم وجود مؤشـرات واضحة من كلا البلدين في إعادة تعريف علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعـدم الرغبة بالقيـام في «مغامرات» تزيد مـن تكلفة تداخلاتها بقـدر لا يستطيع البلـدان على تحمل أعبائها، هـذا بالإضافة إلى تداخـل الملفات الإقليمية وتشابكها، واحتمالية سعي كل طرف إلى تعظيم مصالحه دون التأثير على مصالح الطرف الآخر والتدخل في شؤونه، ناهيك عـن أن البيروقراطية التركية والسعودية تتسم بالحركـة البطيئة ولاتزال محكومـة بمجموعة محددات تستوجب المراجعة والتغيير. ●

باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

الهوامش

١- غاندي عنتر، التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية: الأبعاد والآفاق، تقدير سياسي صادر عن المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٢- مصطفى خضري، العلاقات الاقتصادية التركية السعودية دراسة استشرافية، دراسة صادرة عن مركز التفكير الاستراتيجي.

٣- للاطلاع على المزيد من الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد التركي، راجع موقع الاستثمار في تركيا.

٤- المرجع السابق

مستقبل العلاقات التركية – العراقية
انعكاسها على دول الخليج والمنطقة العربية

تمر العلاقات الدولية بمراحل مختلفة بين التعاون والتنافس والصراع بحسب ما تتأثر به من متغيرات داخلية وخارجية وترتكز عليه من عوامل تتحدد وفقها طبيعة هذه العلاقات بين السلب والإيجاب، وهذا الأمر ينطبق على العلاقات التركية -العراقية وما تمر به من مراحل مختلفة.

تتأثر العلاقات التركية – العراقية بمجموعة من العوامل يُشكل بعضها محفزات للتطور الإيجابي والآخر كان كابحاً أو سبباً في توترها، كما أن هذه العلاقات ليست بمعزل عن التأثر والتأثير في محيطها الخليجي والعربي والإقليمي حاضراً ومستقبلاً، الأمر الذي يستوجب التطرق إليه في فقرات عدة تتمثل بطبيعة العلاقات التركية – العراقية ومحددات هذه العلاقات، وانعكاسها على دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية ومن ثم وضع مشاهد مستقبلَية للعلاقات التركية – العراقية.

د. مثنى فائق العبيدي

طبيعة العلاقات التركية – العراقية

توصف العلاقات التركية – العراقية بأنها ذات طبيعة متقلبة لما مرت به من مد وجزر عبر مراحلها المختلفة فمرحلة تشهد تعاون وأخرى فتور وغيرها توتر ثم تعود للوئام مرة أخرى وهكذا ، فإذا عدنا الى ما بعد إعلان تأسيس الدولتين العراقية ١٩٢١ م، والتركية ١٩٢٣ م، سنجد أن عقد العشرينات شهدت فيه العلاقات بين الدولتين مشاكل عدة منها عدم حسم قضية الحدود المشتركة بينهما ومطالبة تركيا بولاية الموصل ومزاعمها بأحقيتها بها، إلا أن هذه المشاكل سرعان ما تم تجاوزها في مرحلة توافق منذ بداية عقد الثلاثينات إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، ومنذ عام ١٩٤٦ م، إلى عام ١٩٥٨ م، تأثرت العلاقات التركية – العراقية بالمتغيرات الإقليمية والدولية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط والعالم ومنها الانقسام الدولي الذي خلفته أجواء الحرب الباردة وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو» وتأسيس حلف بين تركيا والعراق عام ١٩٥٢م، ليكون نواة حلف بغداد الذي انضمت إليه بريطانيا وإيران وباكستان، وانتهت هذه المرحلة عقب تغيير نظام الحكم في العراق عام ١٩٥٨م، وما تبعه من إعلان تركيا نيتها التدخل العسكري في العراق لإعادة النظام الملكي ثم تراجعت، وما لحقه من اصطفاف العراق إلى جانب الاتحاد السوفيتي بحيث مرت العلاقات التركية - العراقية بمرحلة توتر في هذه الحقبة[1].

بيد أن العلاقات التركية – العراقية سرعان ما دخلت في مرحلة تعاون في عقدي السبعينات والثمانينات بعد تقلص عوامل الاختلاف التي شهدتها المرحلة السابقة وفي ظل وجود حوافز للتعاون تحسنت هذه العلاقات وبشكل خاص في الثمانينيات إبان الحرب العراقية – الإيرانية. ثم انتكست علاقات الدولتين أثناء وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، واشتراك تركيا فيها ضد العراق[2]، عقبه نوع من الانفتاح الاقتصادي التركي على العراق لا سيما في نهاية عقد التسعينات وانفتاح سياسي تمثل برفض تركي لشن أي حرب على العراق في مطلع العقد المنصرم .

وتُعد مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م، أكثر المراحل تقلباً في العلاقات التركية – العراقية، حدثت فيها تغيرات سياسية داخل الدولتين عند وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا نهاية عام ٢٠٠٢م، وتغير النظام السياسي في العراق في ٩ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣م، وما لحقها من تطورات ، وبالرغم من حصول بعض مواقف الاختلاف بين تركيا والعراق إلا أن العلاقات بينهما شهدت تحسناً ملموساً بلغ ذروته بالاتفاق على تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي عام ٢٠٠٨ م، وتوقيع ما يزيد على ٤٠ مذكرة تفاهم في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩ م، في الجوانب الأمنية والاقتصادية والطاقة وغيرها[3]، عقب هذه المرحلة حصل توتر في العلاقات التركية – العراقية لا سيما في الجانب السياسي عندما اتهمت الحكومة العراقية السابقة برئاسة نوري المالكي تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وكذلك بسبب علاقة تركيا مع إقليم كردستان وبالمقابل اتهمت الحكومة التركية

حكومة المالكي بالطائفية وإقصاء وتهميش عدد من مكونات المجتمع العراقي[٤]. واستمر التوتر الى العام ٢٠١٤م، عند وصول حكومة عراقية جديدة إلى الحكم وفي ظل توجه متبادل لترميم العلاقات الثنائية بين الدولتين وتبادل الزيارات الرسمية وتوجه لتطوير العلاقات في مجالات الطاقة والاقتصاد والأمن وبخاصة عرض الحكومة التركية لتقديم مساعدات عسكرية في مجالات التسليح والتدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية[٥]. وكالمعتاد لن تصمد علاقة الود بين تركيا والعراق حينما توترت العلاقات بينهما نهاية عام ٢٠١٥ م، على إثر دخول قوات تركيا إلى معسكر بعشيقة في محافظة نينوى شمال العراق، المعسكر الذي تذهب تركيا إلى أن تأسيسه جاء بموافقة الحكومة العراقية المركزية والفصائل المحلية ومهمة القوات التركية هي تدريب قوات العرب والتركمان والأكراد من أهل الموصل من أجل المشاركة في تحرير مدينة الموصل من «تنظيم الدولة – داعش»[٦]، وهو ما عدته الحكومة العراقية تدخلاً وعدواناً تركيًا على سيادة العراق وهذا الأمر كان سبباً للتوتر بين تركيا والعراق لازال قائماً.

محددات العلاقات التركية – العراقية

هنالك مجموعة من المحددات تؤثر في مسار العلاقات التركية – العراقية منها بشكل إيجابي ومنها بشكل سلبي وآخر يحمل التأثيرين معاً، لعل أهمها:

١- القضية الكردية، شكلت هذه القضية محوراً رئيساً في العلاقات التركية – العراقية منذ إعلان تأسيس الدولتين، وتمحورت حولها سياستهما داخلياً وخارجياً على مدى عقود طويلة[٧] وعدت عاملاً محفزاً لتطوير هذه العلاقات في مواجهة هذه القضية التي تمس أمن ووحدة ليس تركيا والعراق فحسب بل إيران وسوريا أيضاً، وهي قضية ذات حدين، الأول إيجابي عندما تتوافق الدول الأربع على ضرورة معالجتها وفقاً لمصالح هذه الدول ودون المساس بحقوق أبناء القومية الكردية، والثاني سلبي عندما تستغل احدى الدول القضية الكردية كورقة ضغط على دولة ما أو الدول المجاورة الأخرى .

وما حصل بين تركيا والعراق هو توافق حول القضية الكردية إلى عقد التسعينيات الذي جاء بالفارق بعد خروج شمال العراق عن سيطرة الحكومة المركزية وتحول تركيا إلى ملجأ للحركات والأحزاب الكردية المعارضة، وجاء التحول الأكثر أهمية عند الغزو الأمريكي للعراق لتطفح على سطح العراق أعقد معضلات ومشكلات القضية الكردية حيال تركيا، وصار المحور المعلن لسياسة تركيا تجاه العراق هو أن لا ينفصل أكراد العراق عن الحكومة المركزية لما يسببه هذا الأمر من تأجيج لمشاعر أكراد تركيا نحو الاستقلال[٨].

وبحكم تحولات السياسة التركية والبراغماتية التي تنتهجها حكومة العدالة والتنمية أصبحت تتعامل مع القضية الكردية بشكل مجزأ وليس بشكلها الكامل بحيث تعاملها مع ملف كردستان العراق يختلف عن معالجتها لملف حزب العمال الكردستاني ولكل

من هذين الملفين أثره على العلاقات التركية – العراقية.

– علاقة تركيا مع إقليم كردستان العراق، بالرغم من الرفض التركي لقيام إقليم أو إدارة ذاتية للأكراد لعقود طويلة إلا أن التحولات الداخلية والإقليمية أسقطت هذا الرفض التركي وبدأ التحول الكبير في تعامل تركيا مع إقليم كردستان العراق منذ عام ٢٠٠٨م، وبدأ الاتصال الرسمي بين المسؤولين الأتراك والزعامات الكردية العراقية الذي أسس لعلاقة رسمية بين تركيا وكردستان العراق على مختلف الصعد وفي مقدمتها الاقتصادية وحقل الطاقة، وفتحت تركيا قنصليتها في أربيل عام ٢٠١١ [٩]م. ليتم إبرام العديد من الاتفاقيات في مجال الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري حتى عُد إقليم كردستان من أهم شركاء تركيا التجاريين [١٠]، وهذا الانفتاح لم يأت من فراغ بقدر ما كان مشفوعاً بعدة أسباب أهمها: السعي التركي للاستفادة من الصعود التركي في العراق ونفوذهم في صوغ المشهد السياسي العراقي، محاولة تركيا الاستفادة من أكراد العراق في مواجهة وتحجيم حزب العمال الكردستاني المتواجد في المناطق الحدودية مع العراق وإيران، فضلاً عن الرغبة المتبادلة في تأمين المصالح الاقتصادية [١١].

بيد أن هذه العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان أثرت سلباً على العلاقات التركية – العراقية في ظل الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم من جهة، ومن جهة ثانية لا يمكن عد الاتفاق بين تركيا واقليم كردستان لا سيما في مجال مد أنابيب النفط من الإقليم بصورة مستقلة ومن دون إشراك الحكومة العراقية في العملية خياراً واقعياً وقانونياً، إذ تقتضي المصالح الاستراتيجية للدولتين أن تتعامل تركيا مع العراق كوحدة واحدة. يضاف إلى ذلك أن علاقة تركيا بإقليم كردستان قد جرى تصويرها في إطار سياسة المحاور الإقليمية وبخاصة محوري إيران وتركيا [١٢].

– ملف حزب العمال الكردستاني، تشكل قضية وجود حزب العمال الكردستاني المناهض لتركيا في بعض مناطق شمال العراق، محوراً أساسياً في ترتيبات الأمن المشترك بين تركيا والعراق، يضاف إليها انعكاس التداعيات الأمنية والسياسات التي تشهدها الساحة العراقية على المشهدين السياسي والأمني التركيين، الأمر الذي يؤثر في التعاطي التركي مع ملفات العراق المختلفة، إذ تتعامل الخطط العسكرية التركية مع المناطق التي يقطنها الأكراد في شمال العراق وفي شرق تركيا على أنها ساحة عمليات واحدة تحتوي على عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يجب على تركيا مواجهتهم [١٣]، وغالباً ما يتيح انعدام الاستقرار في العراق الفرصة لعناصر حزب العمال التواجد على الأراضي العراقية، ما أدى إلى أن تتعامل تركيا مع الأمر بوسيلتين: الأولى هي محاولة منع أي مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال من إيجاد موطئ قدم على الأراضي العراقية، والوسيلة الثانية هي التعاون مع الحكومة العراقية بغية تهيئة الوسائل اللازمة لمكافحة عناصر حزب العمال في العراق [١٤].

٢- ورقة الأقلية التركمانية، وتُعد قضية شائكة بالنسبة لتركيا في علاقتها مع العراق، وترى تركيا بأن التركمان في العراق جزءاً من الأمة التركية المنتشرة من أواسط آسيا إلى أقصى غربها، وأن مدينة كركوك تشكل خطاً أحمراً إذا ما أقدم أكراد العراق على المطالبة بضمها إلى إقليم كردستان [١٥]. وقضية التركمان حديثة نسبياً على تركيا التي بدأت بطرحها في التسعينيات لاستغلالها بالضغط على الأكراد من جهة والحكومة العراقية من جهة أخرى، وترغب أن يكون للأقلية التركمانية تأثير في السياسة العراقية والإمساك بزمام الأمور في كركوك الغنية بالنفط، إلا أن التركمان في العراق مختلفون مذهبياً بين السنة والشيعة ومنهم مؤيد لتركيا والآخر معارض لها [١٦].

توترت العلاقات التركية ـ العراقية بعد دخول قوات أنقرة بعشيقة لتحرير الموصل

٣- العوامل الاقتصادية، وتؤدي دوراً مهماً متعدد الأبعاد في العلاقات التركية – العراقية، وتمثل حاجة متبادلة بين الدولتين، فبالنسبة للعراق تشكل تركيا مدخلاً حيوياً لوارداته التجارية، ومصدراً لمختلف أنواع السلع والبضائع لأسواقه من جهة، ومنفذاً مهماً لتصدير نفطه عبر أنابيب النفط التي تمر عبر الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومن ثم إلى الأسواق العالمية من جهة أخرى. أما بالنسبة لتركيا فإنها تدرك أهمية تواجدها في الساحة العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الإعمار والاستثمار وحاجة الأسواق العراقية المستهلكة للسلع والبضائع، وتعمل مئات الشركات التركية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والتصنيع والإعمار والزراعة في العراق [١٧].

٤- مشكلة المياه، لعقود عديدة بقيَّ ملف المياه مفتوحاً في العلاقات التركية – العراقية، وبالرغم من وجود مفاوضات ثنائية حول مياه دجلة والفرات وأخذت طابعاً دورياً إلا أنها لم تتوصل إلى حل مناسب يرضي الطرفين، وبقيت مشكلة المياه قائمة وتزداد تعقيداً بتقادم الزمن، وكانت ذروتها عند تأسيس تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي أقيم على منابع نهري دجلة والفرات وأنشأت ٢١ سداً وعدداً من محطات توليد الكهرباء. ويتمثل جوهر المشكلة بمسعى تركيا لفرض سيطرتها على مياه النهرين بدعوى مبدأ السيادة المطلقة لها، سيادة دولة المنبع على مجاريها المائية ونزع صفة النهر الدولي عن الأنهر

براجماتية أنقرة جعلتها تتعامل مع القضية الكردية بشكل مجزأ فتعاملها مع كردستان يختلف عن حزب العمال الكردستاني

المشتركة، وتصفها بأنها أنهار عابرة للحدود، وهو أمر منافٍ للواقع وهذه الرؤية والمشاريع التركية تؤثر بشكل سلبي على حصة العراق المائية وتهدد أمنه الغذائي[١٨].

٥- المحدد الأمريكي، تتشاطر تركيا والولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأهداف الأساسية في العراق، وبشكل خاص مسألة الحفاظ على وحدة العراق أو لا يتفتت إلى دويلات على أساس عرقي أو طائفي ويأملان بوجود عراق ديمقراطي مستقر، وكلتاهما تحبذان وجود حكومة مركزية قوية قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، كما لا يرغب الطرفان بوجود أي شكل من أشكال الدولة الدينية الأصولية في العراق[١٩]. ومن هنا وبحكم علاقة وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق وتحالفها مع تركيا فقد ساهمت الولايات المتحدة بتحفيز الدولتين على تعزيز العلاقات وغالباً ما تستخدم نفوذها للحد من تفاقم أي مشكلة بين العراق وتركيا.

٦- المحدد الإيراني، لإيران علاقات وثيقة مع العراق وتمارس دوراً نافذاً على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والدينية والاجتماعية ولها تأثير على توجهات العراق الخارجية وعلاقات العراق الدولية، وإذا أضيف إلى ذلك مسألة التنافس الإيراني – التركي فعندئذ تتضح مسألة التأثير الإيراني على العلاقات التركية – العراقية، الأمر الذي تدركه تركيا جيداً مثلما تدرك وجود محور إقليمي على حدودها الجنوبية ويشمل إيران والعراق وسوريا[٢٠].

٧- تأثيرات الأزمة السورية، يُشكل تباين موقف كل من العراق وتركيا إزاء الثورة السورية كابحاً في مسار العلاقات التركية – العراقية حينما اصطف العراق إلى جانب نظام الأسد وساندت تركيا قوى المعارضة السورية بشقيها السياسي والمسلح ودعم كل منهما الطرف الذي وقف إلى جانبه، فكانت هذه الأزمة بما حملته من ملفات معقدة وتداعيات وتأثيرات اقليمية ودولية عاملاً سلبياً في العلاقات بين تركيا والعراق[٢١].

انعكاس العلاقات التركية-العراقية على دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية

للعراق أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لدول الخليج العربي بخاصة والدول العربية بعامة وعلى مختلف أشكال العلاقة والمكانة التي يكون عليها سواء بعلاقات تعاونية أم اختلاف وتوتر، وفي الحالتين لا يمكن تجاهل العراق وما يمر به لما لذلك من تأثير على مصالح وأمن المنطقة بشكل عام. وكذلك تركيا لها مكانتها في المنطقة وتمتلك العديد من عوامل التقارب والالتقاء مع الدول العربية وتقترب بشكل كبير من القضايا التي تهم المنطقة، ومن هنا يتضح مدى تأثير العلاقات التركية – العراقية في أشكالها المختلفة على دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية.

شكلت مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وما أفرزته من تداعيات سلبية على التوازنات الداخلية للعراق والتوازنات الاقليمية في المنطقة عاملاً أدى بدول الخليج العربية وعدد من الدول العربية إلى التقارب مع تركيا كجزء من الاستقطابات الإقليمية في المنطقة، وهذا التقارب مدفوعاً بتقارب الرؤية الخليجية مع الرؤية التركية ووجود مصالح مشتركة بشأن تحقيق الاستقرار الإقليمي والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه[٢٢].

وفي ظل أوضاع العراق الراهنة صاغت دول الخليج العربي اعتقادها بأن الأوضاع في العراق أصبحت تمثل مصدر عدم استقرار للمنطقة، ومن الممكن أن يُشكل العراق مرتكزاً لإيران تؤثر من خلاله على دول المنطقة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العراق في ظل سيطرة تنظيم داعش على أجزاء من أراضيه يُشكل قاعدة للإرهاب يهدد دول المنطقة ما لم يتم مواجهة هذا الإرهاب. ومن هنا تأتي الحاجة الخليجية والعربية والاقليمية لمكافحة الإرهاب، وضرورة التأكيد على أهمية حل الأزمات السياسية في العراق المتمثلة بإعادة بناء المؤسسات السياسية العراقية، وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة، كون الأوضاع الراهنة وتداعياتها ستشمل دول الجوار العربي والاقليمي[٢٣].

الرؤية الخليجية هذه لا تختلف عن الرؤية التركية الأمر الذي بلور اعتقاد تركي – خليجي مشترك بأن هنالك قواسم مشتركة ونقاط التقاء بين الدول العربية وتركيا تُحفز على التعاون والتنسيق في البعد الاستراتيجي المتمثل باحتواء النفوذ الإيراني الذي قد لا يتوقف بشكل طوعي، يضاف إلى ذلك أن هنالك مصالح مشتركة في السيطرة على الأوضاع في العراق الذي يحاذي تركيا من الجنوب ودول مجلس التعاون الخليجي من الشمال والدول العربية من الشرق على اعتبار أن تنامي التأثير

الإيراني في العراق وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية يمثل اختلالاً في التوازنات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، مما يؤثر سلباً على الدول العربية وتركيا معاً[٢٤].

وتجسدت الرؤية المشتركة والرغبة بالتنسيق على أرض الواقع بمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل آليات تحرك إقليمي ودولي في مواجهة الإرهاب من جهة، والتحالف الرباعي الذي يضم كلًا من روسيا وإيران والعراق وسوريا من جهة أخرى وإن كان بشكل غير معلن، وكان من أبرز هذه الآليات وأحدثها: التحالف العسكري الإسلامي الذي أعلنت عن تشكيله المملكة العربية السعودية في الرياض في ١٥ كانون الأول ٢٠١٥م، ويضم التحالف ٣٤ دولة وفي مقدمتها تركيا وله مركز عمليات مشترك مقره الرياض[٢٥]، ومؤخراً تناقلت تقارير عن وجود قوات مشتركة خليجية - تركية في جنوب تركيا وقد تكون مهمتها التدخل في سوريا أو حتى العراق للمشاركة في تحرير مدينة الموصل من تنظيم داعش.

العلاقات التركية ـ العراقية شائكة .. وتجاوزها ضرورة للطرفين

المشاهد المستقبلية للعلاقات التركية – العراقية

يمكن طرح ثلاثة مشاهد لتوقع ما ستكون عليه العلاقات التركية - العراقية مستقبلاً في ظل مجموعة من المعطيات تؤثر في هذه العلاقات سلباً وإيجاباً:

• أولاً: مشهد التطور، ويتوقع تحقق مجموعة من المتغيرات ستساهم في تطور العلاقات التركية – العراقية، أهمها:

١- ستدفع الحاجة المتبادلة لكل من تركيا والعراق ولا سيما في مجال الأمن إلى تطوير العلاقات التركية العراقية كون هذا المجال يشكل حاجة ماسة لكل منهما تجاه الآخر. لا سيما في ظل الأزمة الأمنية العراقية ومواجهة الإرهاب وتوجه تركيا لمواجهة حزب العمال الكردستاني الذي تعده تركيا منظمة إرهابية.

٢- تشكل العوامل الاقتصادية دافعاً في مسار التطور الإيجابي للعلاقات التركية العراقية اذ يُعد العراق من أهم مستوردي البضائع التركية وهنالك مئات الشركات التركية في العراق، كما تُمثل تركيا أهم منفذ لتصدير النفط العراقي، ومن هنا يتوقع أن يتم تفعيل المجالات الاقتصادية المتبادلة[٢٦].

٣- تفعيل اتفاقية المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا وما يمثله ذلك من تطور للعلاقات الثنائية بين الدولتين.

٤- تفعيل التعاون الاستخباراتي والمعلوماتي بين الدولتين[٢٧].

٥- انتهاج الحكومة العراقية لسياسة متوازنة مع الدول الاقليمية وعدم الميل صوب إيران على حساب تركيا.

٦- حصول ضغط أمريكي على كل من تركيا والعراق لقيام علاقات متوازنة بين الطرفين كون الولايات المتحدة الأمريكية طرف مؤثر على العراق وحليف تركيا وتسعى لتطوير علاقة حلفائها.

• ثانياً: مشهد استمرار الوضع الراهن، يفترض هذا المشهد استمرار العلاقات التركية – العراقية على ما هي عليه في الوقت الراهن في المستقبل دون تراجع أو تطور، وهذا المشهد يبدو ضعيفاً في ظل تطورات وأحداث متسارعة تشهدها منطقة الشرق الأوسط قد تعصف بالمنطقة وتحدث تحولات كبيرة في وقت قصير.

• ثالثاً: مشهد التراجع، يفترض هذا المشهد تراجع العلاقات التركية -العراقية في حال تحقق عدد من المعطيات، أهمها:

١- ازدياد شدة التباين في مواقف تركيا والعراق إزاء العديد من القضايا الداخلية والاقليمية المشتركة الأمر الذي يتسبب بتدهور العلاقات بين الدولتين[٢٨].

٢- لإيران نفوذ في الساحة العراقية وهي دولة منافسة لتركيا وهذا النفوذ له دور في التأثير على طبيعة العلاقات العراقية – التركية فإذا تراجعت العلاقات الإيرانية -التركية يمكن أن تتراجع على إثرها العلاقات التركية – العراقية[٢٩].

٣- تشكل علاقة تركيا مع إقليم كردستان عاملاً مؤثرًا في مسار العلاقات بين تركيا والعراق فيما لو بقيت الخلافات مستمرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم من جهة، والتعامل التركي مع حكومة الإقليم خارج رضا وموافقة الحكومة الاتحادية العراقية من جهة أخرى[٣٠].

٤- تؤثر الاستقطابات الاقليمية التي تشهدها المنطقة سلباً على العلاقات التركية – العراقية وتفرض عليها التراجع في حال استمرار انضمام العراق إلى التحالف الرباعي واستمرار انضمام تركيا إلى التحالف الإسلامي كون كل تحالف منها موجه بالضد من الآخر.

٥- تدخل تركيا في العراق بحجة محاربة الإرهاب أو دعم أطراف معينة على حساب أخرى دون موافقة الحكومة العراقية، لا سيما في ظل وجود قوات تركية في معسكر بعشيقة قرب مدينة الموصل.

وقد يكون هذا المشهد في ظل المعطيات الراهنة أكثر تحققاً على المدى القريب إذا استمرت عوامله بالبقاء.

خلاصة

إن العلاقـات التركيـة – العراقية تضـم في جنباتها قضايا معقـدة جعلتهـا تصطبـغ بالتقلـب والتغيـر في التقـدم والتراجع لعقـود طويلة، وبالرغم مما تمر به هـذه العلاقات من انتكاسات إلا أنه مـن الضروري بالنسبة للدولتين تجاوز خلافاتهما لتحسين العلاقات الثنائيـة لما يحققه التوافق والتـلاؤم من مصالح مهمة لكلا الطرفين.

كمـا أن لهذه العلاقات انعكاسـات وتأثيرات على دول مجلس التعـاون الخليجي والمنطقة العربية برمتها ولا يمكن لطرف ما أن يتجاهـل الآخر. وقد تشهد العلاقات التركية – العراقية تحولات عديـدة مستقبلاً في ظل تسارع الأحداث والتطورات التي تشهدها منطقـة الشـرق الأوسـط ربمـا تزيد مـن توترها أو تكـون دوافع إيجابية لتطورها بشكل فاعل. ●

كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت

الهوامش

١- للمزيد يُنظر : خضير عباس النداوي ، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٨٩، ص ٦٢ – ٦٣ .

٢ – للمزيد يُنظر : شادي ارغوفنتش ، الأمن التركي والشرق الأوسط ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٦ ، المجلد ٧ ، ص٢ – ص٤ .

٣ – يُنظر : سونر چاغاپتاي وتايلر إيفانز ، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق ... تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي الى ضعفها مع بغداد.

٤ – يُنظر : المصدر نفسه .

٥ – يُنظر : باسل الحاج جاسم ، العلاقات العراقية – التركية تدخل مرحلة جديدة على وقع ازدهار موقع كردستان ، صحيفة الحياة ، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٥ .

٦ – نور الدين المنصوري ، «داود أوغلو» : قواتنا في العراق تتولى مهمة تدريب العرب والأكراد والتركمان.

٧ – صبحي ناظم توفيق ، رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية – التركية.

٨ – المصدر نفسه .

٩- زينب ماهر السيد مرسي ، العلاقات التركية – العراقية «دراسة لحالة الأكراد».

١٠ – للمزيد يُنظر: عمر تشبينار وغنل تول ، تركيا والكرد : من المأزق الى الفرصة ، ترجمة مسلم عبد طلاس.

١١ – احمد عدلي ، العلاقات بين تركيا وكردستان العراق.

١٢- عبدالحكيم خسرو جوزل ، قضايا الطاقة السياسية على محور أنقرة – أربيل – بغداد ، تحليل سياسات ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يناير ٢٠١٤) ، ص ١٠-١١ .

١٣- واثق محمد براك السعدون ، مستقبل العلاقات العراقية – التركية في المجال الأمني.

١٤ – هنري ج. باركي ، تركيا والعراق .. اخطار (وامكانيات) الجوار ، (واشنطن : معهد السلام الأمريكي ، تموز ٢٠٠٥) ، ص٣ .

١٥ – صبحي ناظم توفيق ، مصدر سبق ذكره .

١٦ – هنري ج. باركي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

١٧ – يُنظر : مثنى العبيدي ، بين الاقتصاد والإرهاب : أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية – العراقية.

١٨ – قاسم حسين الربيعي ، العلاقات العراقية – التركية ... وآفاقها المستقبلية

١٩ – هنري ج. باركي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

٢٠ – يُنظر : باسل الحاج جاسم ، مصدر سبق ذكره .

٢١ – يُنظر : واثق محمد براك السعدون ، مصدر سبق ذكره .

٢٢ – سامية بيبرس ، الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج ، مجلة شؤون عربية، العدد ١٦٢، ص ١٥٧ .

٢٣ – مفيد الزيدي ، مستقبل العلاقات الخليجية – العراقية على ضوء المؤثر الإيراني ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١٠٠، ص ٥٦ .

٢٤ – عبدالعزيز عثمان بن صقر ، دول الخليج وتركيا .. مصالح وتحديات مشتركة.

٢٥ – يُنظر : محمد بدري عيد ، أمن الخليج في عام ٢٠١٥ : الادراك والخطاب والسلوك السياسي ، (الدوحة مركز الجزيرة للدراسات ، كانون الأول ٢٠١٥) ، ص ٧ .

٢٦ – يُنظر : مثنى العبيدي ، مصدر سبق ذكره .

٢٧ – قاسم حسين الربيعي ، مصدر سبق ذكره .

٢٨ – خضير عباس النداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ .

٢٩ – علي حسين باكير ، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية .

٣٠ – يُنظر : سونر چاغاپتاي وتايلر إيفانز ، مصدر سبق ذكره .

الشراكة الخليجية التركية .. ضرورة مشتركة في عالم جديد: رؤية للديمومة

متطلبات المرحلة الخليجية الراهنة تفرض حاجتها بإلحاح شديد، وبصورة عاجلة، اليوم قبل غدا – والزمن هنا استدلالا للأهمية القصوى -إلى محور قوي مع أشقاء أو أصدقاء أو قوة إقليمية لمواجهة المحور الإيراني. الروسي/الصيني ومستقبل تمدداته الإقليمية والعالمية، وهو محور أصبح يقلق الفاعلين الدوليين التقليديين، فكيف لا يكون كذلك خليجيا؟ فما هي خيارات دول مجلس التعاون الخليجي الممكنة في اللحظة التاريخية الراهنة؟ وهل تعمل على بلورتها لمواجهة التحديات التي تستهدفها وجوديا؟

د. عبد الله عبدالرزاق باحجاج

من عمق رؤية تلك اللحظة وافاقها، تبرز تركيا كخيار استراتيجي للخليج، والعكس صحيح، وقد كانت قطر والرياض في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز من بين الاوائل التي استشرفت هذا الخيار من رحم ثورة الجغرافيا الإقليمية التي فجرها الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، وهي ثورة لم تشكل الخارطة السياسية الإقليمية حتى الآن، ولابد أن تتشكل، لكن وفق اي منظور؟ ولمصلحة من؟

وإعادة تشكيل تلك الخارطة مسألة جوهرية للدول الخليجية الست مجتمعة، فالولايات المتحدة الامريكية تدرس إقامة نظام إقليمي يحمي مصالحها الكبيرة في المنطقة، ويغنيها عن التدخل العسكري المباشر مستقبلا، فمع من ستقوم واشنطن بتأسيس هذا النظام؟ بالتأكيد مع القوى الفاعلة في المنطقة التي ترى فيها اللاعب أو اللاعبين الأساسيين الذين سوف يضمنون لها مصالحها، وهذا يحتم على دول الخليج الست أن تكون من بين الفاعلين المؤثرين في عملية إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة، وأنقرة تظهر لنا هنا مجددا الطرف الحاسم في تلك العملية، وهذا مدرك خليجيا، وتتقاطع معه الرغبة التركية، بدليل انتقال التعاون بين الرياض وانقرة إلى التنسيق الاستراتيجي، وهذا يدلل على وجود تطابق كبير في المصالح الاستراتيجية، لكن من المنظور السياسي، وبالذات تجاه الأزمتين السورية واليمنية، مما أصبح من الممكن تحويلها إلى تحالف استراتيجي، وهو ما تم الإعلان عنه في زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية نهاية ديسمبر ٢٠١٥ م.

والشيء نفسه، نجده مماثلا مع قطر، لكن بوتيرة أسرع وأعمق، فيما يعتبره بعض الخبراء نموذجا مثاليا لشراكة خليجية ـ تركية أوسع يلبي مصالح انقرة الاقتصادية بعد الحظر الاقتصادي الروسي عليها ويضمن كذلك أمن المنطقة، وبقد ما تكون هذه الشراكة ضرورة للجانبين، فهي كذلك حاجة أمريكية متصاعدة في ضوء التحالف الروسي الصيني، ومحاولاتهما إقامة عالم جديد، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا تكسران به السيطرة الامريكية على العالم.

الدب والتنين .. وخارطة طريق الحادي والعشرين.

النظرة التأملية السريعة للواقع الجيوسياسي العالمي الجديد ،سوف تستوقفه كثيرا على وجه الخصوص مشروع التكامل الاوراسي الذي تبنيه موسكو وبكين، وأوراسيا هي كتلة أرضية مساحتها ٥٤ مليون كيلو متر مربع وهي مكونة من قارتي أوروبا وآسيا، وقد خطط له على الأرض وفق منظومة مصالح مداخلة ومترابطة، ولن نخرج زيارة الرئيس الإيراني روحاني الأخيرة لإيطاليا وفرنسا عن التمهيد لهذا المشروع، فنتائجها تؤسس لشراكة إيرانية من المنظور السياسي لمشروع الاوراسيا، مثل ما أسست بكين وموسكو منذ عدة سنوات تكتلات لتفعيل القطب الجديد، كمجموعة بريكس التي تضم بالإضافة اليهما البرازيل والهند وجنوب افريقيا ومنظمة تعاون شنغهاي التي تضم معهما كذلك كزاخستان وقرغيرستان وطاجيكستان واوزباكستان، ويتوقع أن ينضم اليها إيران وباكستان وافغانستان

والهنـد وبيلاروس، وهذا على الاقل يفتـح الـرؤى لإقامة قطب جديـد في مواجهـة واشنطن، وسيكون لهذا القطـب أدواته المالية والاقتصادية التـي تعززه على غرار النظـام الاقتصادي والعالمي الراهـن، المتمثلة علـى وجه الخصوص في البنـك وصندوق النقد الدوليين، بينما تتجلـى أدوات القطب الجديد في بنك "بريكس" للتنمية والبنـك الآسيوي للاستثمار في البنيـة التحتية، وصندوق طريق الحريـر الذي يستهـدف تعزيز التجارة مـع أوراسيا، ،ولو تمكنـت بكـين وموسكو من احتـواء تلـك الجغرافيـات السياسية بحمولاتهـا الاقتصاديـة والبشرية، فهل لنـا أن نستشرف خارطة القـرن الحـادي والعشرين؟ وتأثـير هذه الخارطة علـى المصالح الخليجية والتركية وحتى الأمريكية؟

واستدعاؤنا لهـذا الواقع الجيوسياسـي العالمي الجديد، لكي نؤكـد علـى الأهميـة الخليجية والتركيـة وحتى الغربيـة بما فيها الأمريكيـة للشراكـة الخليجية التركيـة الجديدة، لكـن، متطلبـات هـذا التحالـف إذا مـا أريـد له الاستدامة والعمق مهما كانت التحديات والأزمات السياسيـة المستقبليـة، ينبغـي أن يتأسـس علـى قاعـدة المصالح الاقتصاديـة المتبادلة والمصيرية وليـس على أساس التوافقـات السياسية الظرفية، خاصة إذا ما عرفنا تأثير الاقتصاد على السياسة الخارجيـة التركيـة، وتغلغـل المؤسسـة العسكرية التركيـة في الاقتصـاد التركـي، وبـروز المحـور العالمـي الجديد بقيادة الصـين وموسكو قد أصبح يقلـق أمريـكا وحلفائهـا، وبسببـه تم الاسـراع علـى التغلب على الخلافـات التي لهـا خمس سنوات، والتوقيع مؤخـرا على اتفاقية الشراكـة عبر المحيـط الهادي التي تضم وهـي أستراليا وبروناي وكنـدا وتشيلي واليابـان والمكسيـك وماليزيا ونيوزيلنـدا والبيرو وسنغافـورة والولايات المتحدة وفيتنام، وهـى تشكل حوالى ٤٠ في المئة من الاقتصاد العالمي، وقـد استبعدت الصين من هذا التكتل منـذ المفاوضـات الاولى رغـم أن اقتصادها الثـاني عالميا، وهذا مـا كشفه صراحـة الرئيس أوباما عندما قـال أن الاتفاقية تسمح لبـلاده — وليس للصين — بوضع خارطة طريق القرن الحادي والعشريـن، مؤكدا انه سيعزز القيادة الأمريكية في الخارج، وهذه الاتفاقية تشير إلى عودة التعددية القطبية، فإي من القطبين تجد دول الخليـج وتركيا نفسيهما فيه؟ الاجابة واضحة وضوح الشمس في السياقات سالفة الذكر، فالخليج وتركيا منذ الاساس خارجان مـن التحالف الذي تقـوده الصين وروسيا، ما عـدا سلطنة عمان والامارات اللتـين تجدان انفسهما واقعتـان تحت محاولات جذب روسيـة وإيرانية للاستفادة من موقعهما الجيواستراتيجي لمشروع التكامـل الاوراسـي من جهـة و لسحـب دول فاعلة مـن المنظومة الخليجيـة حتـى لا تتوفـر لها إمكانية اعـادة ترتيـب بيتها لكي لا تصبـح قوة اقليمية مؤثرة، وهذا كلـه يدلل على الضرورة العاجلة لإقامـة الشراكـة الخليجية التركيـة من كل النواحـي، لكننا نرى الضرورة تستدعي إقامة بنيتهـا الأساسية على أسس اقتصادية، لدواعـي ديمومتها حتـى تصمد في وجه أية تحـولات أو تبدلات أو عواصـف سياسية وعسكرية إقليمية، وكذلـك لمكانة الاقتصاد في سلم اولويات كل الفاعلين في تركيا .

أمريكا تسعى لنظام إقليمي جديد ودول الخليج مطالبة أن تكون فاعلة

الاقتصاد .. رهانات الحكم التركي.

مـن البوابـة الاقتصادية، تربع حـزب العدالـة والتنمية على الحكـم في تركيـا عـام ٢٠٠٢م، بعـد أن رمى كمـال درويش وزير الاقتصـاد أنـداك الـذي ينتمـي لليسـار ومنظـر النيوليبرالية الاقتصاديـة بأشرس صورهـا، رمى بـلاده في أزمـة اقتصادية افقـدت اللـيرة التركية الجـزء الأكبر مـن قيمتها الشرائيـة واضعفـت الاقتصـاد بسبـب رضوخـه لنصائح صنـدوق النقـد والبنك الدوليـين اللذين أقرضا تركيا (١٥،٧) مليار دولار بشروط باهظة.

مـن هنـا يعرف الحـزب الحاكـم في تركيا أن الاقتصـاد والامـن يأتيـان أولا وقبـل كل شيء من ناحيـة هموم الناخـب التركي الـذي أوصله للحكم والسلطـة أربـع مـرات متتاليـة حتـى الآن، أثنـان منهـا انتخابات تشريعيـة (٢٠٠٢، ٢٠٠٧م) وأثنان منهـا محليـة بلديـة (٢٠٠٤و٢٠٠٩م) أضافـة الى فـوزه باستفتاءين علـى تعديل الدستـور (٢٠٠٧، ٢٠١٠م) وحتى العسكـر، فالاقتصـاد قـد أصبـح شأنـا يعنيه بالدرجـة الاولى ، فالمؤسسة العسكرية تمارس دورها الاقتصادي عبر ثلاث قنوات رئيسـة، الأولى، الانفاق العسكري الذي يلتهم (١٤٪) من إجمالي الانفـاق الحكومـي، ومنـه تم إنشاء صنـدوق لدعـم الصناعات الدفاعيـة الوطنية، ويقدر دخله بما يقارب من (٢،٥) مليار دولار سنويـا، والثانية، صنـدوق القوات المسلحة للضبـاط المتقاعدين، وقد أصبح يمثل تكتلا اقتصاديا كبيرا أمتد ليشمل أغلب الانشطة الاقتصاديـة والاستثماريـة، حيث تغلغـل في الصناعات البترولية والسيـارات والحديد والصلـب والاسمنت والصناعـات الغذائية والسياحـة والبنـوك، والثالثـة، الصناعـات العسكريـة، وقـد تم تفعيلهـا عـام ١٩٧٤م،عقب الغـزو التركي لقبرص ومـا تبعه من اعـلان امريكا حظـر تصديـر الاسلحة لتركيا، ومنـذ الحين، تم توجيـه مليارات الدولارات للاستثمار في الصناعات الحربية مما أسهم في وصول معدل الاكتفاء الذاتي من الأسلحة.

مـا تقدم يدلـل علـى أن الاقتصـاد ينبغـي أن يكـون البوابة التـي تدخل منهـا الـدول الخليجيـة لتأسيس تحالفهـا السياسي

والعسكري مع تركيا، وليس من البوابة السياسية، فالسياسة من سماتها التغيير والتبدل الديناميكي على عكس الاقتصاد الذي يربط العلاقات ويعمقها ويحد من تأثيراتها السياسية الطارئة حسب ماهية المصالح، ومن الذكاء العمل على ربط الاقتصاديات الخليجية والتركية بما ينعكس ايجابا وفورا على الاقتصاد التركي الذي يعاني من مجموعة مشاكل، فالزمن بمثابة الفعل الذي قد ينتج النقيضين – السلبي والايجابي – وذلك من حيث من يكسب تركيا أولا عن طريق الاقتصاد بعد ما أوضحنا مكانته عند الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية خاصة وأن الجدال باتجاه الانفتاح الاقتصادي على طهران، لم يحسم تركيا، فرفع العقوبات على إيران ينظر إليه بعض الخبراء أنه نعمة ونقمة لتركيا في آن واحد، فهو إن كان سيفتح أمكانية الاستفادة من سوق سريعة النمو مضمونة الربح، لكنها في الوقت نفسه سوق قد تصبح في يوم من الأيام منافسا لأنقرة كوجهة للاستثمارات ودولة مصدرة، هذا إذا استبعدنا الخلافات السياسية بين البلدين التاريخية والمعاصرة، وهواجسها، وهذا يفتح الانفتاح التركي نحو الخليج أكثر من طهران، فهل ينبغي المسارعة نحو إقامة علاقات اقتصادية بين الجانبين قائمة على الاعتماد المتبادل ،، المشترك،، ؟ وكيف؟ علينا أولا أن نلقي أطلاله سريعة على ماهيات التعايش الاقتصادي التركي الايراني والروسي رغم الخلافات السياسية الجوهرية.

تركيا خيار استراتيجي .. والرياض والدوحة استشرفتا الرؤية الصحيحة

تركيا وايران وروسيا .. مصالح فوق صفيح ساخن.

رغم رعب الارث التاريخي الدموي بين الاتراك والإيرانيين، واختلاف توجهاتهما في السياسة الخارجية، ورغم دعم طهران للحزب الكردستاني الذي تعتبره انقرة منظمة ارهابية، إلا أن للبلدين علاقات اقتصادية ضخمة، فطهران تعد أكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا، كما أنها أي طهران تستورد معظم حاجاتها الأساسية من تركيا للقرب الجغرافي، ويعبر البلدان عن عزمهما رفع التبادل التجاري بينهما من ٢٢ مليار دولار إلى ٣٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م، كما يوجد في إيران أكثر من (١٠٠) شركة تركية.

لكن، هذه المصالح تعيش فوق صفيح ساخن سوف تزداد سخونة خلال المرحلة المقبلة، سواء بسبب الأزمات السورية واليمنية والعراقية أو تنامي دعم طهران للحزب الكردستاني الذي يشكل خطرا مستداما للأمن التركي أو بسبب التمدد الشيعي في المنطقة، إذ لا يمكن ان ترضخ تركيا/اردوجان للمقايضة بين التمدد الشيعي في المنطقة وبين مصالحها الاقتصادية معها، وهذا ما عبر عنه اردوجان نفسه وذلك عندما قال في أكثر من مناسبة أن طهران تبذل جهودا للهيمنة على المنطقة، ودعاها إلى سحب قواتها من اليمن وسوريا والعراق، من هنا نرى أن التمدد الشيعي مرفوضا وسيجابه من قبل تركيا مهما كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، (قد) تحد هذه المصالح من سرعة الانفجار بسبب المشاريع الضخمة في مجال النفط والغاز والتجارة التي تسيل لعاب الجانبين، لكن ذلك سيتوقف على محاولة طهران على تغيير خارطة المنطقة بتوجهاتها الايديولوجية وبدخولها في تحالفات مع روسيا والصين، وسيتوقف كذلك على حجم المصالح الخليجية الجديدة مع تركيا، وقدرة هذه المصالح على جذب انقره للخليج، كما ينبغي أن نستحضر دائما تفوق الاقتصاد التركي على نظيره الإيراني، فهو لا يزال المحرك للمنطقة، إذ يبلغ ناتجها ما يقرب (٨٠٠) مليار دولار عام ٢٠١٤م، مقارنة (٤٢٥) مليار دولار الناتج الاقتصادي الايراني، كما تحتل انقرة مركزا متقدما للصناعات التحويلية حيث تصدر أجهزة التلفاز والسيارات والغسالات لأوربا، فهل ستتنازل عن مركزيتها في إطار تنافسها مع ايران ؟

والشيء نفسه مع وروسيا، فتركيا تمثل المركز الخامس بين شركاء روسيا الاقتصاديين، وكون روسيا المورد الأول للغاز لتركيا، لكنها مصالح سوف تتعارض مع مشروع التكامل الاوراسي، فهي قد اصبحت تتأثر الآن بالتوترات السياسية، فكيف لو تدخل معها تعارض المصالح الاستراتيجية لذلك المشروع؟

الشراكة الخليجية التركية .. شروط الديمومة والمواجهة.

سوف يصارع حزب العدالة والتنمية بكل قواه السلمية المختلفة من أجل الحفاظ على نهضته الاقتصادية، لأن في ذلك ضمانة بقائه في الحكم، -كما أوضحنا ذلك سابقا- لكن هذه النهضة تواجه تحديات إقليمية وعالمية، تؤثر سلبا على مستقبلها، وتحديدا من ناحيتين، الاستثمار والتصدير، وهما قوة الاقتصاد وقد يشكلان ضعفه بسبب تلك التحديات، فالصعود الاقتصادي التركي يتبنى نفس النهج الشرق أسيوي،، التصنيع الموجه للتصدير،، لكنه استفاد من اخطاء التجربة الصينية في الصعود التي غلبت عليها الاهتمام بالكم دون الجودة، مما تلعب الجودة التركية الأفضلية النسبية، فكيف للدول الخليجية أن تبدد المخاوف التركية، وتضمن احتواء حزب اردوجان وتغري المؤسسة العسكرية التركية بالمصالح المختلفة؟ ربما تكون بعض الدول الخليجية قد سبقت هذا التساؤل، فعلى الجانب النظري،

التعاون القطر ـ التركي النموذج الأفضل ويسير نحو الديمومة ويتناغم مع التحديات الإقليمية وقد يتحول إلى شراكة استراتيجية

هناك وعي خليجي شبه عام بالأهمية التركية الإقليمية، مما ولد ممارسات متباينة، أفضلها التعاون القطر ــ التركي، حيث يعد النموذج الافضل الذي يسير نحو الديمومة المنشودة، ويتناغم مع التحديات الإقليمية المقبلة، فهذا التعاون قد تحول إلى شراكة استراتيجية متكاملة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، أخذت من المنظور الاستجابة الآنية لحاجة انقرة من الغاز على خلفية الازمة التركية الروسية بعد اسقاط الطائرة الروسية، وكذلك من المنظور المستقبلي لكلا البلين، ويستجيب لمصلحة الدوحة الامنية، وهذا ما تجلى في التوقيع على اتفاقية عسكرية اعتمدها البرلمان التركي في الخامس من مارس الماضي تتيح تبادل نشر قوات مشتركة وتطوير الصناعات العسكرية وتبادل الخبرات العملياتية، وكان قد سبق ذلك اقامة قاعدة عسكرية تركية في الدوحة، كل هذه التطورات تأتي في الوقت الذي تعمل في قطر أكثر من ٦٠ شركة تركية كبرى، ونحو ١٥٠ شركة صغيرة تعمل في مجال المقاولات والإلكترونيات والتجارة والبنية التحتية، باستثمارات يتوقع أن تصل الى ٣٠ مليار دولار ، بينما تصل الاستثمارات القطرية المباشرة في تركيا إلى ٩٣٠ مليون دولار في مجالات الطاقة والمشاريع العقارية والزراعية والسياحة، وهناك حديث عن دراسات لمشاريع بالمليارات، تعتزم قطر تنفيذها في تركيا خلال المرحلة المقبلة ، فهل تسير بقية العلاقات الخليجية التركية على نفس النهج القطري ؟ إذا أخذنا الرياض مثالا أخر، فسوف نجد الشراكة مع تركيا تتأسس على وتيرة أقل من الوتيرة القطرية ومن خلال المنظور السياسي الغالب، أبرز ما فيها، تشكيل مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى بين البلدين». وسيكون مهتمًا بأمور عديدة بما فيها المجالات الأمنية، والعسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية، والطاقة، والتعليم، والشؤون الثقافية، والطب، وغيرها من المجالات ، وهذا يعبر استدراك سعودي تركي تاريخي، سوف يحرر الرياض على وجه الخصوص من هواجس الحقبة العثمانية، ومهما ستكون مجالات التعاون الخليجي التركي، الا أن الاستفراد الخليجي بتنامي الاستثمارات في تركيا، وبتعزيز عملية الصادرات والواردات بينهما، تظل مسألتين جوهريتين للمسير نحو ذلك المصير الفارق، مع العمل الجماعي بشيء من الذكاء على سحب البساط من الشركاء الاقتصاديين لتركيا، فمثلا ، باستطاعة الخليج أن يقلب معادلة اعتماد انقرة على الغاز الروسي والايراني وعبر الاسعار التفضيلية، فقطر تحتل المرتبة الاولى عالميا من حيث تصدير الغاز، وتمتلك احتياطيا يقدر ٨٨٥ تريليون متر مكعب، والدول الست مجتمعة بإمكانها أن تقلب معادلة الاستيراد والتصدير بين تركيا وروسيا وايران، وكذلك معادلة الحركة السياحية الكبيرة بينهما التي تضررت كثيرا بعد التوترات التركية الروسية، لكن (نكرر) الاهم هنا ، ضخ استثمارات خليجية فارقة في شريان الاقتصاد التركي، مثلما يحدث الان لحركة الاستثمارات الخليجية في سوق العقارات التركية، فقد نمت بنسبة ٥٠٠٪ خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وذلك حتى تقتنع انقرة أن قوتها الاقتصادية وتحقيق حلمها في المركز العاشر عالميا، واستتاب أمنها عن طريق الاقتصاد سيكون من خلال علاقات مع الخليج العربي .

ولماذا الرهان على تركيا؟

التساؤل لا يزال قائما، ومن منظور جديد، فإن الشراكة معها، ومن تلك البوابة الاقتصادية، ستعزز توجه الخليج الجديد نحو حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد التراجع الأمريكي عن حلفائه الخليجيين، مما قد يفتح لدول الخليج وتركيا والناتو الافاق في بناء شراكة استراتيجية أمنية لمواجهة التحديات المختلفة التي سوف تنجم عن التحالف الروسي الصيني وعودة الثنائية القطبية من البوابة الاقتصادية في ظل التراجع الأمريكي، وعدم قدرة واشنطن لوحدها على المحافظة على الامن الإقليمي.

إذا، ينبغي أن تكون المسارعة الخليجية نحو أنقرة محكومة بنتيجة واحدة فقط، وهي ربط منظومة المصالح الاقتصادية الخليجية بالنهضة الاقتصادية التركية، وديمومتها، واقتناع حزب العدالة والتنمية بان مصالحه مع الخليج سوف يضمن مستقبل تنافسيته على الحكم، من هنا، ينبغي أن يكون الأثر المترتب للعلاقات الجديدة نتيجتين: رفع النمو للاقتصاد التركي دعما لبقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم، وسحب البساط من تحت أقدام العلاقات الاقتصادية الكبيرة بين انقرة وطهران. ●

كاتب وإعلامي ـ سلطنة عُمان

توتر العلاقات الروسية-التركية.. التداعيات والتوتر الإقليمي

(هذه أرضنا ...أرضنا المقدسة...أتتنا الحضارة من هناك ... فلولا سوريا لما كانت روسيا اليوم)، بهذه الكلمات وصف النائب في البرلمان الروسي «سيمون باغداساروف» سوريا في أكتوبر ٢٠١٥ م[١]. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة التوترات التاريخية، لم يختلف « سيمون باغداساروف» بابتكار المبُرر التاريخي لوصول روسيا للمياه الدافئة عبر المشكلة السورية، عن القيصر الروسي « نيكولاي الأول ١٧٩٦- ١٨٥٥م « ، والذي ابتكر هو الآخر مُصطلح « رجل أوروبا المريض « لوصف الإمبراطورية العثمانية قبيل اندلاع حرب القرم في عام ١٨٥٣م[٢] بهدف تنفيذ وصية القيصر « بطرس الأكبر ١٦٧٢- ١٧٢٥ م» المؤسس الحقيقي للإمبراطورية الروسية، بضرورة وصول روسيا للمياه الدافئة (مياه البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي)[٣]، وقد اعتمدت الزعامات الروسية المتعاقبة مبدأ الوصول إلى» المياه الدافئة» كهدف استراتيجي ثابت في سياساتها الخارجية منذ ذلك التاريخ.

د. خضير عباس النداوي

وفي تركيا لابد من استذكار ما قاله مؤسس تركيا الحديثة «مصطفى كمال أتاتورك» في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٣ م «الاتحاد السوفيتي اليوم صديق وجار ... ونحن في حاجة لهذه الصداقة والوفاق، لكن لا أحد يمكنه التنبؤ كيف ستكون هذه العلاقة في المستقبل وهذه الإمبراطورية يمكن أن تتفكك... والدول التي يتحكم فيها يمكن أن تفلت منه ويتم رسم ميزان قوى عالمي جديد وحينئذ يجب على تركيا أن تعرف ماذا تفعل؟»[٤]. وشهدت كل من روسيا وتركيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين العديد من التطورات في مختلف ميادين الحياة، وبخاصة الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف إحياء الدور الإقليمي والدولي لكل منهما، وتمخض عن ذلك عودة روسيا لتمارس دورها المحوري على الصعيد الدولي وتثبيت سياسة عالم مُتعدد الأقطاب، وظهور تركيا كدولة إقليمية كبرى على الصعيد الدولي، وخاصة عقب تطور اقتصادها ليحتل المرتبة (١٦) على المستوى العالمي، مما أهلها لدخول عضوية مجموعة دول العشرين.

نبذة تاريخية:

مما لاشك فيه أن الطريق الروسي للوصول للمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي لم يكن سهلا، واكتنفته العديد من العوائق، وفي مقدمتها أراضي الإمبراطورية العثمانية سابقا وتركيا حالياً، ولهذا السبب فقد ورثت العلاقات الروسية التركية لتراكم تاريخي مثير للجدل إذ سبق وأن اشتبكت الدولتان بحروب دامية تكررت عبر التاريخ لـ (١٢) مرة .. ومع ذلك فقد اتسمت العلاقات الروسية التركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١م، وانتهاء الحرب الباردة (١٩٤٧ ـ ١٩٩١م)، بالتوتر تارة وعدم الاستقرار تارةً أخرى، بسبب التنافس المباشر بين الدولتين في مناطق استراتيجية عدة مثل القوقاز، وآسيا الوسطى، والبلقان واستمر ذلك التنافس طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي. إلا أن العلاقات الثنائية بين البلدين بدأت بالتحسن التدريجي مع تسلم الرئيس الروسي بوتين السلطة مطلع عام ٢٠٠٠ م، ثم تسلم أردوغان الحكم في تركيا مطلع عام ٢٠٠٢ م، أيضاً، وانتهاج الطرفين سياسة خارجية مرنة إزاء بعضهما البعض استهدفت تقليل عوامل التوتر بين البلدين وتعزيز أواصر التعاون في المجالات كافة[٥]. وخلال المدة (٢٠٠٠ -٢٠١٦م)، تطورت العلاقات بين الدولتين في كافة الميادين.

المشكلة السورية:

منذُ خمسُ سنوات واجه نظام بشار الأسد مُعارضة شديدة تمثلت في بادئ الأمر بمظاهرات سلمية، سرعان ما تحولت إلى تصادم عسكري، وبخاصة عقب حصول انشقاقات عسكرية وتشكيل الجيش السوري الحر، وتنظيمات عرقية ودينية مختلفة، ولم يتمكن أيٌ من الطرفين من حسم المعركة لصالحه في سوريا ومع حالة انقسام أطراف المعارضة السورية والمداخلات الإقليمية والدولية بين مُؤيد لسوريا كروسيا والصين وإيران، وبين مُعارض لها كالولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وتركيا والدول العربية، تغير ميزان القوى منذ عام ٢٠١٤ م، لصالح قوى المعارضة

وسيطـر الجيـش الحر علـى أجزاء من مـدن شمـال سوريا، فيما فرضت التنظيمات المتطرفـة «الدولة الإسلامية وجبهة النصرة» سيطرتهمـا على مساحات واسعة من الرقة ودمر في شرق سوريا، والموصـل وصـلاح الدين والأنبـار في العراق وتشكيلهمـا لما يسمى بالدولـة الإسلاميـة في العـراق والشـام والتي عرفـت إعلاميا بـ (داعش). وقد أثار تغيير موازين القوى لصالح المعارضة السورية حفيظة حلفاء نظام بشار وفي مقدمتهم روسيا الاتحادية.

التدخل العسكري الروسي في سوريا:

فاعلية روسيا في السياسة الدولية وهذه الفاعلية لم تأت من فراغ فهـي تمتلك سابع اقتصـاد في العالم، وبلغ النـاتج المحلي الإجمالي الروسـي(GDP) لعـام ٢٠١٤م، نحـو (١،٨٦٠) تريليـون دولار، فيمـا وصـل إجمـالي الاحتياطيات الماليـة للسنـة ذاتها نحو (٣٨٦،٢) مليـار دولار[٦]. أمـا في الميـدان العسكـري، فتمتلـك روسيا قطعات عسكريـة تقـدر بـ (٧٧١،٠٠٠) دبابـة و(١،٣٣٧) طائـرة مقاتلة، فضـلا عن الأسلحـة الاستراتيجية فهي تمتلـك أكثر مـن (٧٠٠٠) رأس نـووي ولديها انتشـار عسكـري واسـع في دول آسيـا الوسطى وفي دول القوقاز وبعض القواعد في دول أوروبا الشرقية. وبطبيعة الحـال إن مصالح روسيا تـزداد مع زيادة قدراتهـا الماديـة وانتشارهـا العسكـري، لـذا فـإن لروسيا مصالح استراتيجيـة في مناطق عديدة من مناطق ودول العالم ومنها منطقة دول الشرق الأوسط[٧].

وكـرد فعل على إسقـاط الطائرة الروسية، وصف الرئيس الروسـي بوتـين العملية إنها تمثـل «طعنة في الظهـر ثم وقع على مرسـوم بتنفيـذ عقوبـات اقتصاديـة ضـد تركيـا وكذلك حظر التواجـد والتحـرك غـير القانوني للسفـن التركية قـرب الموانئ الروسيـة»، ووقف حرية دخول الأتراك بدون تأشيرة إلى روسيا[٩]. كما وصـف بوتين الأتراك خلال مؤتمره الصحافي في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م: «لقد ارتكبوا عملاً عدائياً ضد سلاح الجو الروسي. لكن لا يمكننا القول إننا نعتبر تركيا بلداً عدواً هذا غير صحيح... نعم تدهورت علاقاتنـا ولا أعلم كيف يُمكننا الخروج من هذا الوضع، وعلى إي حال الكرة لم تعد في ملعبنا بل في ملعب الأتراك»[١٠].

ويمكـن تفسير ردود الفعل الروسية، بكون القيادة السياسية في روسيا فوجئت بالإجراء التركي بإسقاط الطائرة، وأثارت هذه الحادثة حفيظة روسيا ومسّت كبرياء دولة عظمى، وبذلك لا يمكن أن تسمـح روسيا أن تمر هذه الحادثـة دون إجراءات عقابية ضد تركيا. ومـن الناحية الاقتصادية ستؤثر هـذه الحادثة على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي قيمة الصادرات الروسية لتركيا في عام ٢٠١٤م، نحو (٢٥) مليار دولار، فيمـا كانـت مقـدار الـواردات الروسية مـن تركيا (٥،٩) مليـار دولار للسنة ذاتها، وتعززت هذه العلاقات بتوقيع «أردوغان وبوتين» (١١) اتفاقية تعاون مشترك، شملت إنشاء محطة للطاقة النوويـة في (أكويـو)، على ساحـل البحر المتوسـط بتكلفة (٢٠) مليـار دولار. وأكـد أردوغان أن كلا البلديـن يستهدفان رفع قيمة تجارتهمـا المشتركة لتتجـاوز (١٠٠) مليـار دولار سنويا، وتعتبر روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا.

أهداف التدخل العسكري الروسي في سوريا:

أدركـت موسكو أن البيئة الإقليميـة والدولية مناسبة لتحقيق الحلـم الروسـي بالوصـول إلى الميـاه الدافئة عبر البوابـة السوريـة عندئـذ أقدمـت علـى التدخـل العسكـري في سوريـا إضافـة إلى تحقيـق أهـداف أخرى يمكن تلخيصها بالآتي:

التشابك التركي ـ الروسي يدفع لتخفيف التوتر تدريجياً ودول الخليج مرشحة للقيام بالتهدئة

١- الحيلولـة دون سقـوط نظام بشـار الأسد: وتعزيز القدرات العسكرية للجيش السوري، كخطوة لاستعـادة المدن التي سقطت في يـد هذه المعارضة. والتوجه لمحاربـة الجماعات المتطرفـة، في محاولة للقضـاء عليهـا، لأنهـا تشكل خطـراً مباشـراً على روسيا لتغلغلها في المقاطعات الروسية الجنوبية[١١]. خاصة وأن عـدد المسلمين في روسيـا يقدر بـ (٢٨) مليون نسمة ويشكلون نحو (٢٠٪) من عدد السكان.

٢- الحفـاظ علـى الزبـون الأوروبي: تمثـل صـادرات الغاز الطبيعي المُسال أحد أبرز الروافـد الرئيسية للاقتصاد الروسي، وتُعَـدّ أوروبـا الزبون الأكـثر احتياجًا له، إذ تستـورد أوروبا قرابة (٦٥٪)، مـن احتياجاتها من الغـاز الروسي ما يجعل روسيا تولي مسألة «الحفاظ على احتياج الزبون الأوروبي لها» اهتمامًا دائمًا. ولاسيما أن الخيـار الثاني لأوروبا يتمثّل في الغـاز القطري، ولكن لابدّ من إنشاء خطّ أنابيب غاز من قطر إلى أوروبا مرورا بسوريا، وهنـا تصنع روسيا من سوريا العقبـة الكؤود التي تمنع إتمام هذا المشروع، ليظلّ الاتحاد الأوروبي في احتياجه الدائم للغاز الروسي، بلا وجود لأي بديل آخر متاح.

٣- الحفـاظ على الاستثمـارات الروسيـة في الطاقة بسوريا: المثلـث الجغرافي الـذي سمّاه بشّـار الأسد بـ«سوريـا الآمنة» ليس أكـثر من منطقة واعدة بالنفط والغـاز، هي ومياهها الإقليمية في البحـر المتوسّـط، و امتياز الاستثمار في مصـادر الطاقة السورية حازتـه روسيا بشكل حصري. ففي ديسمبر ٢٠١٣م، وقعت شركة «سويزنفـت جـاز» الروسية عقداً مـع الحكومة السوريـة للتنقيب عن البـترول في المياه الإقليمية السورية لمـدة (٢٥) عاماً، قبل أن

أوروبا تستورد ٦٥٪ من الغاز الروسي وموسكو تولي احتياجات الزبون الأوروبي اهتماماً كبيراً وتخشى المنافسة القطرية

تعلن الشركة ذاتها عن تخلّيها عن خطط التنقيب لصالح عملاق الطاقة الروسي «غاز بروم».

٤- احتواء التوجّه الإيراني لتصدير الغاز إلى أوروبا: في ٢٥ يوليو ٢٠١١م، وقّعت سوريا والعراق وإيران اتفاقية لمدّ أنبوب غاز بطول (٥٦٠٠) كيلومتر، لنقل قرابة (٦١) مليون قدم مكعب من الغاز الإيراني من حقل «بارس» يوميًا، مبتدئًا من إيران ومارًا بالعراق ثم سوريا إلى البحر المتوسّط، وصولا إلى أوروبا المتعطّشة إلى الغاز الطبيعي، لذا فإن وجود روسيا في الأراضي السورية سيقطَع الطريق أمام إمكانية تصدير الغاز الإيراني الحليف إلى دول الاتحاد الأوروبي.

٥- إنشاء منظومة أمنية إقليمية تؤمّن المكاسب الروسية: عبر تطبيق خطّة روسية طويلة الأمد تهدف من خلالها موسكو إلى مدّ شبكاتها الصاروخية في المنطقة الواصلة ما بين طهران وبيروت، مرورًا ببغداد ودمشق، والسيطرة على أجواء المنطقة من خلال إنشاء شبكة دفاع جوي مع هذه الدول[١٢].

الموقف التركي :

تتلخص أهداف وأدوات السياسة التركية مع الدول المجاورة بصورة عامة وسوريا منها على وجه التخصيص بتقليص الأزمات عبر تنفيذ الاستراتيجية التي وضعها رئيس الوزراء التركي داود أوغلو باتباع تركيا سياسة «تصفير الأزمات» مع الدول المجاورة، إلا أن تركيا اضطرت عقب تدهور الأوضاع في سوريا في مارس ٢٠١١م، إلى تغيير جانب من سياساتها لتحقيق عدة أهداف في سوريا بما يخدم الأمن القومي التركي، وفي مقدمتها السعي لإسقاط نظام بشار الأسد، منع الأكراد السوريين ممثلين في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي من إقامة منطقة حكم ذاتي شمال سوريا بموازاة الحدود التركية[١٣].

وقد أثار التدخل العسكري الروسي في سوريا حفيظة أنقرة التي استنفرت قواتها العسكرية لمراقبة حدودها الجنوبية وما أعقبه بإسقاط المقاتلات التركية لطائرة عسكرية روسية لاجتيازها الحدود التركية.

تداعيات التوتر بين روسيا وتركيا على دول التعاون الخليجي:

أفرزت ظاهرة التوتر في العلاقات الروسية التركية انعكاسات عديدة على دول مجلس التعاون الخليجي لعل أهمها الآتي:

أولا في الميدان السياسي:

١- هذه التطورات، كان لها تأثير قوي ومباشر على الأجواء شديدة الإيجابية في العلاقات بين إيران وروسيا. ووضعت حجر الأساس لشراكة استراتيجية بين البلدين في مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية وهو ما عبر عنه «بوتين» للقيادة الإيرانية أبرزها قرار موسكو برفع الحظر المفروض على توريد التكنولوجيا النووية لإيران، وتأكيد «بوتين» أن بلاده «لا تطعن حلفاءها في الظهر، ولا تعمل ضدهم خلف الكواليس كما يفعل الآخرون»، في إشارة إلى الولايات المتحدة. كما فتحت آفاقًا واعدة أمام إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوراسي، وتعميق التعاون من خلال منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي (أوبك – غاز) وتأكيد الثقل الذي تمثله الدول الأعضاء في هذا المنتدى على مستوى سياسات الطاقة[١٤].

٢- ساهم هذا التوتر في إماطة اللثام عن التوجهات الاستراتيجية الروسية المدعومة من إيران وحققت روسيا ولأول مرة في التاريخ جانباً من حلمها بالوصول للمياه الدافئة في المتوسط والتمركز العسكري الروسي في سوريا مما أدى لإدخال دول الشرق الأوسط ضمن سياسة محاور جديدة.

٣- ساهم التدخل العسكري الروسي، في عرقلة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لدول مجلس التعاون في الساحة السورية والمتمثلة وقف القتال، والمحافظة على وحدة الأراضي السورية، وإنهاء الحرب الأهلية بتغيير النظام الحاكم في دمشق.

٤- أدى هذا التوتر، ولأول مرة إلى تعميق الفرز الطائفي في الشرق الأوسط، وتهيئة الأجواء لصراع ما يسمى «التحالف الشيعي» ضد « التحالف السني» كاستقطاب إقليمي جديد وطويل الأمد وتغذية هذا الاستقطاب وإظهاره بكونه مدعومًا دولياً، بمحور تحالف روسي إيراني سوري من جهة ودول الخليج وتركيا من جهة أخرى.

ثانياً في الميدان الاقتصادي:

١- اتجهت تركيا نتيجة للعقوبات الاقتصادية لتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة الرياض ٢٩-

٢٠١٥/١٢/٣٠م، وكان مـن نتائج هذه الزيارة تأسيس «مجلس تعـاون استراتيجي» تركي – سعودي شمـل التعاون في الميادين العسكريـة والأمنيـة والاقتصاديـة والاستثماريـة، إضافة إلى شـؤون الطاقـة والتعليـم والثقافة والطب وغيرهـا. كما عملت تركيـا على تفعيل اتفاقيـة الشراكة الاستراتيجيـة التركية مع قطـر بالإعلان عن إقامة قاعدة عسكريـة تركية في قطر وهي الأولى من نوعها منذ انتهاء عصر الإمبراطورية العثمانية [١٥]. كمـا تسعى تركيا لتطويـر علاقاتها الاقتصادية مـع السعودية بشكل كبير من خلال الحصول على استثمارات ضخمة تقدر بـ (٢٥٠) مليار دولار[١٦].

٢- علـى الرغم من كـون السعودية وروسيـا وإيران ودول مجلـس التعاون من أكبر الـدول المنتجة والمصـدرة للنفط في العـالم، إلا أن هـذا التوتر، كان من العوامـل التي ساهمت في تعميق الخلافـات بين دول الخليج وروسيا مـن جهة وبين دول الخليج وإيـران من جهة أخرى، مما أثر علـى فرص التنسيق لاحتواء أزمة انهيار أسعار النفط.

استنتاجات:

١- روسيـا حـددت انتهاء العمليات العسكرية في سوريا في ٦ يناير ٢٠١٦ م، في حين استمرت العمليات العسكرية ولا نستبعد إن روسيـا حـددت هـذا التاريخ في بـادئ الأمر لتحاشـي إثارة حفيظة تركيا ودول الخليج، ولا نستبعد أن روسيا قد استدرجت لتوريطهـا في سوريـا لاستنـزاف جانبا من قدراتهـا العسكرية لتكون الساحة السورية أفغانستان جديدة لروسيا.

٢- عرقـل التدخل العسكـري الروسي المخطط التركي لإقامة منطقة آمنة شمال سوريا وعرقل مسالك الدعم العسكري التركي لقوى المعارضة السورية، وتقوية الأنشطة العسكرية لحزب العمال الكردستاني التركي، مما يتطلب من تركيا إعادة ترتيب الأولويات لمواجهة التحديات المذكورة.

٣- بتقديرنـا، إن تشابـك المصالـح المشتركـة بـين روسيـا وتركيـا، والضغـوط الداخليـة والإقليميـة والدوليـة، وبخاصـة في الميـدان الاقتصادي ستدفـع وبشكل تدريجي لتخفيـف حالة التوتر في العلاقـات الروسية ـ التركية، وسيعمـل كلا الطرفين لاستخدام قنوات متعددة، ومنها دول الخليج وبخاصة السعودية لما تمتلك من ثقل سياسي واقتصادي في الساحة الدولية، لإعادة ترتيب العلاقات الثنائيـة وبما يخـدم التوجهات السياسيـة والاقتصادية لكل منهما سواء أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي. ●

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – بغداد

الهوامش

١- Anna Borshchevskaya Russia›s Syria Propaganda November ٢٠١٥ ,١١, Washington Institute, It is available at:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-syria-propaganda

٢- مراد بكتين ،روسيا تصل للمياه الدافئة عبر تركيا، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ٢٠١٢/١٢/٦

٣- محمد علي شاهين ، الحلم الروسي بالوصول الى المياه الدافئة ، ٢٠١٤/٣/١ مجلة الغرباء.

٤- د. خضير عباس النداوي ، الإستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، ط١ (الأردن / عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون ، ٢٠١٤) ص١٨٧.

٥- د. محمد ياس خضير، التدخل العسكري الروسي في سوريا وآفاقه المستقبلية، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٥/٩/٢١.

٦- http://data.albankaldawli.org/indicator

٧- د. خطار أبو دياب بوتين والاختراق الاستراتيجي في شرق المتوسط، صحيفة العرب ، لندن ، ٢٠١٥/١٢/٥.

٨- صحيفة الحياة اللندنية في٥ أيلول/ ديسمبر ٢٠١٥

٩- بوتين يوقع مرسوما يتضمن إجراءات اقتصادية ضد تركيا ، موقع ترك برس ، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٥.

١٠- بوتين: «لا مجال» لتحسين العلاقات الروسية-التركيةصحيفة الحياة ، لندن،١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥

١١- عبد الباري عطوان ،هل جاء تدخل روسيا العسكري «المتدحرج» في سورية لانقاذ الرئيس الأسد ونظامه صحيفة رأي اليوم ، لندن ، ٢٢ / سبتمبر ٢٠١٥.

١٢- فارس الصفير ،الأسباب الخفية للتدخّل الروسي في سوريا ، صحيفة اضاءات ، القاهرة ٢٠١٥/١٠/٢٠

١٣- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، موجز سياسات ، ابوظبي ، العدد (١٠)، أكتوبر ٢٠١٥ ، ص ١.

١٤- د. محمد السعيد إدريس، حسابات معقدة : الأزمة السورية وتحولات العلاقات الإيرانية الروسية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ،القاهرة ، ٥ ديسمبر ٢٠١٥.

١٥- د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الاستراتيجي التركي ـ السعودي وتحالفات اردوغان الإقليمية ، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٦ /١/ ٢٠١٦.

١٦- خورشيد دلي ، ثلاثة مرتكزات لحركة تركيا الخارجية الجديدة ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية ، ابوظبي ، في ٢٠١٦/١/١٩.

(أراء حول الخليج) تتابع الانتخابات الأمريكية 2016»3»

الأمريكيون: هذه أمريكا التي لا نعرفها وحملة الدخلاء ومناهضي الدولة والناخبين الغاضبين

دخلت الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية لعام ٢٠١٦ م، في المرحلة «الأكثر حسما» والأوسع نطاقا وذلك فى الأول من مارس الماضي. وتعنى هذه المرحلة بتضييق المجال وتحديد ذوي الأسبقية من المرشحين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي من خلال عقد الانتخابات التمهيدية و المحافل الحزبية وذلك فيما يعرف باسم الثلاثاء الكبير (Super Tuesday) . ولم يعبر المشهد السياسي الأمريكي عن مرحلة يسيطر عليها القلق من الاتجاهات التي تسيطر على الحملة، بل والاتجاهات التي تنزع إليها البلاد بأسرها، مثل ما تشهده المرحلة الحالية، فهذه الحملة هي (حملة الدخلاء، ومناهضي الدولة، والناخبين الغاضبين)، فالعامة من الناس غاضبون، وآخذون في صب غضبهم على واشنطن وساستها، وقيادات الأحزاب. مناهضو المهاجرين، ومناهضو المسلمين، ومناهضو ذوي الأصول اللاتينية، ومناهضو كل ما يعتبر أجنبي ماضون قدما في نشر الخوف بين الأمريكيين.

د. أمل مدللي

لكن الأهم من ذلك كله، من الواضح أن ثمة حدثين هامين قد وقعا في العقد الماضي ولكنهم مع ذلك يشكلان المشهد السياسي في أميركا اليوم، وهما: الحرب على العراق وآثارها المدمرة، والأزمة المالية. إنه رد فعل متأخر لكنه يبدو وكأنه يدفع الناخبين إلى خيارات جديدة غير مسبوقة.

« هذه ليست أمريكا التي نعرفها «، تتردد هذه العبارة ليس فقط على ألسنة المهاجرين، ولكن كذلك على ألسنة المواطنين الأمريكيين العاديين الذين يشعرون بالقلق إزاء تفشي السلبية، خاصة أن الخطاب السياسي يزداد استفزازًا كلما ازدادت المنافسة داخل الحملة. فلقد نجح المرشحون المحافظون والمناهضون للمهاجرين في الحزب الجمهوري مثل دونالد ترامب في دفع الحزب ومرشحيه إلى اليمين لرغبتهم في منافسته، ولكي يكسبوا قلوب وعقول القاعدة المحافظة للحزب. و كلما تحركت الحملة أكثر نحو الجنوب، حيث يتمركز الإنجيليين واليمين المسيحي، كلما ازدادت تطرفا.

وعلى الجانب الديمقراطي، فإن بيرني ساندرز، والذي يصف نفسه بـ «الاشتراكي»، قد دفع كذلك هيلاري كلينتون إلى سياسات أكثر ليبرالية لجذب أنصاره وخاصة الشباب والفقراء.

الاجتماعات الانتخابية الحزبية فى أيوا

كان الجمهوريون خلال الاجتماعات الانتخابية الحزبية لا يزالون غير واثقين من رغبتهم في فوز دونالد ترامب، ولذا فقد جاء في المركز الثاني (٢٤,٣٪)، بينما فاز تيد كروز المحافظ المتشدد بنسبة (٢٧,٦٪). وجاء روبيو في المركز الثالث (٢٣,١٪)، وكارسون في المركز الرابع (٩,٣٪)، يليه راند بول (٤,٥٪) ثم جيب بوش (٢,٨٪). أدت النتائج فى أيوا إلى ما اشتدت إليه الحاجة من خفض حدة تعالى ترامب، ولكنها لم تؤد إلى تضييق مجاله كثيرا.

وكانت المفاجأة التي حملتها ولاية أيوا تقع على الجانب الديمقراطي. إذ ارتبط ساندرز مع هيلاري كلينتون، وهو الأمر الذي يعد خبرا سيئا بالنسبة لوزيرة الخارجية السابقة. فهى لم تأخذ ساندرز على محمل الجد عندما كانت متفوقة في استطلاعات الرأي، الأمر الذي كان بمثابة تنبيه لها ولحملتها.

الاجتماعات الحزبية في نيو هامبشاير

صعدت الاجتماعات الانتخابية الحزبية في نيو هامبشاير بترامب مرة أخرى إلى رأس قائمة المرشحين في الحزب الجمهوري وغرست الخوف في قلب الحزب من أنه ربما أصبح لا يمكن إيقافه. فقد انتصر ترامب انتصارا ساحقا وحصل على ٣٥,٣٪ من الأصوات بفارق كبير بينه و بين كايش و الذي حصل على ١٥,٨٪ و جاء في المركز الثاني. لذا فقد أظهرت نتائج الانتخابات التمهيدية في نيو هامبشاير أن ترامب سوف يبقى

داخل السباق الرئاسي وأن على الحزب أن يتقبل هذه الحقيقة.

جاء كروز في المركـز الثالث في نيو هامبشاير (٧, ١١٪) مما أشعـل المنافسـة بينـه وترامب وأعطـى إشارة غاية فـي الوضوح إلى أن المنافسـة الآن قد أضحت سباقا ثلاثيـاً بين ترامب وكروز وروبيـو. ذلك لأن كايش، على الرغم مـن كل ما لديه من صفات جيـدة وعلى الرغم من أنه أكثر استحقاقـا من المرشحين الثلاثة الآخرين ليكـون رئيسا، فإنه لم يكن لديه المـال أو التنظيم ليكون قـادرًا على الاستمـرار إلى نهاية المطاف. والسبـب الآخر والأهم هـو أنـه كان من المفهوم أن روبيو كان علـى وشك أن يكون مرشح الحـزب لأنهـم يعتقدون أنه هـو الشخص الوحيد الـذي يستطيع الفوز في مواجهة ترامب وفي الانتخابات العامة.

وكانـت نتائج جيب بوش جيدة في نيـو هامبشاير حيث حصل علـى ٠, ١١٪ وتعادل تقريبـا مع كروز. وتجدد أملـه في أن حملته يمكـن أن تنتعش وتعوض ما خسرتـه خلال الصيـف والخريف الماضيـين، والـذي لم يمكنـه استرجاعـه حتـى الآن. وقـد جلب بوش معـه إلى نيو هامبشير أقـوى أسلحته، ألا وهـي والدته التي لا تـزال تحظـى بشعبيـة كبيرة. وبالطبـع قام ترامـب بمهاجمته بسبـب «استغـلال» والدتـه وعمـد إلى إظهاره في صـورة المرشح الضعيـف. لكن باربرا بوش قد ساعدتـه بالفعل واستطاع أن يبلي بلاء حسنا في المناظرات واللقاءات التي انعقدت في مبنى البلدية مع المرشحـين. وأصبحت نكتة يتندرون بهـا أن جيب لا يزال على قيد الحياة!

حصـل روبيو على لقب «جهاز التسجيل» في نيو هامبشاير بعد أداء سيء في المناظرات إذ كان يعيد كلامه كالإنسان الآلي. وجاء روبيـو في المركز الخامـس (٦, ١٠٪) في الولاية مما دفع البعض لكتابة نعيه السياسي. لكنه قد أثبت فيما بعد أن مقولة مارك توين « الأخبار المتواردة حول موتي أخباراً شديدة المبالغة « تنطبق عليه بشدة.

و كان كريـس كريستي حاكم ولاية نيو جيرسي من أطلق عليه أنـه يعيد كلامـه والتصق اللقب به . ولم يكـن أداء كريستي جيدا في نيـو هامبشاير (٤, ٧٪) وانتهى به الأمر بالخروج من السباق، لكـن هجومه علـى روبيو قد الحـق الضرر بعضو مجلـس الشيوخ لولاية فلوريدا والمرشح المفضل للحزب.

وفاجـأ جون كايش حاكم ولاية أوهايـو الجميع بحصوله على المركـز الثاني في نيـو هامبشاير (٨, ١٥٪)، وذلـك بفضل عضو مجلـس الشيـوخ الأمريكـي العربـي السابق جـون سنونـو والذي ساعـده في ولايتـه، وربمـا يكـون ذلك أيضـا بفضـل رسالته غير العادية: تمهل.

فقـد دعـا النـاس إلى التحدث مـع جيرانهـم والتوقف قليلا لاسترجـاع القيم التي اعتـاد الناس على العيش وفقـا لها قبل أن ينخرط الجميـع في طاحونة الحياة السريعـة. إنه المرشح الأكثر عاطفية والأقل سلبية بين الجمهوريين.

ومرة أخرى، كانت المفاجأة على الجانب الديمقراطي عندما فاز ساندرز على كلينتون بأغلبية ساحقة في الانتخابات التمهيدية في نيـو هامبشايـر خاصـة بين الشبـاب وحتى بـين النساء. حيث حصد ساندرز ٤, ٦٠٪ من الأصوات مقابل ٠, ٣٨٪ لكلينتون.

كان جلياً من النتائـج في نيو هامبشاير أن الحملة الانتخابية لعـام ٢٠١٦م، بمثابـة «قصـة أمريكيتين»(علـى غـرار الروايـة المعروفـة قصة مدينتـين) ، أمريكا المحافظـة، المعادية للأجانب، غير الآمنـة، المناوئـة للاستقـرار والغاضبـة؛ وأمريـكا الثورية، الاشتراكية، الشعبيـة، المناوئة للاستقرار، غير الآمنة، والغاضبة أيضا.

ولقد تجسـدت «هاتان الأمريكتـان» في اثنين من المرشحين الذيـن يختلفان عن بعضهمـا البعض تمام الاختلاف، وذلك في موسم بداية الانتخابات التمهيدية في نيو هامبشاير: الملياردير، اللامـع، عالي الصوت، المعـادي للمهاجريـن والمتسلط: دونالد ترامـب. وعلـى الجانـب الآخـر بـيرني سانـدرز: الاشتراكي، البسيـط، المعادى للسلطة والمال. أحدهما يريد أن يجعل أمريكا قويـة مـرة أخـرى، والآخر يريـد أن يجعـل أمريـكا عادلة مرة أخـرى. ولكن كلاهمـا يمثلان أمريكا جديـدة غريبة عن التيار المعتـاد من الأحـزاب والمرشحين، والذين هم فـي حالة صدمة أكثر من العـالم الخارجي الذي يراقب هـذه الحملة الانتخابية بكثير من الحيرة.

وقد شكلـت نتائج الاجتماعـات الانتخابيـة الحزبية في ولاية أيـوا والانتخابات التمهيدية في ولايـة نيو هامبشاير صدمة للكيان السياسـي وبعثـت موجة من القلـق لا لداخل الحـزب الجمهوري والحـزب الديمقراطـي فحسب، ولكـن في أمريـكا بأسرهـا. إذ اهتزت جميع المعتقدات الخاصة بالسياسة الأميركية.

فقـد فاز تيد كـروز المحافـظ المتطرف فـي نيـو هامبشاير، الولايـة التي عادة ما تدعم أو تحطـم الطموحات الرئاسية. ففي ولاية ينتشر فيها تعاطي المخدرات كالوباء لم تلق رسالة المرشحين التأسيسيين أى صدى، بينما نجح كروز في إيصال رسالته.

هـذا وقد اهتـزت حملة هيلاري كلينتون مـن الفوز الحاسم لسانـدرز. و الذي تفوق عليها بين فئة الشباب وحتى بين النساء برغـم أنهـا تخوض الانتخابـات كأول سيـدة قد تفـوز برئاسة البلاد. فعلى ما يبدو أن النساء لم ينسين دعوة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة التي قالت مخاطبة إياهن أثناء حملتها الدعائيـة لكلينتون «هناك مـكان في الجحيم للنسـاء اللواتي لا تساعـدن بعضهـن البعض». ففـي الواقع جـاءت مقولتها بنتائج عكسيـة. فبـين جيل الألفيـة الذين (تـتراوح أعمارهن بين ١٧-

٢٩ عام) تفوق ساندرز بنسبة ٨٤٪ مقابل كلينتون التي حققت ١٤٪ في ولاية أيوا. وكذلك في ولاية نيو هامبشاير حصل ساندرز على ٨٣٪ مقابل كلينتون التي حصلت على ١٦٪. أما الجزء المثير للاهتمام هو أنهم يدعمون اشتراكية ساندرز فيما يتعلق بالمال الوفير، وول ستريت ونسبة الواحد في المائة من الأمريكيين الذين يسيطرون على معظم ثروات البلاد. غير أنه اتضح أن الغالبية لا يمكنها تعريف مفهوم الاشتراكية بشكل دقيق. وأظهر استطلاع شبكة سي بي اس / نيويورك تايمز أن ١٦٪ فقط من جيل الألفية يمكنهم تعريف الاشتراكية بشكل دقيق مقارنة ب ٣٠٪ من الأمريكيين الذين تخطوا الثلاثين عاما. و يدل هذا على أن تلك النتائج هي رفض للوضع الراهن دون فهم للبديل. فهو تصويت احتجاجي أكثر من كونه تصويت لاختيار الأفضل.

انتخابات ولاية جنوب كارولينا التمهيدية:

بعد ولاية نيو هامبشاير، انتقلت الحملة إلى ولاية كارولينا الجنوبية، بوابة الجنوب ومعقل الإنجيليين واليمين المسيحي، فضلا عن كونها القاعدة السياسية للأميركيين من أصول إفريقية. وكما قال بوليتيكو: لقد جاء كل مرشح وهو مدجج بأسلحته الثقيلة.

وكان أول أسلحة ترامب لسانه الذي أطلق له العنان ضد الجميع بما فيهم المسلمين. واستعان كايش بثقته في نفسه التي اكتسبها مؤخرا نتيجة لأدائه الجيد في نيو هامبشاير، وأقسم على دعم الناس له حال سماع خطابه. أما بوش فقد أحضر الرئيس السابق جورج دبليو بوش، وقد نما إلى علمنا بأن كارولاينا الجنوبية و التي منحت والده وشقيقه النصر في الحملات الانتخابية الرئاسية هي التي ستكون المفتاح لإحياء حملة بوش. وهذه هي المرة الأولى، من بعد مغادرته البيت الأبيض، التي يخرج فيها الرئيس السابق بوش من الظل ليشارك في الحملة الانتخابية. وتعد ولاية كارولينا الجنوبية موطنا لعدد كبير من العسكريين وأسرهم، ووفقا لرواية الراوي فعائلة بوش تتمتع بمحبتهم. أما روبيو «جهاز التسجيل» فقد غادر ولايته وكله تصميم على التعافي. وكانت رسالته «إنه الصباح يطل مرة أخرى على أمريكا»، و التي استعارها من رونالد ريغان.

أما كروز فقد أحضر معه لناخبي ولاية كارولينا الجنوبية كتابه المقدس ووصفة الفوز. وصرح في مقابلة شخصية مع مجلة كيف يمكننا الفوز في عام ٢٠١٦؟ « إنها مسألة بسيطة للغاية. يجب أن يستيقظ المسيح ويرتفع ».

جاء بن كارسون محملا بالآمال بأن الولاية التي يتعدى عدد الناخبين السود بها ٥٠٪ سوف تمنحه الفرصة ليصبح ثاني رئيس من أصول أفريقية لأمريكا.

وأخذت الحملة طابعاً سيئاً للغاية في كارولينا الجنوبية وقد جعلها ترامب تدور حول غزو العراق والرئيس السابق جورج بوش. حيث نعته بالكاذب، وقال إنه لم يكن هناك أسلحة دمار شامل في العراق. كما ألقى عليه باللوم بسبب هجمات ٩/١١ على الولايات المتحدة وقال إنه سلب من أمريكا الأمان. وكان ذلك بمثابة مقامرة كبيرة في الولاية التي يقطنها الكثير من الأفراد العسكريين والمحاربين القدامى. لكنه على الرغم من ذلك قد فاز، لأن الحزب الجمهوري وبوش الأب والابن استهانوا بالجرح الذي لا يزال مفتوحا والألم الذي يشعر به الأمريكيون تجاه حرب العراق. فترامب يعتمد على استطلاعات الرأي. ويقول المراقبون أنه يقرأ استطلاعات الرأي و يتخذ استعداداته وفقا لها. و انه قد استغل شعور سكان كارولينا الجنوبية تجاه هذه الحرب وما كلفتهم إياه.

الأمريكيون قلقون لتفشي السلبية .. والخطاب السياسي يزداد استفزازاً

حتى إنه تمكن من النجاة من هجومين لم يكن من السهل على أي مرشح تخطيهما. فقد صرح الرئيس باراك أوباما أنه يعتقد أن «السيد ترامب لن يصبح رئيسا «. وقال كذلك : «أن تكون رئيساً لهو أصعب من أن تظهر فى برنامج تليفزيوني»، في إشارة إلى السنوات التي عمل ترامب فيها كمذيع لبرنامج تلفزيوني.

و قال أيضا «أن منصب الرئيس هو منصب خطير»، وبأن لديه «ثقة» في الشعب الأمريكي أنه لن يقوم باختيار ترامب».

وبسؤال البابا فرانسيس وهو على متن الطائرة أثناء عودته من المكسيك إلى الفاتيكان حول اعتزام ترامب بناء جدار على الحدود المكسيكية الأمريكية، أجاب بأن أي شخص يريد بناء مثل هذا الجدار ليس مسيحيا «. وقد توقع النقاد أن هذا سوف يضر بترامب في مثل هذه الولاية شديدة التدين. ولكن من المدهش أن هذا لم يحدث. وفاز ترامب بنسبة ٣٢,٥٪ من الأصوات فى الولاية وحصل على الخمسين مفوضا تمشيا مع مبدأ أن الفائز يأخذ كل شيء. فقد جاء ماركو روبيو فى المركز الثاني بنسبة ٢٢,٥٪، وكروز في المركز الثالث بنسبة ٢٢,٣٪، في حين جاء جيب بوش فى المركز الرابع بنسبة ٧,٨ ٪ فقط من أصوات الناخبين. وجاءت النتيجة حاسمة لمصير بوش وحملته الانتخابية. فإن لم يتمكن من الفوز فى ولاية كارولينا الجنوبية، حيث تمتلك عائلته الدعم القوي فانه لن يتمكن من الفوز في أي مكان آخر. هذا وقد قام بتعليق حملته الانتخابية في حضور العديد من المؤيدين والعاملين بالحملة. وصرح قائلا «

حدثان من العقد الماضي يشكلان المشهد السياسي في أمريكا اليوم هما: الحرب على العراق والأزمة المالية

لقـد وقفت في هذه الحملة صلبا على الأرض، ورفضت أن أنحني للرياح السياسية». و لقد كان على حق. فلم تكن الرياح في أمريكا تسـير في صالحـه. فقد تغيرت أمريكا منذ آخـر مرة انتقل فيها أحـد أفراد عائلة بوش إلى البيت الأبيض. ويبدو أن جيب وحزبه لم ينتبهـوا إلى ذلـك. فلقـد بدا كالمرشـح ذو الأولويـة والمفضل لـدى حزبـه. لكن الحملة التـي كانوا يديرونها لم تكـن تتم وفقا للإستراتيجيـة المناسبة لسنة انتخابيـة مغايرة تماما لما سبقها. فـكل مـا ركزت عليه كان جمـع التبرعات وقد جمـع الملايين من الدولارات التي أنفق الكثير منها على الإعلانات التلفزيونية، في الوقت الذي أصبحت فيه وسائل التواصل الاجتماعي والتغريدات تقوم مقـام وسائل الإعلام التقليدية. لقد كان حمامة مسالمة في موسـم النسـور السياسية ورجل نبيـل من الأيـام الغابرة وسط حقـل من الابتذال. حتى أن ترامب أطلق عليه «منخفض الطاقة» و هـو اللقب الذى التصق بـه و لم يتمكن من التخلص منه. ولقد كان اعتقـاده هو وحزبـه أن إخفاء اسم عائلتـه واستخدام اسم جيـب فقط ، وهو اسمه الأول قـد يمكنه من الفوز في الانتخابات كان ضربـا من الجنون. و الآن فـان روبيو يتنافس لكسب ناخبيه وشريحة كبيرة من الحـزب يساندونه لا لشيء إلا لأنهم يخشون من ترامب و لا يثقون به.

هـذا وقد تعافـت هيلاري كلينتـون من هزيمتهـا المخجلة في نيوهامبشاير وفازت بولاية نيفـادا، وهى الآن تتصدر الانتخابات بنسبـة ٦٨٪ في ولاية كارولينا الجنوبية مقابل ساندر الذي حصل علـى ٢١٪. فولاية كارولينا الجنوبية هي بلدة كلينتون ومن المتوقع أن تفوز بها خاصة بين الناخبين السود.

المرشحون والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي:

يتنافس المرشحون الجمهوريون فيما بينهم ليس فقط على من الذي سينتقـل إلى البيت الأبيض في شارع بنسلفانيا العام المقبل، ولكن أيضا على من هو الأكثر دعما لإسرائيل من الآخرين.

فقـد قـام عضـو مجلس الشيـوخ تـوم كوتـون (ار-ارك) في الأول مـن فبرايـر بتقديم مشروع لقانون يسمـح باستخدام كلمة «إسرائيـل» و «صنع في إسرائيل » فى الإشارة إلى بلد المنشأ فيما يخصـ السلع المصنوعة في المنطقة الجغرافيـة التي تعرف باسم الضفة الغربية وقطاع غـزة». وفي الواقع فإن مشروع القانون هذا يقـر بأن الضفـة الغربية وقطاع غزة هي جزء مـن دولة إسرائيل وليست من الأراضي المحتلة.

أما عضوا مجلـس الشيوخ تيد كـروز (ار-.تكساس) وماركو روبيـو (أر.فلا) ، والذين يشيرون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ب "يهـودا والسامرة" (وهـو مصطلح رسمـي في إسرائيل يشير إلى الضفـة الغربيـة) ، قد قدما بالفعـل التشريعات التي تقف في مواجهة السياسة الأمريكية الأكثر انتهاجا والتي تنظر إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما أراض محتلة.

فوفقـا للتقاريـر الصحفيـة فـان كـروز وروبيـو يعتـبر أن الفلسطينيـين والإسرائيليـين «غير متكافئـين في القيمة»، وهناك المزيـد من أعضـاء الكونجرس ممـن هم مستعـدون لإقرار هذا الاتجاه السياسي الجديد. الأمر الذي يعد خبرا سيئا للفلسطينيين وقبلة الموت للحل المؤيد لإقامة دولتين.

هذا وقد أعربت فيكتوريا كوتس، مستشارة الأمن القومي لدى كـروز، للموقع الإخباري المونيتور قائلة أنها منطقة نزاع مثلها مثل مناطق النزاع الأخـرى في العالم «ولكن ذلك لا يعني أن هناك أى جزء من البلاد لا يمثل إسرائيل بشكل من الأشكال».

وكذلك أصبحت قضية القدس عاصمة لإسرائيل من القضايا المركزيـة في حملة الجمهوريين حيـث يتنافس المرشحون حول من سينجح في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس أولا.

ففي البدايـة أخبر ترامـب الجمهوريين اليهود أنـه لن يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ولكنه قام بعد ذلك بتغيير موقفه بصورة ملفتة وقرر أنه إذا أراد الإسرائيليون بأن تكون العاصمة هناك فإنها ستكون هناك. ونقل عنه قوله: «إنهم يريدونها في القدس، حسنا أنا أدعم ذلك مائة بالمائة. نحن ندعم ذلك مائة بالمائة».

كتب ماركـو روبيو على صفحته الخاصة علـى الفيسبوك «أن تكـون مولـودا في القدس و أن تكـون مولودا في إسرائيـل ليسا إلا وجهـان لعملة واحدة». وصرح بان الحكومـات المقبلة ستعمل على نقـل السفـارة الأمريكية إلى القدس التي «كانـت وستظل دائما عاصمـة لإسرائيـل». فكـروز هو أحـد أكـبر المؤيديـن لإسرائيل وللجنـاح اليميني في إسرائيل. وقـد تعهد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس و «تمزيق» اتفاق إيران.

وقال جيب بوش إنه يؤيد نقل السفارة إلى القدس «ليس فقط باعتبارها رمزا، ولكن كذلك لإظهار التضامن».

أما عن الشأن السوري فقد دعم ترامب اعتبار سوريا منطقة حظر جوي لمنع اللاجئين من الزحف إلى أمريكا. ويؤمن كروز أن الولايات المتحدة «أكثر أمنا» بوجود الرئيس السوري بشار الأسد

نتائج ينوهامبشاير: أمريكا المحافظة المعادية للأجانب
غاضبة وغير آمنة .. وأمريكا الثورية الاشتراكية قلقة وغير مطمئنة

في السلطة لكونه يساعد في القتال ضد «الدولة الإسلامية». وصرح كذلك بأنه يريد بأن يذهب باللاجئين إلى البلاد الإسلامية. وقام روبيو بمهاجمة «المشاركة السلبية» للإدارة الأمريكية في سوريا. ودعا لاتخاذ موقف فعلي من الأزمة. وهو يؤمن أيضا بأن الخيار يجب ألا يكون بين الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فبالنسبة له «كلاهما يجب أن يختفي من الوجود».

وهناك اثنين من المرشحين يثيران المخاوف بسبب آرائهم المتشددة حول الهجرة وحقوق الإنسان. ترامب بدفاعه عن التعذيب والإيهام بالغرق، و هو من يرغب فى توسعه و«ملء» سجن غوانتانامو في حال انتخابه، فضلا عن هجومه المتواصل على الصحافة. و كروز الذي لا يرى أن الإيهام بالغرق يعد تعذيبا ، على الرغم من أنه صرح بأنه لا يرغب في أن تتم ممارسته على نطاق واسع!

وعلى الجانب الديمقراطي، فمن الواضح أن هيلاري كلينتون سوف تنتهج سياسة خارجية مماثلة لسياسة الإدارة الحالية وكذلك سياسة الرئيس السابق بيل كلينتون وذلك تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي. أما فيما يتعلق بسوريا فنحن نعلم أنها أرادت أن تقوم برد فعل على الأزمة السورية من قبل و لكن البيت الأبيض لم يستجب لها أو لغيرها من أعضاء الإدارة. إن فترة عملها في وزارة الخارجية دفعت الناس إلى الاعتقاد بأنها سوف تتبع سياسة خارجية أكثر شدة، وسوف تكون أكثر صرامة مع سوريا من الرئيس أوباما. فهى تؤيد حظر الطيران على سوريا ولكن بالتعاون مع روسيا. ودعت إلى زيادة استخدام القوات البرية الأمريكية وشن حملة جوية مكثفة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). لكنها لا تريد نشر أعداد كبيرة من القوات الأمريكية كما حدث في العراق وأفغانستان.

أما ساندرز فلم يقدم خطة عمل واضحة بخصوص السياسة الخارجية، إلا أنه أعرب عن آراء معارضة للحرب على العراق والتدخل العسكري الأميركي هناك. وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي فهو من مناصري إسرائيل، غير أنه تحدث في الماضي عن حقوق الفلسطينيين. كما قام من قبل بتأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لكنه لم يكرر الحديث عن ذلك في الآونة الأخيرة. و على الرغم انتقاده لإسرائيل في الماضي، إلا انه الآن يدلى بتصريحات مؤيدة لها. ولكن على ما يبدو فإن هذا لم يجعله من «المفضلين لدى لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)»، الداعمة لإسرائيل.

وفيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) فهو ضد انضمام القوات البرية العسكرية الأميركية فى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ويدعو إلى عقد تحالف إقليمي. ويعارض ساندرز الحظر الجوي على سوريا، وهو موقف أقرب إلى موقف الإدارة الحالية.

هذا ويختلف ساندرز عن كلينتون فيما يخص الملف الإيراني، فهو يريد التحرك «بقوة» في اتجاه تطبيع العلاقات مع إيران.

وكذلك قد دعا المملكة العربية السعودية لتكون أكثر مشاركة في القضية السورية وفي الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

المرحلة التالية من الحملة:

كلما تحركت الحملة إلى المرحلة الحرجة والحاسمة منها كلما تقاربت للغاية المسافات بين المرشحين من كلا الطرفين. وعلى الرغم من كون ترامب المرشح الأكثر تقدما الآن، لكن الأمور يمكن أن تتغير بعد انقضاء «الثلاثاء الكبير». فالفائز الذي سيحصل على معظم المفوضين في نهاية هذه المرحلة سوف يدفع المرشحين الآخرين خارج السباق، ونحن تقريبا نعرف من هو المرشح المحتمل لكل حزب.

فعلى الجانب الجمهوري يمكن حسم السباق إما لصالح ترامب، و الذي يبدو وكأنه لا يمكن إيقافه الآن، أو أن يحسم لصالح روبيو، المرشح المفضل لدى التأسيسيين. أما كروز فهو لا يتمتع بشعبية كبيرة في الحزب رغم محاولته خطب ود الإنجيليين واليمين المسيحي، إلا نه هو وروبيو متقاربين للغاية في استطلاعات الرأي، الأمر الذي لا يفسح مجالا للتكهنات. وعلى الجانب الديمقراطي تبدو كلينتون فى أوج مجدها ، ولكن لا احد يعلم ما ستسفر عنه الأيام.

إن الأمل منعقد في واشنطن وفي الأمريكيين المنهكين من كل هذا القلق، أن يتمخض هذا الفصل من سباق الترشح للرئاسة عن حملة انتخابية أقل تطرفا وأقل سلبية.

ولكن للأسف قد تكون هذه مجرد أمنيات. ●

خبيرة في العلاقات الدولية - واشنطن

سياسة تركيا تجاه شمال العراق
المشكلات والآفاق المستقبلية

ضمن الرؤى الاستشرافية التي يعكف عليها مركز الخليج للأبحاث ضمن إطار الاستدلال على القضايا الرئيسية في المنطقة، وضمن مجموعة إصداراته الدورية، صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب (سياسات تركيا تجاه شمال العراق. المشكلات والآفاق المستقبلية) عام ٢٠٠٥م، للمؤلف البريطاني بيل بارك، وهو محاضر أول في قسم دراسات الدفاع في كلية كينج بلندن، والمدرس في كلية القيادة المشتركة والأركان في وتشفيلد. وجاء الكتاب في ١٣٠ صفحة، وتضمن بين دفتيه ثلاثة فصول رئيسية، وجاء الفصل الأول تحت عنوان (العلاقات التركية الكردية) وتتبع هذا الفصل: نشوء العراق: الموصل واتفاقية سيفر، ومشكلة تركيا الداخلية مع الأكراد، وشمال العراق والحرب التركية على الأكراد، وأكراد العراق، وأنقرة والحرب الوشيكة على العراق، ومفاوضات ما قبل الحرب.

آراء حول الخليج - جدة

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان (الأكراد والترتيبات السياسية في عراق ما بعد صدام) وتضمن: توسيع النفوذ الكردي، التركمان كحلفاء محليين لتركيا، حلفاء تركيا ومعارضتهم لطموحات أكراد العراق، حزب العمال الكردستاني، وهل باستطاعة أكراد تركيا الاندماج في مجتمعهم؟ بينما حمل الفصل الثالث عنوان (سيناريوهات عراقية) وتضمن: خيارات ومشكلات أنقرة وواشنطن، هل من آفاق للتفاهم بين الأتراك والأكراد، حليف واشنطن، هل تصلح تركيا كجسر في الشرق الأوسط، تركيا بين أوروبا وأمريكا.

واعتبر المؤلف أن القضية الكردية من أهم العوامل التي تكفلت في أحيان كثيرة بامتناع أنقرة عن الانخراط في سياسيات الشرق الأوسط، حيث، من الناحية الديموغرافية يمكن القول أن سكان المناطق الجبلية يشكلون أغلبية العرق الكردي الذين يبلغ إجمالي عددهم على مستوى العالم بثلاثين مليون نسمة تقريبا، مع أنهم لم ينصهروا في بوتقة عرقية واحدة.

ويشكل أكراد تركيا البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة، نسبة ٢٠٪ من مجمل سكان البلاد، ونحو نصف المجموع الإجمالي للأكراد في العالم، أما عدد أكراد العراق فيبلغ نحو ٥ ملايين ويشكلون على أقل تقدير نحو ١٥٪ من سكان العراق، بينما قد يفوق عدد الأكراد الإيرانيين عدد أكراد العراق بقليل، لكن نسبتهم الديموغرافية في إيران أقل من العراق، بينما يتجاوز أكراد سوريا المليون نسمة بكثير، وفيما يتعلق بالتركيبة المذهبية للأكراد، فأغلبية الأكراد من المسلمين السنة، ونسبة بينهم تعتنق المذهب العلوي ويعتنقه أكراد تركيا بشكل أساسي، كما توجد أقلية كردية يزيدية.

والأكراد يمثلون معضلة في المعادلة السكانية والديموغرافية لتركيا ما يزيد مخاوف تركيا من تزايد النزعة الكردية إلى الانفصال، إضافة إلى التأهب الكردي والتحفز المناوئ لأنقرة خاصة حزب العمال الكردستاني الذي يمثل حالة من الصداع الدائم لمتخذي القرار التركي، لذلك لا يوجد في العقيدة الأمنية التركية أي فصل بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا، لأن كل واحدة من هاتين المنطقتين تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي والاثني للمنطقة الأخرى.

وفي نظر العديد من الأتراك فمستقبل العراق عموماً، ومستقبل الأكراد خصوصاً يمثل جوهر المصالح الأمنية التركية، وينطوي على تهديد محتمل لسلامة وحدة التراب التركي، لذلك ترسخت القضية التركية في صلب السياسات الاستراتيجية التركية.

و زاد من خطورة القضية الكردية لاحقاً بعد سقوط نظام صدام حسين، واندلاع الثورة السورية ودخول إيران وروسيا على خط الأزمة السورية، ثم الخلاف التركي. الروسي مع ضعف الحكومة المركزية في بغداد، واستيلاء تنظيم داعش على أهم المدن في شمال العراق وهي مدن متاخمة للمنطقة الكردية في شمال العراق، وكذلك زيادة حدة التوتر بين تركيا وروسيا في الساحة السورية بعد حادث إسقاط تركيا الطائرة المقاتلة الروسية.

لذلك فسخونة الأحداث وتطورها بصورة سريعة أربك الحسابات وجعل المربع الكردي وخاصة المثلث الموجود في العراق وسوريا وتركيا منطقة مواجهات عسكرية، وصراع نفوذ غير مسبوق في هذه المنطقة المهمة.

تركيا.. وحسم التوجه جنوباً

جمال أمين همام *
jamal@araa.sa

العلاقات التي تجمع بين الدول العربية وتركيا متعددة الجوانب وتحكمها منطلقات الدين، التاريخ ، الجغرافيا، الاقتصاد، الأمن، والسياسة وزادت أهمية هذه العلاقات بعد المتغيرات التي طرأت على خريطة الشرق الأوسط مؤخرًا، وتواكب ذلك مع توجه تركيا نحو دول الجوار العربي والإسلامي، في ظل تحقيق أنقرة طفرة كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى تبني حزب العدالة والتنمية الحاكم هناك منذ مطلع الألفية الثالثة شعار (تصفير المشاكل) مع دول الجوار ما جعل العرب يرون في تركيا الشريك المناسب و الجار غير المؤدلج عكس إيران التي تريد اختراق محيطها وتفرض نفوذها الفارسي برداء طائفي.

وفي إطار هذا التقارب أبرمت دول مجلس التعاون عدة اتفاقيات مع أنقرة منها (الحوار الاستراتيجي) وما تبعه من تعاون ثنائي بين دول المجلس وتركيا زادت وتيرته منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وترتب على ذلك زيادة حجم التبادل التجاري العربي- التركي إلى ٥٣ مليار دولار عام ٢٠١٤م، محققًا بذلك زيادة نسبتها ٣٠٠٪ خلال السنوات العشر الأخيرة، مع توقعات بارتفاعه إلى ٧٠ مليارًا العام المقبل، وصاحب ذلك نظرة إعجاب من الدول العربية والخليجية لما حققته تركيا من قفزة اقتصادية مهمة خلال عقد ونصف حيث تحولت من دولة مهددة بالإفلاس مع نهاية القرن الماضي، إلى عضو في مجموعة العشرين، وترتيبها السادس بين الدول الأكثر ثراءً في العالم بمساهمة في الإنتاج العالمي بنسبة ٣,٤٪ وإجمالي ناتج محلي قيمته ٨٠٠ مليار دولار، مع نجاح ملموس في برنامج طموح للتصنيع العسكري ، وتدفقت الاستثمارات الخليجية في تركيا وهي تقترب من سبعة مليارات دولار، إضافة إلى كون تركيا وجهة سياحية مهمة وتحتل المرتبة العاشرة عالميًا ومن ثم مقصدًا سياحيًا هامًا أمام أبناء دول المنطقة. في المقابل تعد دول الخليج هامة جدًا لتركيا سياسيًا واقتصاديًا وغير ذلك، وعلى سبيل المثال تمتلك هذه الدول ٦٠٪ من احتياطي النفط العالمي، فيما تستورد تركيا ٩٠٪ من احتياجاتها من الطاقة.

كل ذلك مدعاة التقارب الذي تزايدت وتيرته العام الماضي، خاصة بعد التنسيق السعودي- التركي حول الأزمة السورية، والاهتمام المشترك للدولتين بتطورات الملف النووي، وجسد ذلك زيارات رفيعة المستوى لكبار المسؤولين بين الرياض وأنقرة برهنت على أهمية هذه العلاقات في بعدها الآني والاستراتيجي، بل رسمت معالم خطوات جادة نحو شراكة استراتيجية. فقد بلغ عدد الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين في البلدين خمس زيارات عام ٢٠١٥م، من بينها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز للمشاركة في قمة العشرين التي استضافتها تركيا، ثم جاءت زيارة أردوغان إلى المملكة نهاية ديسمبر الماضي، التي شهدت الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

ورغم كل هذه المشتركات في العلاقة التركية- العربية / الخليجية، وأهميتها، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعترض طريقها، والمطلوب من تركيا التعامل مع هذه التحديات بما يحقق الهدف المنشود، ومن بين هذه التحديات العلاقات التركية- الإيرانية فلا تستطيع أنقرة أن تضحي بعلاقتها المهمة مع طهران سواء بسبب المصالح المشتركة في العراق وسوريا، أو لحجم التبادل التجاري بين أنقرة وطهران الذي بلغ في عام ٢٠١٢م، أكثر من ٢٢ مليار دولار، وتطمح أنقرة زيادته إلى ٣٠ مليارًا نهاية العام الحالي، إضافة إلى زيادة الاستثمار في إيران بعد أن تم رفع العقوبات الدولية.

فيما تظل علاقة أنقرة ببعض الدول العربية متوترة خاصة مصر حيث تختلف تركيا مع النظام الحالي في القاهرة وتتمسك بدعم جماعة الإخوان المسلمين التي أزاحها الشعب المصري بثورة مصرية في ٣٠ يونيو بل تعتبرها الكثير من الدول الخليجية جماعة محظورة، وهذا الموقف التركي يثير حساسية العديد من دول المنطقة وتبدو كأنها تتعامل بمعايير مزدوجة وتعمل على ترسيخ فكرة إحياء الامبراطورية العثمانية، أو تسعى تعزيز مكانتها ونفوذها على حساب دول إقليمية أخرى.

كما أن العلاقات التركية- الإسرائيلية مازالت تحمل العديد من علامات الاستفهام حيث هناك اتفاقية تعاون عسكري بين البلدين منذ عام ١٩٩٦م، وكذلك اتفاقية تجارة حرة منذ يناير ٢٠٠٠م، وتعمل ٢٥٠ شركة إسرائيلية في تركيا، وتعمل ٥٨٠ شركة تركية في إسرائيل.

بل يعتقد الكثير أن تركيا نفسها لم تحسم توجهاتها المستقبلية نحو الجنوب أو الشمال بما في ذلك محاولاتها القوية جدًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واستخدام دول الجوار العربية والمسلمة ورقة تفاوضية مع أوروبا، إضافة إلى الاختلاف بين أنقرة والعديد من الدول المجاورة حول الملف الكردي، وأيضا توتر العلاقات التركية- الروسية قد يكون لها تبعات إقليمية.

في النهاية، تركيا قوة إقليمية مهمة ومن الضروري أن تكون ضمن معادلة استقرار وأمن المنطقة، لكن عليها أن تحسم أمرها في إطار من التفاهم والتعاون الاستراتيجي القائم على أسس دائمة وواضحة تراعي كافة الظروف والمكونات والثوابت دون انتقائية، أو فرض توجهات أحادية على حساب أي طرف من المنظومة العربية لضمان الاستمرار والاستقرار في المنطقة، وكذلك تحديد توجهاتها مع جماعات الإسلام السياسي. ●

* مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة

١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢

المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING

شركة كاب القابضة

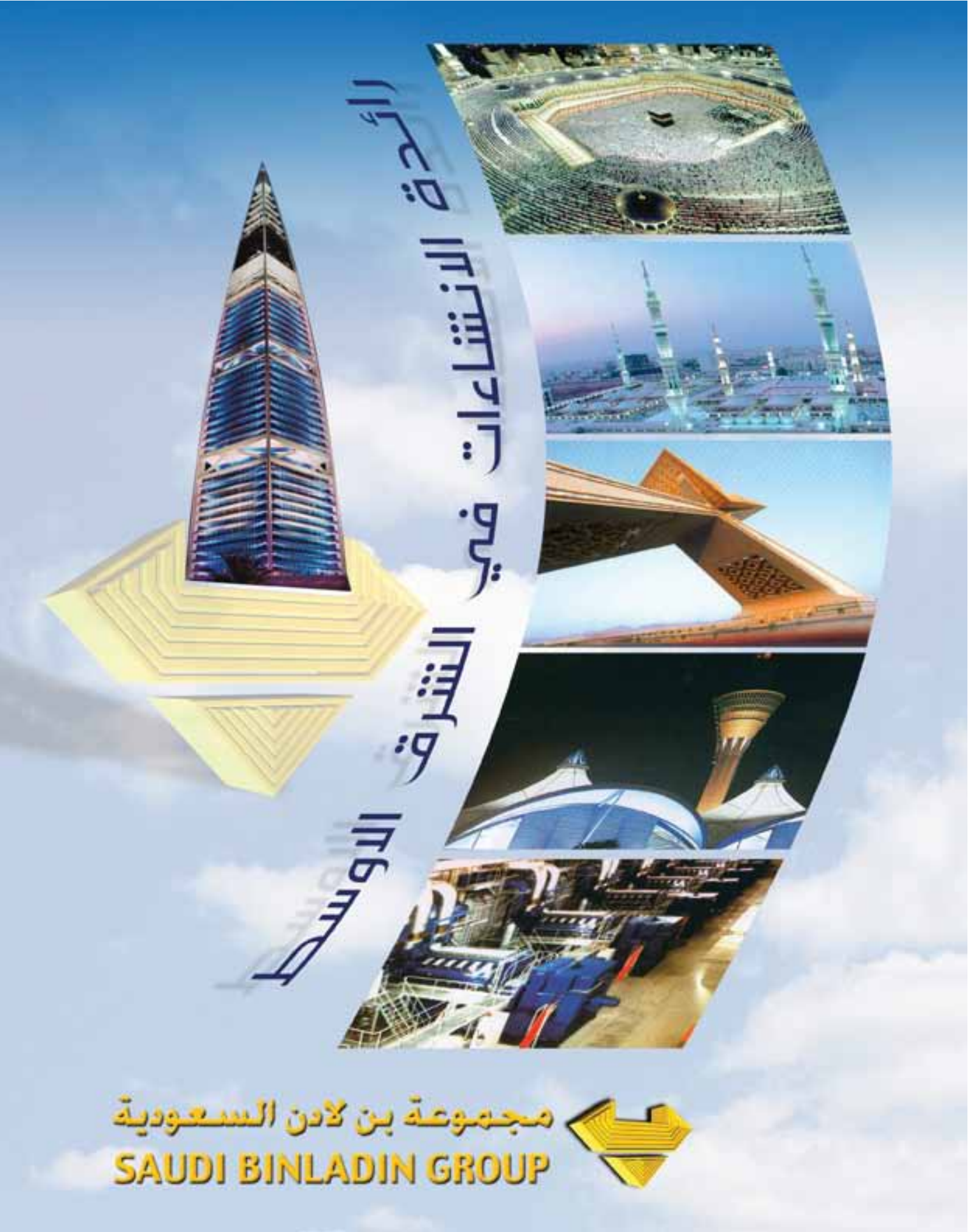

مجموعة بن لادن السعودية

SAUDI BINLADIN GROUP